الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم التجارية

التخصص: تجارة دولية

انهيار أسعار النفط والتحديات التي تواجه الاقتصاديات النفطية

دراسة حالة الجزائر (2000-2017)

إعداد الطلبة

✓ **بومدين العمامرة**

✓ **فريـــدة كشيدة**

✓ **ياسمين برجوح**

الأستاذ المشرف

✓ **نصـــر ضـــو**

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ/ عبد الحليم الأسود	أستاذ مساعـــــد أ	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	رئيسـا
أ / نصـــر ضـــو	أستاذ مساعـــــد أ	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	مشرفا ومقررا
أ/ علي العـــــبسي	أستاذ مساعـــــد أ	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	مناقشـا

الموسم الجامعي: 2017/2016

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم التجارية

التخصص: تجارة دولية

انهيار أسعار النفط والتحديات التي تواجه الاقتصاديات النفطية

دراسة حالة الجزائر (2000-2017)

إعداد الطلبة

✓ **بومدين العمامرة**

✓ **فريـــدة كشيدة**

✓ **ياسمين برجوح**

الأستاذ المشرف

✓ **نصـــر ضـــو**

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ/ عبد الحليم الأسود	أستاذ مساعـــــد أ	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	رئيسـا
أ / نصـــر ضـــو	أستاذ مساعـــــد أ	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	مشرفا ومقررا
أ/ علي العـــــبسي	أستاذ مساعـــــد أ	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	مناقشـا

الموسم الجامعي: 2017/2016

الإهداء
إلى والدي العزيز وأمي الحبيبة أطال الله في عمرهما
إلى زوجتي وأبنائي
إلى إخوتي وأخواتي
إلى زميلتيا في المذكرة
إلى كل أقاربي ومعارفي وأصدقائي وزملائي
إلى كل طلاب العلم
بومدين
ward2u.com

الإهداء

احمد الله واشكره جزيلا على نعمه، بأن أنعم علي بالعلم ووفقني في دراستي وإتمام

هذه المذكرة ومهما حمدنا فلن نستوفي حمدنا

يا ربي لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك

أهدي عملي هذا إلى سندي القوي في السراء والضراء .....ورمز الصمود والقوة والنقاء .....إلى قدوتي

في التربية والعطاء إلى

"أبي العزيز" حفظه الله ورعاه

وإلى الشمعة التي أنارت دربي .....إلي الصدر الحنون والقلب الرفيق .....إلى نبع الحنان وبر الحب والأمان وسر

نجاحي على الدوام .....وأغلى ما عندي في الوجود

"أمي الغالية"

إلى إخوتي وزوجاتهم وأخواتي وازواجهم وإلى الكتاكيت "آدم . . .عمورة"

والى صديقات دربي "اسماء ،فريدة، شيماء،"

وإلى روح خطيبي "ناجي" رحمة الله عليه وأسكنه الفردوس الأعى

وإلى زميلنا في مذكرة "لعمارة بومدين"

إلى أحبتي .....وكل من شجعني لمواصلة دراستي، هذا العطاء القليل .....رمز تقدير لعطائكم الكثير

وإلى كل من فتح هذه المذكرة وتصفح أوراقها بعدي.

ياسمين

ward2u.com

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

أهدي ثمرة جهدي إلى الذي أحيا الله قلبه بنور العلم والمعرفة، فلم يزل راغبا فيه ينهل من نبع الكتاب والسنة ويلزم الكلم الطيب والعمل الصالح فأحسبه من أهل العلم والعمل معا، ومن أهل التقوى والورع الذين لا يشقى بهم جليسهم، والذي علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل أسمه بكل افتخار أبي العزيز.

إلى ملاكي في الحياة . . . إلى معنى الحب . . . وإلى معنى الحنان والتفى . . . إلى بسمة الحياة وسر الوجود . . . إلى من كان دعائها سر نجاحي . . . إلى جوار سفري للجنة أمي الحبيبة.

إلى الخمسة كواكب الذين يطوفون في سمائي ويمنحونني النور والسعادة إخوتي الأعزاء وإلى أختي الغالية بلقيس.

ليس كل أخ ولدته أمك هناك أخوة تلدهم لك الأيام والمواقف

صديقة دربي ياسمين

إلى أحبتي . . . وكل من شجعني لمواصلة دراستي، هذا العطاء القليل رمز تقدير لعطائكم الكثير

كتبته فروحة

ward2u.com

" إن رأيت انه لا يكتب أحد كتابه في يومه إلا قال في غده لو غيرت هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يستحسن، ولو قدمّ هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر ودليل على استيلاء النقص على البشر "

عماد الأصفهاني

كلمة الشكر

الحمد الله الذي وفقنا ومكننا من إتمام هذه الرسالة

فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه

فالحمد لله أوله و آخره.

قال رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم

" من صنع إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تجدوا ما تكافئون به فادعوا له حتى تروا أن قد كافأتموه "

و اعترافا بالفضل لأهله، وعملا بهذا الحديث يسعدنا أن نتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير

وفائق الاحترام إلى كل من قدم لنا يد المساعدة في إنجاز هذا العمل المتواضع ، وأخص بالذكر:

الأستاذ المشرف "**نصر ضو**" الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث منذ كان مجرد فكرة حتى اكتمل في صورته النهائية، ولم يدخر جهدا في مساعدتنا بما قدمه من توجيهات ونصائح ثمينة زادت من قيمة الدراسة.

كما نتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولها مناقشة موضوع المذكرة، وحضورها للمشاركة في إثراء جوانبها.

وعرفانا بالجميل...و وفاء بالإخلاص لا تفوتنا الفرصة أن نشكر كذلك كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة وبالأخص الزميل "**باديس زغدي**" و" **فتحي بن عمر**" بما أفادنا به من مراجع ومعلومات قيمة.

الملخص:

في دراستنا نسلط الضوء على ظاهرة أنهكت اقتصاديات الدول المصدرة للنفط ألا وهي تراجع أسعار البترول، وفي ظل هذه التقلبات الحادة التي تعرضت لها أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال فترات متقاربة نسبيا، يهدف بحثنا إلى معرفة أثر انخفاض هذه الأسعار على الاقتصاد الجزائري و بعض مؤشراته الاقتصادية (الميزان التجاري،،الناتج الداخلي الخام، الميزانية العامة للدولة) منذ سنة 2000 إلى 2017 وما هي أهم البدائل للتخلص من اثر هذه الظاهرة، وحاولنا أثبات بأن المؤشرات الاقتصادية ترتبط بشكل كبير بأسعار البترول سواء بالارتفاع أو الانخفاض. أي أن هناك علاقة طردية بينهما ما يعني أن تقلب أسعار النفط بالانخفاض يترك أثر سلبي على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، مما فرض ضرورة إيجاد بدائل للتخلص من التبعية المطلقة للثروة الريعية الناضبة بغية التوصل إلى حلول ومقترحات لها تظهر مدى قدرة الطاقات المتجددة للحلول كبديل للثروة النفطية.

الكلمات المفتاحية: البترول، أسعار النفط، بدائل النفط .

Summary :

In our study we turn lights on the phenomenon that destroyed the economics of oil export countries which is oil price decline, in shade of these serious fluctuations that affect the oil price in the global markets in relatively close periods. Our research then, aims at realizing the effect of these prices decline on the Algerian economy and some of its indicators (trade balance, gross domestic product, state budget) since 2000 till 2017, and what are the important substitutions to get rid of this phenomenon. We tried to prove that the economic indicators are significantly related to oil price whether in raise or decline, so there is positive relationship between them that means oil price fluctuation in decline leaves a negative effect on the stability of economy in Algeria which imposed finding substitutions to get rid of the absolute dependency for the poor wealth of rent in order to find solutions and suggestions for it that show how able can renewable energies be a substitution to oil wealth.

Key words: oil, oil price, oil substitutions.

الفهارس

العنوان	الصفحة
الاهداء	
الشكر	
ملخص	
فهرس المحتويات	IV – I
فهرس الجداول	V
فهرس الأشكال	IV
المقدمة عامة	ا – ح
الفصل الأول: الإطار النظري للأسواق النفط العالمية	59-09
تمهيد	09
المبحث الأول: السياسات التسعيرية للنفط	10
المطلب الأول : محطات في تاريخ السعر النفطي وكيفية تسعيره	10
أولا: تعريف سعر النفط وأنواعه	10
ثانيا : تطورات السعر النفطي وكيفية تسعيره	12
المطلب الثاني: الطلب والعرض العالمي للبترول ومحدداته	15
أولا: الطلب العالمي للنفط والعوامل المؤثرة فيه	15
ثانيا: العرض العالمي للنفط	17
المطلب الثالث: إجراءات الشركات النفطية للتحكم في أسعار النفط	18
أولا: إستراتيجية الشركات النفطية في توجيه السوق	19
ثانيا: نظام الكارتل وآلياته	20
المبحث الثاني: قراءة في الأسواق العالمية للنفط	25
المطلب الأول: مفهوم الأسواق العالمية للنفط وأنواعها	25
أولا: تعريف السوق النفطية	25
ثانيا: أنواع الأسواق النفطية	26
المطلب الثاني: التطور التاريخي لأسواق النفط العالمية	27
أولا: المرحلة الأولى (1857 -1870)	27
ثانيا: المرحلة الثانية (1870 -1960)	28
ثالثا: المرحلة الثالثة (1960 -1973) "منذ تأسيس الأوبك حتى أزمة" 1973	28

رابعا: سوق النفط مطلع القرن 21	28
المطلب الثالث: مميزات والعوامل المؤثرة في تحديد اتجاهات الأسواق النفطية العالمية	29
أولا: مميزات الأسواق العالمية	29
ثانيا: العوامل المؤثرة في تحديد اتجاهات الأسواق العالمية	30
المبحث الثالث: الأطراف المؤثرة على سلوكيات أسواق النفط	36
المطلب الأول: الشركات النفطية العالمية الكبرى	36
أولا : الشركات الخاصة الكبرى	37
ثانيا: شركات النفط الوطنية للدول المنتجة	37
ثالثا: الشركات الناشئة أو المستقلة	37
رابعا: الاتجاهات الجديدة للاقتصاد العالمي وتأثيرها على قطاع النفط	37
المطلب الثاني: منظمة الدول المصدرة لنفط	42
أولا: تعريف منظمة الأوبك(O.P.E.C)	43
ثانيا: أهداف منظمة الاوبيك	43
ثالثا: السوق النفطي الدولي بعد نشأة الأوبك	44
المطلب الثالث: تأثير العلة الهولندية على دول ذات الإنتاج تصديري الوحيد	46
أولا: مفهوم المرض الهولندي	46
ثانيا: العوامل والأسباب المساعدة على ظهور المرض الهولندي	46
ثالثا: العوامل المساعدة على ظهور المرض الهولندي	47
رابعا: الآثار الاقتصادية للمرض الهولندي	47
المبحث الرابع: الأسباب التي تؤدي إلى التغير في أسعار النفط وأثارها	50
المطلب الأول: أسباب انخفاض أسعار النفط	50
أولا: عوامل العرض والطلب	50
ثانيا: طفرة الغاز الصخري	52
ثالث: تباطؤ النموّ في الصين والدّول الناشئة	53
رابعا: السوق الموازي	53
خامسا: موقف منظّمة الأوبك	54
سادسا: المضاربة	54
المطلب الثاني: انعكاسات العالمية لانخفاض أسعار النفط	55

أولا: تأثير انخفاض على الدول المصدرة	55
ثانيا: تأثير على الدول المستوردة للبترول	56
المطلب الثالث:الأساليب المنتهجة لمواجهة انخفاض أسعار النفط	57
خلاصة الفصل الأول	59
الفصل الثاني: تقلبات النفط وأثارها على الاقتصاد الجزائري وحتمية التوجه نحو البديل الاقتصادي	119-61
تمهيد	61
المبحث الأول :واقع قطاع النفط في الجزائر	62
المطلب الأول: تنامي قطاع النفط في الجزائر	62
أولا: تاريخ النفط في الجزائر	62
ثانيا: الإمكانيات النفطية الجزائرية	66
المطلب الثاني: الدور الاستراتيجي لقطاع النفط في اقتصاد الجزائر	68
أولا: خصائص الاقتصاد الجزائري	68
ثانيا: أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائر	69
المطلب الثالث :خصائص المعادلة الطاقوية في الجزائر	72
المبحث الثاني: أثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.	76
المطلب الأول: أثر التقلبات على الميزان التجاري.	76
المطلب الثاني: أثر تغيرات أسعار البترول على الناتج المحلي الحقيقي	80
المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة	83
أولا: تطور نفقات و إيرادات ميزانية الجزائر	83
ثانيا: تأثير أسعار النفط على نفقات الميزانية العامة	91
المبحث الثالث: الحلول المقترحة والبدائل لمواجهة انخفاض أسعار النفط في الجزائر	95
المطلب الأول: الحلول المقترحة على المستوى القصير ومتوسط لمواجهة تقلبات أسعار البترول	95
أولا: إعادة النظر في تركيبة النفقات العام	95
ثانيا: إعادة النظر في التركيبة الإيرادات العامة	96
ثالثا: إعادة النظر في حجم التحويلات الاجتماعية وتطورها	97
رابعا: إعادة النظر في سياسة الدعم المعممة	98
خامسا: وضع حد لاستيراد السلع الكمالية والمقلدة	99

المطلب الثاني: الحلول الإستراتيجية المقترحة على المدى الطويل لتنويع إيرادات خزينة الدولة	100
أولا– إصلاح القطاع الزراعي و إعادة هيكلته	100
ثانيا: إصلاح القطاع الصناعي وإعادة هيكلته	101
ثالثا: الاستفادة من الإنجازات الكبرى	102
رابعا: احتواء الاقتصاد غير الرسمي ومحاربة الغش الضريبي	102
خامسا: إعادة بعث السياحة المحلية	103
سادسا: إعادة النظر في تمويل المؤسسات الصغيرة ومتوسطة ومشاريع تشغيل الشباب	103
سابعا: إعادة النظر في العلاقات الاقتصادية مع دول الجوار	104
المطلب الثالث: البدائل والاستراتيجيات لمواجهة انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري	106
أولا: واقع الطاقة الأحفورية في الجزائر	106
ثانيا: الغاز الصخري كمصدر من مصادر الطاقة البديلة الحديثة	115
خلاصة الفصل الثاني	119
خاتمة	121
المراجع	127

قائمة الجداول

الرقم	عنوان	الصفحة
(1-1)	استيراد أوروبا الغربية من النفط الخام (1950-1947)	13
(1-2)	ترتيب الشركات النفطية وفق حجم الأصول المملوكة في الخارج 2006	39
(1-3)	أرقام أعمال الشركات النفطية عام 2006	39
(1-4)	عدد فروع الشركات النفطية في عام 2006	40
(1-5)	أرقام أعمال الشركات النفطية والناتج الداخلي الخام للبلدان في عام 1999	41
(1-6)	طلب على نفط الأوبك المتأتي من الدول الصناعية	45
(1-7)	اثر انخفاض أسعار النفط على حجم ناتج محلي حقيقي	55
(1-8)	صادرات الجزائر من المحروقات خلال (2014-2001)	56
(1-9)	اثر انخفاض أسعار النفط على ميزان التجاري النفطي (ملايين دولار)	57
(2-1)	تقدير المسافة من مناطق الاحتياطات الغازية إلى أوروبا الغربية.	64
(2-2)	مقارنة بين النفط الجزائري و بعض نفط دول أوبك	65
(2-3)	الاكتشافات النفطية في الجزائر خلال الفترة (2009-2004)	67
(2-4)	يوضح بنود الميزان التجاري في ظل تقلبات أسعار النفط للفترة (2000-2016)	77
(2-5)	يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2016-2000)	81
(2-6)	تطور نفقات وإيرادات الميزانية العامة للدولة (2017-2000)	84
(2-7)	يوضح تطورات معدل سعر النفط الجزائري" صحاري بلند"	86
(2-8)	يوضح توزيع الجباية البترولية بين ميزانية الدولة وصندوق ضبط الموارد بالجزائر	88
(2-9)	يوضح عجز الميزانية العامة باحتساب الجباية البترولية الموازنة	90
(2-10)	يوضح تطور النفقات العامة في الجزائر من (2017-2000)	91
(2-11)	يبين الإجراءات المتخذة في جانب نفقات التجهيز	94
(2-12)	يبين توزيع PIB على القطاعات الثلاثة خلال الفترة (2012-2009)	105
(2-13)	امكانات الطاقة الشمسية في الجزائر حسب المناطق	108
(2-14)	يبين ترتيب أكبر الدول احتياطا للغاز الصخري	118

الرقم	عنوان	الصفحة
(1-1)	استيراد أوروبا الغربية من النفط الخام (1950-1947)	13
(1-2)	ترتيب الشركات النفطية وفق حجم الأصول المملوكة في الخارج 2006	39
(1-3)	أرقام أعمال الشركات النفطية عام 2006	39
(1-4)	عدد فروع الشركات النفطية في عام 2006	40
(1-5)	أرقام أعمال الشركات النفطية والناتج الداخلي الخام للبلدان في عام 1999	41
(1-6)	طلب على نفط الأوبك المتأتي من الدول الصناعية	45
(1-7)	اثر انخفاض أسعار النفط على حجم ناتج محلي حقيقي	55
(1-8)	صادرات الجزائر من المحروقات خلال (2014-2001)	56
(1-9)	اثر انخفاض أسعار النفط على ميزان التجاري النفطي (ملايين دولار)	57
(2-1)	تقدير المسافة من مناطق الاحتياطات الغازية إلى أوروبا الغربية.	64
(2-2)	مقارنة بين النفط الجزائري و بعض نفط دول أوبك	65
(2-3)	الاكتشافات النفطية في الجزائر خلال الفترة (2009-2004)	67
(2-4)	يوضح بنود الميزان التجاري في ظل تقلبات أسعار النفط للفترة (2000-2016)	77
(2-5)	يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2016-2000)	81
(2-6)	تطور نفقات وإيرادات الميزانية العامة للدولة (2017-2000)	84
(2-7)	يوضح تطورات معدل سعر النفط الجزائري" صحاري بلند"	86
(2-8)	يوضح توزيع الجباية البترولية بين ميزانية الدولة وصندوق ضبط الموارد بالجزائر	88
(2-9)	يوضح عجز الميزانية العامة باحتساب الجباية البترولية الموازنة	90
(2-10)	يوضح تطور النفقات العامة في الجزائر من (2017-2000)	91
(2-11)	يبين الإجراءات المتخذة في جانب نفقات التجهيز	94
(2-12)	يبين توزيع PIB على القطاعات الثلاثة خلال الفترة (2012-2009)	105
(2-13)	امكانات الطاقة الشمسية في الجزائر حسب المناطق	108
(2-14)	يبين ترتيب أكبر الدول احتياطا للغاز الصخري	118

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	مخطط يوضح كيفية الإصابة بالمرض الهولندي Dutch Disease	49
(1-2)	معدل العرض والطلب العالمي على النفط	51
(1-3)	منحنى هبوط اسعار النفط في 2014	52
(2-1)	تطور الإنتاج من النفط الخام خلال الفترة (1988-2008)	66
(2-2)	تطور استهلاك، إنتاج و تصدير الغاز الطبيعي الجزائري في الفترة بين سنتي 2003-2012	73
(2-3)	تطور مرحلة التنقيب و التطوير في مواقع استخراج المحروقات في الجزائر سنوات(2011-2013)	75
(2-4)	يوضح تطور الواردات والصادرات لسنة (2000-2016)	80
(2-5)	مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام (2000-2017)	83
(2-6)	يوضح تطور أسعار البترول (2003-2017)	87
(2-7)	يوضح تغيرات نفقات التسيير وتجهيز سنتي (2000-2017)	94
(2-8)	تطور العوائد النفطية وحجم الواردات إلى السوق الجزائري في الفترة 2011-2014	97
(2-9	توزع الواردات في الجزائر لسنة 2013	99

المقدمة العامة

يعتبر البترول سلعة إستراتيجية عالمية ومادة أولية حيوية للطاقة و الحركة والتصنيع، وتدخل مشتقاته في عدد كبير من الصناعات والمهن الأساسية المختلفة في العالم.

ومنذ الاكتشاف الأول للنفط إلى غاية يومنا هذا لم تتوقف أهميته على الساحة العالمية والإقليمية، حيث أصبح من أهم الركائز الاقتصادية للدول المستهلكة والمنتجة له على حد سواء، ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة بل كمورد اقتصادي استراتيجي، فالنفط مادة هيدروكربونية سريعة الاشتعال ذات طاقة حرارية عالية متنوع المخرجات الإنتاجية متعدد الاستخدامات إلى حد كبير ، ضمن استخداماته الكبيرة كمصدر للطاقة الحرارية للصناعة والزراعة والنقل وإلى توليد الطاقة الكهربائية، ولقد انخفضت أسعار النفط بحوالي 55% منذ شهر سبتمبر 2014 وقررت منظمة الأوبك بعدم خفض إنتاجها، وتشير تقديرات إلى أن انخفاض أسعار النفط كان مرفوقا بعوامل العرض والطلب على حد سواء، كما أن الطلب العالمي على النفط خاصة من الصين واليابان ومنطقة الاورو كان قد أخذ في الانخفاض .

وتعترض أسعار النفط في المستقبل أجواء كثيفة من عدم اليقين مما يوحي بحدوث تقلبات وانعكاسات على البلدان المصدرة للنفط، فأي انخفاض سيتسبب في حدوث خسائر في الصادرات والواردات المالية العامة مع احتمال انتقال تداعيات إلى الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي غير النفطي.

ولقد شهد الاقتصاد الجزائري الذي يعتبر اقتصادا ريعيا يعتمد على صادرات المواد النفطية، تأثرا بتقلبات أسعار البترول فبعد أن شهدت الجزائر انفراجا في عشرية التسعينيات والتي وصل فيها سعر البرميل 38 دولار في بداية سنة 2000 في ارتفاع بلغ 3 أضعاف مما كان عليه سنة 1998 مما أدى إلى تحسين المؤشرات الاقتصادية للجزائر، وعلى الرغم من انخفاض المديونية إلى اقل من خمسة ملايير دولار وكما تم تسجيل تحسن في الناتج الداخلي الخام لاسيما أحسن الوثبات سجلت بين سنتين (2007-2008) حيث وصل الناتج الداخلي الخام 162.9 مليار دولار بعد ما كان في سنة 2007 لا يتعدى 135.3 مليار دولار وهذا بسبب ارتفاع أسعار البترول.

بعد سنة 2008 تم تسجيل ارتفاع طردي و هام في النفقات العامة لاسيما تلك المرتبطة بميزانية التجهيز و ذلك لتمويل المشاريع المسجلة في نهاية ذلك الخماسي (2004-2009) ثم الخماسي الموالي (2010-2014)، تلاها بعد ذلك ارتفاع متوالي لميزانية التسيير بعد مراجعة القوانين الأساسية للوظيف

العمومي بعد سنة 2012، بارتفاعات هامة سببها التحويلات الاجتماعية المتعاقبة بهدف تحسين القدرة الشرائية للمواطنين.

وفي منتصف سنة 2014 شهدت أسعار النفط هزات ارتدادية حيث انخفض إلى حوالي 50% بالنسبة لما كانت عليه سنة 2014 حيث وصل سعر البرميل 54.73 دولار يوم الجمعة 2014/12/26 في بورصة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، وهو الشيء الذي جعل الخبراء الاقتصاديين يفكرون في طرق وبدائل تخرجهم من هذه الأزمة وبناءا على كل ما سبق يمكننا طرح الإشكال التالي:

- **إشكالية الموضوع:**

ما هي الأسباب التي أدت لانخفاض أسعار النفط وما هي أهم التحديات التي تواجه دول النفطية؟

التساؤلات الفرعية:

لتسهيل الإجابة على الإشكالية الرئيسية قمنا بتقسيمها إلى إشكاليات فرعية كالتالي:

1- ماهي أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط ؟

2- ماهي الإجراءات المتبعة من طرف الشركات النفطية للتحكم في أسعار النفط ؟

3- ماهي الآثار الاقتصادية لانهيار أسعار النفط ؟

4-ماهي أهم التحديات التي تواجه الاقتصاديات النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط ؟

5-ماهي البدائل المتاحة التي اتبعتها الجزائر للتخفيف من حدة الأزمة المتعلقة بانخفاض أسعار النفط ؟

- **فرضيات الدراسة:**

من خلال التساؤلات السابقة الذكر يمكننا طرح الفرضيات التالية :

- تتميز سلعة كالنفط بحساسيتها المفرطة في أسعارها صعودا أو هبوطا وفق قاعدة العرض والطلب مما تجعل مكونات الطلب والعرض تختلف عن باقي السلع الأخرى فيعتبر تراجع الطلب عن النفط مع وفرة العرض من بين ابرز الأسباب المؤدية إلى انخفاض أسعار النفط.
- عقب كل أزمة سعرية تتجه الشركات العالمية إلى إجراء تعديلات أساسية في هياكلها بحيث تتلائم والتغيرات الجديدة في السوق البترولية.
- يعتبر النفط سلعة أساسية سواء لدول المنتجة أو الدول المنتجة أو الدول المستهلكة له، ومن ثم فانخفاض أسعاره ستكون له تداعيات وآثار تتراوح بين السلب والإيجاب على الاقتصاديات الدول أي وجود اقتصاديات رابحة وأخرى خاسرة جراء هذا الانخفاض .
- لقد نادى الاقتصاديون منذ ذلك الحين إلى تحول من الاقتصاد ريعي إلى الاقتصاد البديل ووضع استراتيجيات مالية واقتصاديات لمواجهة هذه الانهيارات المتكررة لأسعار النفط .
- اعتمدت الجزائر كغيرها من الدول يحرص صناع القرار فيها على مسألة التفكير الاستراتيجي المتصلة بإيجاد بدائل تنموية متنوعة كمصادر للحصول على العملة الصعبة والحيلولة دون الوقوع في معضلة العقدة الهولندية.

- **مبررات اختيار الموضوع :**

لقد كانت اسباب اختيارنا لهذا الموضوع تنقسم الى اسباب ذاتية واسباب موضوعية:

1- الأسباب الذاتية:

- الرغبة في دراسة هذا الموضوع نظرا لأهميته البالغة في هذه الفترة.
- يندرج هذا الموضوع ضمن تخصصنا .
- محاولة الاطلاع على كل ما هو جديد في التقلبات الحاصلة في اسعار البترول.

2- الاسباب الموضوعية:

- تعتبر التقلبات الحاصلة في اسعار النفط والبدائل المتاحة موضوع العديد من الدراسات الحالية، لذا اردنا تقديم هذا الموضوع لإثراء مكتبتنا ولو بجزء يسير حول ما يدور عن انخفاض النفط والتداعيات المنجرة عنه على الاقتصاد الوطني.

- التعريف بالبدائل الممكنة التي من شأنها ان تدعم خزينة الدولة بدل من مدخلات النفط.

➢ **أهداف الدراسة وأهميتها:**

هناك عدة أهداف للدراسة من بينها:

- الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني رهينا للظروف الاقتصادية و السياسية التي تحدث في السوق العالمي.

- إبراز المكانة التي يمكن أن يشكلها قطاع طاقة في العالم، بالنسبة للدول المصدرة كما هو الحال كذلك بالنسبة للدول المستوردة، اقتصاديات متطورة أو متخلفة وهذا على مختلف القطاعات الحساسة.

- إبراز الفاعلين الأساسيين في السوق البترولية والتعرف على محددات أسعار البترول.

- طبيعة الاقتصاد الجزائري كونه اقتصاد ريعي، يعتمد بنسبة كبيرة على عوائد قطاع المحروقات.

- كما تستمد هذه الدراسة أهميتها اعتبارا من حالة عدم الاستقرار واليقين التي تعرفها السوق النفطية والتي تجلت في الهزات المتتالية التي تعرضت إليها منذ سنة 1973وحتى الأزمة المالية العالمية الأخيرة، مما انعكس على أسعار النفط بالتقلب صعودا ونزولا.

- الوقوف عل مختلف التطورات التي عرفتها أسعار البترول في الأسواق العالمية و تحليلها وتشخيصها.

➢ **الدراسات السابقة:**

من بين الدراسات التي اعتمدنا عليها:

- دراسة ماضي احمد، **تذبذبات أسعار النفط وتأثيرها على اقتصاديات دول منظمة الأوبك،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2015 و2016، والتي تطرق فيها عن الأسباب الكامنة وراء هذه المفارقات التي مفادها لماذا فشلت دول فيما نجحت أخرى في تسيير هذه الفوائض المالية. ولقد اقتصرت الدراسة على دراسة تذبذبات أسعار النفط على دول الأوبك الإثني عشر مع إجراء مقارنة بينية مع دول مصدرة أخرى على غرار النرويج وهذا طيلة فترة زمنية محددة من عام 2000 إلى غاية 2015 حيث توصل الباحث إلى أن الأسعار المتدنية و التي دامت طيلة

عقدين من الزمن(1985- 2004) بالإضافة إلى أزمتي النفط المعاكستين لسنتي 1986 و 1997 إلى انخفاض وتيرة و حجم الاستثمارات المتعلقة بجانب منبع النفط، ما نتج عنه ركود في الاستثمارات والطاقة التكريرية المتوفرة بالإضافة إلى تعطل وعدم انتظام في بعض الإمدادات النفطية خاصة المتأتية من دول أعضاء الأوبك التي لم تحفزها حتى الأسعار المرتفعة في تلك الفترة على زيادة إنتاجها من الزيوت.

- دراسة ميهوب مسعود، **دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري للفترة 1986-2010**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص، علوم تجارية، قام بدراسة مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، وقد حاول في دراسته الإجابة على الإشكالية التي تدور حول مدى تأثير التقلبات السعرية للمادة النفطية في الأسواق العالمية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية الجزائرية حيث تهدف دراسته إلى تحليل وتقييم آثار تقلبات أسعار البترول على المتغيرات الاقتصادية الكلية من خلال دراسة الأزمات البترولية التي تعرض لها العالم منذ الأزمة البترولية المعاكسة لسنة 1986 إلى غاية سنة 2010.

- دراسة داود سعد لله، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي، هدفت هذه الدراسة بتحليل الأسباب والتفسيرات الاقتصادية التي أدت إلى تقلبات سوق نفط من خلال الفترة الممتدة من 2000-2010 حيث توصل إلى أن آليات تأثير أسعار النفط على السياسات المالية للدولة عبر عدد من النماذج التي قام بها عدد من الاقتصاديين منذ أزمة الطاقة الأولى سنة 1973.

- دراسة بوبكر بعداش، **مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول**، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، لوصول إلى معرفة موقع وموقف الدول المنتجة والمصدرة ومنها الجزائر من محاولات الهيمنة المطلقة للشركات العالمية متعددة الجنسيات على القطاعات الإستراتيجية ومنها قطاع البترول، وذلك في ظل آليات عمل أوبك والنزعة لاحتكارية لكارتل البترول من جهة، والتقلبات الحادة وحالة عدم الاستقرار التي تعرفها الأسعار من جهة ثانية، فضلا عن التأكيد على أهمية أن تقدم الدول العربية الكثير لمواجهة تهديد النضوب وأخطار تطوير مصادر الطاقة البديلة التي تتربص بموارد الدول أحادية التصدير وذلك في ظل أزمة الإمدادات وتداعيات أزمة المال العالمية .

- **حدود الدراسة:**

الاطار الزماني: تم تناول الدراسة للفترة الممتدة بين 2000-2017.

الاطار المكاني: تستهدف الدراسة دولة الجزائر.

- **المنهج المتبع في الدراسة:**

لغرض الإجابة على الإشكالية الرئيسية واختبار الفرضيات اعتمدنا على ثلاث مناهج وهي :

- **المنهج الوصفي:** لقد رأينا استعماله من اجل وصف وتقديم موضوع النفط بشكل عام كذلك من اجل الالمام بعناصر اشكالية تأثير تذبذب اسعار النفط على الاقتصاديات النفطية والعناصر المؤثرة فيه وهذا على مختلف المستويات.

- **المنهج التاريخي:** الذي قمنا باستخدامه لأجل تتبع المراحل التاريخية لتسعير النفط والأزمات النفطية عبر التاريخ.

- **المنهج الإحصائي** وذلك عبر ادراج البيانات العددية والمعطيات الرقمية لكل ماله علاقة بالنفط بشكل عام، وادراج الاحصائيات المتعلقة بالإيرادات النفطية .

- **أدوات الدراسة**

للوصول إلى النتائج المرجوة ومن اجل اعداد هذا العمل، تم الاعتماد على مجموعة من المصادر والكتب التي ألفت في هذا الموضوع المتعلق بالنفط. كما تم الاعتماد على المجلات والتقارير المتخصصة والصادرة عن هيئات ومنظمات دولية ووطنية متخصصة، يضاف إلى ذلك الرجوع إلى الدراسات السابقة، وطنية وأجنبية التي أعدت لهذا الغرض، وأخيرا تم استقاء معطيات رقمية وأشكال بيانية من منظمات حكومية وغير حكومية انطلاقا من قاعدة الانترنيت خاصة فيما يتعلق بالتقارير والمؤشرات الاقتصادية السياسية وحتى الاجتماعية .

- **صعوبات البحث:**

بالرغم من اتساع الوقت لإعداد وإتمام مثل هذا العمل، وتوفر المراجع والمصادر من مختلف اللغات، إلا انه واجهتنا صعوبات منها على وجه الخصوص:

- تشتت واختلاف قاعدة البيانات الإحصائية وتغيرها عبر الزمن.

- البيانات والإحصائيات الصادرة في اغلب الأحيان متناقضة ومتضاربة.

- صعوبة معالجة موضوع النفط وتفسير ظواهر تذبذب الأسعار على مستوى الأسواق من وجهة نظر اقتصادية بسبب تشابك وترابط الموضوع بصفة عامة، بمجالات أخرى أهمها: العلاقات الجيوسياسية.

➢ **هيكل الدراسة:**

حاولنا من خلال بحثنا هذا المحافظة على التسلسل المنطقي والتدريج في طرح الأفكار ولهذا قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين حيث تطرقنا في **الفصل الأول** إلى الإطار النظري لأسواق النفط العالمية، حيث سنتاول فيه مجموعة من الجوانب النظرية التي تحيط بهذا المفهوم، كما تناولنا فيه الجوانب النظرية لأسعاره وأسواقه العالمية.

أما **الفصل الثاني** خصصناه للحديث على تقلبات النفط وآثارها على الاقتصاد الجزائري وحتمية التوجه نحو البديل الاقتصادي، حيث تم التطرق فيه إلى قطاع المحروقات في الجزائر وتحليل علاقة أسعار النفط بالنفقات والإيرادات ورصيد الميزانية والحلول المقترحة والبدائل المتاحة أمامها لمواجهة هذا الانخفاض.

الفصل الأول:
الإطار النظري لأسواق النفط العالمية

تمهـيد:

من الحقائق التي لا يمكن الجدال فيها، أن الحاجة إلى الطاقة في تزايد ملحوظ، وان النفط مازال السلعة الملبية لحاجة السوق من الطاقة أكثر من غيرها حتى بات الكثير من المحللين يطلقون عليها تسمية السلعة الاستراتيجية، التي تعتمد عليها عملية الصناعة والتقدم وتطور في المجالات كافة، ولكن كان في نفس الوقت أداة لسيطرة و التمييز، وبسبب أهمية هذا القطاع على المستوى العالمي ككل، نشأت أسواق عالمية يتم من خلالها تصدير هذه الثروة وعلى مستواها يتم تسعير النفط، ويبدو أن إشكالية تحديد أسعار النفط الخام تعتمد في جزء أساسي منها على ما تحدثه عوامل العرض والطلب في السوق العالمية فضلا على وجود قوى محركة أخرى لها تأثيرها في هذه الأسعار.

و من هذا المنطلق سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: السياسات التسعيرية للنفط.

المبحث الثاني: قراءات في الأسواق العالمية لنفط.

المبحث الثالث: الأطراف المؤثرة على سلوكيات أسواق النفط.

المبحث الرابع: الأسباب التي تؤدي إلى انخفاض أسعار النفط و آثارها

المبحث الأول: السياسات التسعيرية للنفط

اتصفت أسعار النفط خلال العقود الأخيرة بالتذبذب الشديد، طبقا لعدة عوامل، وقوة تأثير كل عامل منها على الآخر، وسنركز في هذا المبحث على توضيح العوامل المؤثرة على العرض وطلب وتأثيرها في تحديد مستويات الأسعار كما سنبينه أدناه.

المطلب الأول: محطات في تاريخ السعر النفطي وكيفية تسعيره

منذ اكتشاف النفط خضعت أسعاره إلى تقلبات حادة حتى يومنا هذا وكان ذلك نتيجة مجموعة من العوامل والمؤثرات التي ساهمت بشكل أو بآخر في تغيير الأسعار وتقلبها.

أولا: تعريف سعر النفط وأنواعه

يحتل سعر النفط مكانة اقتصادية هامة في الدورة الاقتصادية ومن هذا المنطلق سنتناول في هذا المطلب تعريف سعر النفط وأنواعه.

1- تعريف سعر النفط:

هو القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي المكون من 42 غالون معبرا عنه بالوحدة النقدية الأمريكية حيث يخضع و يتأثر بعدة عوامل منها الاقتصادية والسياسية أو طبيعة السوق السائدة سواء في العرض أو الطلب أو الاثنين معا[1]، لقد شهد السعر النفطي العديد من الألفاظ والمصطلحات أطلقت عليه منذ نشأة هذه السوق وبالرغم من تعددها وتنوعها فإننا سوف نقتصر على ذكر أبرزها وأكثرها شيوعا، مع مراعاة جانب تطورها الزمني بالترتيب.

2- السعر النفطي وأنواعه:

الأسعار المعلنة: يقصد بها الأسعار المعلنة رسميا من قبل الشركات النفطية وظهر هذا السعر لأول مرة عام 1880[2] في الولايات المتحدة الأمريكية وبعد عام 1911 تحولت السوق الأمريكية من سوق يسيطر عليها محتكر واحد إلى سوق يتنافس فيها عدد قليل من المشترين والذين يقومون بإعلان أسعار معلنة لشراء النفط من المنتجين، إضافة إلى ذلك فانه مع تزايد استغلال النفط في العديد من مناطق العالم

[1] محمد أحمد الدوري، **"محاضرات في الإقتصاد البترولي"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.1993، ص: 195.
[2] علي أحمد عتيقة، **الإعتماد المتبادل على جسر النفط: المخاطر والفرص، مركز الدراسات الوحدة العربية**، بيروت، لبنان، 1991، ص: 85.

وخاصة منذ فترة العشرينيات وتزايد الإنتاج العالمي للنفط فقد أخذت الشركات النفطية بإعلان الأسعار المعلنة في موانئ تصدير النفط [1].

ومنذ فترة الخمسينيات بدأت الدول المنتجة بالاهتمام بالسعر المعلن للنفط وذلك عند تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح للعوائد النفطية بين الشركات النفطية والدول المنتجة، خاصة وأن الأسعار المعلنة للنفط هي الأساس المعدل عليه لاحتساب الفوائد المالية من النفط، حيث أن الأسعار المعلنة حتى أواخر فترة الخمسينيات وطيلة الفترة الماضية كانت الأسعار المعبرة على قيمة النفط في السوق الدولية أما الأطراف المعلنة عن تلك الأسعار فهي الشركات النفطية الكبرى.

أما بعد أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات فإن الأسعار المعلنة لم تكن هي الوحيدة والرئيسية في أهميتها والمعبرة فعليا عن أسعار السوق النفطية، وذلك لدخول الشركات المستقلة لسوق النفط، وأخذت تبيع نفطها الخام المنتج من قبلها بتخفيضات معينة تقل عن الأسعار المعلنة، وفي فترة السبعينيات أي 16 أكتوبر 1973 أخذت دول منظمة الأوبك تعلن أسعار نفطها إلى جانب الشركات النفطية الأجنبية المستقلة .

ولذلك يمكن القول بأن الأسعار المعلنة ما هي إلا أسعار نظرية لا تساوي في حقيقتها أسعار النفط بل تقوم بفرضها الشركات لكي يتم احتساب وتحديد ضرائب الدول المنتجة للنفط [2] .

1-1- الأسعار المتحققة أو الفعلية: عبارة عن السعر الفعلي المدفوع من قبل المشتري وهو سعر أقل من المعلن عنه من قبل البائع لقاء تسهيلات وحسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان كنسبة مؤوية تخصم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع، ظهر السعر المتحقق منذ أواخر الخمسينات حيث عملت به الشركات النفطية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية النفطية سواء في منظمة أوبك أو الدول الأجنبية.

1-2- أسعار الإشارة: هو عبارة عن سعر يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق أي أنه سعر متوسط بينهما، أعتمد كسعر معمول به بين بعض الدول البترولية المنتجة والشركات البترولية لاقتسام العوائد النفطية فيما بينها منذ الستينات

[1] بيطام ريمة، **أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة 2015 دراسة حالة الجزائر(2000-2014)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، بسكرة، 2014/ 2015، ص،ص: 16، 19.

[2] محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره ص، ص: 198، 197 .

1-3- أسعار الكلفة الضريبية: هي التكلفة الفعلية التي تدفعها الشركات النفطية كطرف مشتري من أجل حصولها على النفط بموجب عقود تبرمها مع حكومات الأقطار المنتجة للنفط، وبتعبير آخر فسعر التكلفة الضريبية يمثل الحد الأدنى لأسعار بيع الخام في السوق النفطية.

1-4- الأسعار الفورية: هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة فوريا في السوق البترولية الحرة، وأرتبط ظهورها مع ظهور السوق الحرة، ويتميز بعدم ثباته بسبب ارتباطه بمدى الاختلال بين العرض والطلب على البترول الخام فإذا كان الاختلال قليل يكون السعر الفوري أقل من السعر المعلن أو مقاربا له ويكون مستواه أكبر من الأسعار المعلنة إذا كان الاختلال كبير. [1]

حيث أنه لم تكن أسعار النفط في المراحل السابقة تخضع لقانون العرض والطلب، وإنما لمصالح الطرف الذي يسيطر على السوق النفطية لكن بعد أزمة 1973 وما أحدثته من اضطراب طورت الدول المستهلكة أساليب جديدة لتسويق النفط الخام لتفادي تقلبات الأسعار، وشجعت على زيادة إنتاج الدول خارج أوبك مما قلل من السيطرة في مجال التسعير وفتح المجال أمام قوى السوق ميكانيزمات العرض والطلب للتأثير على أسعار النفط [2].

1-5- السعر المستقبلي: هو سعر يتم التفاوض حوله بين المتعاملين لشحنة من النفط تسلم في تاريخ مستقبلي على أساس الأسعار المعلنة في بورصات لندن ونيويورك.[3]

ثانيا: تطورات السعر النفطي وكيفية تسعيره

تعد الصناعة البترولية وسوقها السلعية متميزة ومتفردة عن بقية الصناعات والسلع الأخرى، وبذلك فإن أسعار البترول هي الأخرى متميزة عن أسعار باقي السلع الأخرى سواء في مسار تطورها أو في كيفية تحديدها، ويمكن تقسيم تطور إلى:

1-1- تسعير النفط الخام وفق قاعدة نقطة الأساس الواحدة (1936-1939):

ويعني هذا النظام إن السعر المعلن للنفط الخام في جميع موانئ العالم ومراكز التصدير يتحدد بالسعر المعلن في خليج المكسيك على أن يضاف للسعر النهائي كلفة نقل المعيارية من نقطة الأساس إلى مكان التسليم.

---

[1] Jean Pierre Angelier**, « énergie international 1987-1988** » , Economica 1987, P 66

[2] نواف الرومي ، **"منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام"** ، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 2000، ص: 24 .

[3] حمادي نعيمة، **تقلبات أسعار النفط وإنعكاساتها على تمويل التنمية في دول العربيةخلال الفترة 1986- 2008** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم تسيير، جامعة شلف،الجزائر، 2008/ 2009، ص: 57.

سعر البترول المعلن في مختلف أنحاء العالم= سعر منطقة الخليج الأمريكي + تكاليف النقل والتأمين من منطقة خليج المكسيك و إلى منطقة الاستيراد

1-2- تسعير النفط الخام وفق قاعدة نقطة الأساس المزدوجة(1939-1945):

إن هذا النظام التسعيري الجديد يعتمد على نفس النظام التسعيري السابق من كون السعر المعلن للوحدة البترولية هو نفسه السعر المعلن في خليج المكسيك مع التحول إلى اعتماد نقطة أساس ثانية في إضافة أجور الشحن إلى السعر المعلن بدل أجور الشحن من خليج المكسيك وإلى بقية المناطق المستوردة للبترول[1]، حيث طالت الحكومتان البريطانية والأمريكية بضرورة تثبيت نقط أساس ثانية في منطقة الخليج العربي، وبذلك تمت موافقة الشركات النفطية الكبرى في عام 1945 على اختيار الخليج العربي نقطة أساس ثانية لتسعير النفط الخام على نطاق عالمي، وفي نفس الوقت بدأ نظام نقطة الأساس الأحادي يضعف ويفقد أهميته قبل وأثناء الحرب العالمية والثانية [2].

1-2 - التسعير البترولي وفق قاعدة نقطة الأساس الأحادية المتعادلة(1945-1949):

بدأ العمل بهذا النظام الجديد للأسعار وبموجب هذا النظام تم تحديد نقطة أساس جديدة في منطقة الخليج العربي فضلا عن خليج المكسيك، وتم تحديد أسعار النفط الخليج العربي في الأسواق المختلفة بنفس أسعار نفط خليج المكسيك مضافا إليها أجور الشحن الحقيقية إلى تلك الأسواق، حيث اعتبر ميناء ساوثيهاتن في انجلترا نقطة تتعادل فيها أسعار النفط الواصلة من خليج المكسيك أو الخليج العربي نظرا لتساوي المسافة بين هاتين النقطتين وميناء نابولي [3].

الجدول (1-1): يوضح استيراد أوروبا الغربية من النفط الخام 1947-1950 **ألف برميل / يوم**

الكمية /المنطقة	1947	1948	1949	1950
مجموع النفط الخام المستورد	188	336	505	759
الاستيراد من الشرق الأوسط	80	121	428	643
نسبة الاستيراد من الشرق الأوسط الى مجمل الاستيرادات العالمية	%42	%66	%85	%84

المصدر: د القريش فوزي" **التطور التاريخي لأسعار النفط الخام حتى 1973** "مجلة النفط والتنمية العدد 03 عدد خاص حول أسعار النفط ص 38.

[1] محمد أحمد دوري، مرجع سابق، ص: 205.
[2] حمادي نعيمة، مرجع سابق، ص: 294،295.
[3] د محمد محمد الدوري ، مرجع سابق، ص: 278.

إن مجموع التطورات المذكورة أعلاه قد أدت إلى تغييرات في قاعدة تسعير النفط الخام وذلك بإجراء تغيير وتعديل في نقطة التعادل السعرية التي اعتمدت خلال مدة الحرب العالمية الثانية وذلك بنقلها من منطقة جنوب أوروبا في البحر المتوسط – نقطة ميناء نابولي/ايطاليا الى منطقة شمال اوروبا في نقطة ميناء ساوثمبتن في غرب انجلترا، ان ذلك جعل النفط الخام العربي المستورد إلى أوروبا يكون سعره وفقا للصيغة الآتية: السعر المعلن /فوب/الخليج العربي+أجور النقل والتأمين من الخليج العربي وحتى ميناء ساوثهابتن/انكلترا [1].

2-2- نيويورك نقطة تعادل جديدة لأسعار النفط الفنزويلي في أوروبا الغربية: يلاحظ من خلال هذه المرحلة أن الأقطار المصدرة للنفط كانت تتقاضى عوائد مقطوعة عن الطن الواحد من النفط الخام المصدر، وعلى هذا الأساس فقد كانت أسعار نفط الخليج العربي هي نفس الأسعار المعلنة لنفط خليج المكسيك، ولكن عندما بدأ الاتجاه نحو تبديل العائد إلى ما يسمى بمناصفة الأرباح عمدت الشركات إلى إيجاد صيغة أخرى أدت إلى تخفيض أسعار الخليج العربي عن أسعار خليج المكسيك الأمر الذي يعني إن هذه التخفيضات كانت على حساب الدول المصدرة.

3- تسعير نفط وفق قاعدة صافي المتحقق(1950-1959):

إن طريقة التسعير الأخيرة (نقطة التعادل في نيويورك) أدت إلى تخفيض جديد في أسعار النفط الشرق الأوسط مقداره 28 سنتا / للبرميل وبهذا أصبحت أسعار الشرق الأوسط في أواخر عام 1949 تقل عن أسعار خليج المكسيك بدولار واحد لكل برميل واستمرت العلاقة بين أسعار المنطقتين تضعف إلى أن انقطعت تماما في 1960، وفي شباط 1959 قامت الشركات بتخفيض الأسعار المعلنة في الخليج العربي بمقدار 18 سنتا / للبرميل وتخفيض آخر مقداره 10 سنتات للبرميل في أب 1960، ولم تتأثر أسعار النفط الأمريكية هذه المرة إذا لم يجري أي تخفيض فيها.

4- التسعير وفق قاعدة سعر الإشارة أو السعر المعول عليه(1960-1972):

شهدت الصناعة النفطية تطورات هامة تمثلت في:

- تأسيس منظمة الأوبك من قبل الأقطار البترولية المنتجة لأجل اتخاذ تدابير موحدة للوقوف بوجه تقلبات.

- ثبات واستقرار أسعار البترول الخام في السوق الدولية طيلة فترة الستينات نتيجة لتأثير منظمة الأوبك على ذلك.

[1] د محمد محمد الدوري، مرجع سابق ذكره، ص: 282 .

- انتهاء العلاقة بين بترول الخليج المكسيكي وبقية بترول المناطق الأخرى.

ومما سبق فقد عمدت منظمة الأوبك إلى فرض سعر جديد تعامل به وفق نظام سعر الإشارة يكون النفط العربي الخفيف السعودي كخام مرجعي له، ومستواه أقل من السعر المعلن وأكبر من السعر المتحقق[1]، وقد حدد هذا السعر بـ 1.8 دولار للبرميل[2].

5- التسعير وفق قاعدة السعر الرسمي(1973-1980)

بعد أزمة 1973 أخذت منظمة الأوبك زمام المبادرة في تحديد سعر البترول الخام وعائدات الحكومات دون الرجوع إلى الشركات البترولية، وقد قامت باتخاذ قرار جماعي حول زيادة السعر البترولي إلى 10.34 دولار للبرميل إبتداءا من عام 1974.

وعليه فقد أصبح تسعير النفط مسألة تنفرد بها منظمة أوبك عن طريق قاعدة السعر الرسمي، التي يتحدد السعر وفقها على أساس الخامات المكونة لسلة أوبك.

6- التسعير وفق قانون العرض والطلب(1981-2010)

بدأت الأسعار الفورية في الأسواق العالمية تلعب دورا أساسيا إثر التخلي عن السعر الرسمي والاتجاه نحو نظام تسعير يرتبط بالسوق بحيث يعكس قيمة خام يمثل عدة خامات، ويتم تحديده في مكان يعكس قوى العرض والطلب وبالتالي تم ربط الأسعار الرسمية والأسعار السائدة في الأسواق الفورية، بحيث أصبح لا يوجد سعر واحد للنفط الخام القياسي، بل أصبحت توجد عدة خامات "قياسية "تعمل بمثابة نقاط إرشادية لتجارة النفط

المطلب الثاني: الطلب والعرض العالمي للبترول ومحدداته

أولا - الطلب العالمي للنفط والعوامل المؤثرة فيه

الطلب البترولي عبارة عن تلك الكميات من السلعة البترولية سواء أكان في صورته الخام أو مشتقاته التي تحتاجها البشرية خلال فترة زمنية معلومة وعند سعر محدد بهدف إشباع، تلبية، سد تلك الحاجات الضرورية وهو نوعان مباشر الذي يوجه إلى نفط الخام من طرف الشركات البترولية الكبرى من أجل تكرير، هناك طلب بترولي مشتق من الأول لا يمكن استهلاكه مباشرة وهو خام إلا بعد أن يتم تحويله إلى منتجات بترولية.

[1] حمادي نعيمة، **مرجع سابق**، ص:56.
[2] نواف الرومي، **مرجع سابق**، ص: 84.

1- العوامل المؤثرة على طلب النفطي: يقسم الاقتصاديون العوامل المؤثرة في الطلب البترولي ومشتقاته إلى ثلاث مجموعات ذات ارتباط كبير بالبترول وهي:

1-1- درجة ومعدل النمو والتقدم الاقتصادي:

يعتبر النفط من بين أهم مصادر الطاقة الرئيسية المستخدمة في ظرفنا الحالي في العملية الإنتاجية وهو محرك فعال للتطور الاقتصادي والاجتماعي، وقد تتطلب أي زيادة في النشاط الاقتصادي إلى زيادة استهلاك الطاقة البترولية لتغطية وتلبية حاجيات هذا النمو، ويختلف نمط الطلب على مصادر وأنواع الطاقة عامة وعلى منتجات النفطية خاصة باختلاف مراحل النمو الاقتصادي من بلد للآخر، فالدول الصناعية الكبرى بالإضافة إلى الدول الناشئة هي الأكثر استهلاكا للطاقة مقارنة بالدول النامية والسبب في ذلك مرده توسع النسيج الصناعي مقارنة بالدول التي يلعب فيها القطاع الزراعي الجزء الأهم والدور الأساسي في اقتصادياتها[1].

1-2-سعر النفط الخام:

السعر هو من العوامل الأساسية الفعالة في تأثيرها على الطلب النفطي وبصورة عامة حيث أن انخفاض أو تدني السعر يؤدي إلى الزيادة أو توسع الطلب وعكسه يكون تماما [2].

1-3-الاستقرار السياسي في العالم:

يلعب العامل السياسي دورا مهما في التأثير على حجم الطلب النفطي والذي تكون أثاره واضحة على تغيرات الأسعار، فالاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحيانا في تقلص الإمدادات النفطية ما يدفع بالدول المستهلكة للتسارع للحصول على كميات معينة بأي سعر تخوفا من نقص الإمدادات، ففي وقت شهدت أسعار النفط مستويات عالية فاقت 70 دولار للبرميل وذلك بسبب حالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والهجمات المتكررة على منشئات النفط في العراق إضافة إلى الاضطرابات السياسية الداخلية في نيجيريا وغيرها ما يثير التخوف بين الحين والأخر حول انقطاع إمدادات النفط وما يترتب على هذا التخوف من استغلال السوق من قبل المضاربين في السوق النفطية للحصول على الأرباح، وعلى هذا الأساس تلجأ الدول الأكثر استهلاكا وفي مقدمتها أمريكا لتخزين كميات هائلة تكفيها لمدة لا تتجاوز ثلاث أشهر لمواجهة العجز المتوقع بالرغم من أن تكاليف تخزين النفط تعتبر مرتفعة ومكلفة.[3]

---

[1] ماضي محمد، **تذبذبات أسعار النفط وتأثيراتها على إقتصاديات دول منظمة الأوبك**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015-2016، ص: 31.

[2] احمد الدوري، **مرجع سابق**، ص:153 .

[3] ضياء مجبد الموسوي، **" ثورة أسعار النفط"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 ، ص:29 .

4-1-هيكل الناتج القومي:

إن الدول الصناعية تستهلك أضعاف ما تستهلكه الدول النامية من الطاقة، ويرجع ذلك أساسا إلى أهمية مركز القطاع الصناعي في هيكل الناتج في هذه الدول مع ما تتميز به من استهلاك كثيف للطاقة خاصة الصناعات الإنتاجية مقارنة بهيكل إنتاج الدول النامية الذي يتميز عموما بسيطرة القطاعات الأولية مثل الزراعة والصناعات الاستخراجية .

5-1-المناخ:

يرتفع استهلاك الطاقة في الدول التي يزداد فيها البرد في الشتاء والحرارة في الصيف عن المناطق المعتدلة المناخ. ويتحدد الطلب على البترول إضافة إلى العوامل السابقة بمميزات أخرى أهمها أنه طلب مشتق، أي أنه مشتق من الطلب على المنتجات البترولية، بالإضافة إلى ما يتميز به من مواصفات سياسية وأمنية ينفرد بها عن معظم السلع المتداولة في التجارة الدولية، إلى جانب اشتراكه مع بدائل الطاقة الأخرى في أنه طلب بديل بمعنى أنه لا يمكن دراسته مستقلا عن دراسة الطلب على المصادر البديلة للطاقة [1].

ثانيا- العرض العالمي للنفط:

يقصد بعرض النفط الكميات المتاحة من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية محدودة، ويتأثر العرض البترولي، كغيره من النشاطات الاقتصادية الأخرى، بالعديد من العوامل المختلفة ومن هذه العوامل نذكر مايلي:

1- الاحتياطات والطاقة الإنتاجية: تعتبر الاحتياطات والطاقة الإنتاجية عاملا هاما في التأثير على العرض العالمي للنفط، فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد أن هناك إمكانية على الزيادة في الإنتاج إما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا أو زيادة الطاقة الإنتاجية.

2- السعر: تلعب الأسعار دورا هاما في المقادير المعروضة من أي سلعة، فارتفاع سعر النفط يؤدي إلى زيادة في الكمية المعروضة منه، إلا أن سوق النفط يخضع لاعتبارات احتكارية فضلا عن المدى الزمني.

3- المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الإنتاج: يلعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز به أدوات الإنتاج دورا هاما في سرعة الكشف عن المكامن البترولية، وبالتالي يساعد في اكتشاف احتياطات نفطية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للبترول.

[1] همام الشماع، **دراسة اقتصادية مقارنة الأوبك ووكالة الطاقة الدولية وتأثير كل منها على السوق النفطية العالمية**، رسالة ماجستير، جامعة بيروت، لبنان، 1987 ، ص:34

4- المصادر البديلة للنفط وأسعارها: تلعب أسعار المواد البديلة للنفط دورا هاما في العرض البترولي فانخفاض الأسعار وجودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي وبالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة[1].

5- الحروب والأحداث السياسية: كانت ومازالت الأحداث السياسية أحد العوامل المؤثرة في العرض البترولي العالمي، للنفط خلال حروب وأزمات سياسية كبيرة خاصة في مناطق الإنتاج شهد العرض العالمي، للنفط عدة اختلالات بدءا من الأزمة النفطية الأولى سنة 1973 ثم1979 ، 1980، ومع بداية الألفية أصبح النفط هدفا للهجوم بعد أن كان وسيلة للدفاع كملف غزو العراق وأفغانستان وملف إيران النووي وغيرها من القضايا.

6-السياسات النفطية للدول المنتجة: تاريخيا انتهجت الدول المنتجة للنفط عدة أنواع من السياسات كان لها اثر كبير في التأثير على العرض العالمي للنفط يمكن اختصارها في الآتي: [2]

- سياسة تغليب المتطلبات المالية: تكمن هذه السياسة في الحد من العرض البترولي بحيث يكون مناسبا للطلب عليه وإعطاءه السعر الفعلي.

- سياسة تغليب السوق: تكمن هذه السياسة في زيادة العرض النفطي أي تغليب حصة السوق بزيادة العرض دون خلق توازن بينه وبين الطلب عليه.

- سياسة تثبيت الأسعار: تجمع هذه السياسة بين السياسيين السابقتين، حيث يتم ضبط العرض النفطي من قبل دول الأوبك حسب وتيرة ارتفاع وانخفاض الأسعار [3].

المطلب الثالث: إجراءات الشركات النفطية للتحكم في أسعار النفط

تقوم الدول المستهلكة والشركات العاملة المتضررة من الوضع غير المستقر في السوق النفطية بالعمل على استغلال هذه الفرص لصالحها بهدف تحقيق مصالحها والحد من الآثار السلبية المترتبة عن عدم استقرار أسعار الطاقة.

وفي هذا الإطار سوف نقوم بالبحث في الاستراتيجيات الحالية التي تنتهجها الشركات البترولية للسيطرة على الصناعة.

---

[1] هاشم علوان حسين،عبد الله محمد جاسم **اقتصاديات الموارد الطبيعية** ، بغداد، 1992 ، ص: 311 .

[2] عبد المالك مباني، **الاقتصاد العالمي للمحروقات النفط والغاز الطبيعي دراسة إستشرافية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تحليل،اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007، ص:61.

[3] ، محمد بوزيان، عبد المجيد لخديمي، **تغيرات أسعار النفط والإستقرار النقدي في الجزائر أداء المؤسسات الجزائرية** ، دراسة تحليلية وقياسية، الجزائر، العدد 2، مجلة 2012، ص:186.

أولا- استراتيجية الشركات النفطية في توجيه السوق

1- الاستراتيجيات الحالية للشركات

تهدف الاستراتيجية الحالية إلى موائمة الهياكل الإنتاجية لتقلبات السوق النفطية، حيث تتجه الشركات العالمية عقب كل أزمة سعرية إلى إجراء تعديلات أساسية في هياكلها بحيث تتلائم التغيرات الجديدة في السوق البترولية، خاصة بعد فقدانها السيطرة على مرحلة الإنتاج، وانخفاض درجة تكاملها الرأسي للتمكن من الاستمرار في سيطرتها على الأسواق.

2- استراتيجية توسيع البحث عن البترول في المناطق الآمنة سياسيا:

كانت الشركات الكبرى تسيطر قبل أزمة الطاقة الأول على معظم الإنتاج العالمي للبترول في الشرق الأوسط، غير أنه اعتبارا من تلك المرحلة حتى 2010 بدأت الدول المنتجة تسعى إلى تأميم أو تقليص نفوذ الشركات الكبرى في كل من الشرق الأوسط وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وكرد فعل لهذه الأعمال انتهجت الشركات استراتيجية تهدف إلى البحث عن التكامل الرأسي في صناعة النفط يعبر عن تقسيم المهام بين الشركات العاملة بدرجة متكاملة فالبعض يركز على عمليات الاستكشاف والبحث والبعض الآخر يقوم بعمليات الإنتاج والاستغلال والبعض الأخر يقوم بعمليات التكرير والنقل والتسويق.[1]

3- استراتيجية توسيع البحث عن البترول في المناطق خارج دول الأوبك:

يهدف هذا النوع من الاستراتيجيات إلى البحث والكشف على البترول في مناطق خارج الدول الرئيسية المصدرة للبترول، والتي تضم بالأساس أعضاء منظمة الأوبك.

4- استراتيجية التلاؤم مع تطور الطلب على المنتجات المكررة وازدياد أهمية السوق الفورية:

لقد انخفض دور الشركات الكبرى في عمليات تكرير بسبب تأميم مصافي التكرير في كل من الشرق الأوسط وإفريقيا بالإضافة إلى انخفاض الطلب على المنتجات البترولية في كل مرة تظهر فيها أزمة في أسعار البترول .

5- استراتيجية السيطرة على المراحل اللاحقة في إنتاج البترول:

تشير التغيرات الهيكلية إلى تخفيض في درجة التكامل الرأسي لصناعة البترول العالمية، فقد حلت الدول ذات الفائض الإنتاجي الكبير محل الشركات في مرحلة الإنتاج وبدأ بعضها يدخل مرحلة التكرير وبالرغم من ذلك لم تستطع الأوبك أن تحل تماما محل الشركات في الأسواق.

[1] Viktor, David G. **« In the tank: making the most of strategic oil reserves ».** Foreign affairs, juillet-août 2008, vol.87, n°4, p.70- p.83.

وإن كانت تحاول تنظيم العرض عن طريق تحديد حصص للإنتاج لم تتقبل الشركات فكرة إقصائها من السوق عن طريق تخفيض نشاطها في مرحلة الإنتاج، لذا عمدت إلى بناء استراتيجيات من أجل استعادة مكانتها في السوق عن طريق محورين أساسيين هما، تطوير الإنتاج خارج مناطق الأوبك، ونقل سيطرتها من مرحلة الإنتاج إلى مرحلة التكرير والتوزيع وذلك عن طريق تغيير هيكل أنشطتها التكريرية والاعتماد على المنصات البحرية العالمية التي لها القدرة على التلاؤم السريع مع تغير الطلب على المنتجات المكررة والعمل على تنمية السوق الفورية للمنتجات المكررة وتطوير أنشطة المساومة التي تسمح لها بالتدخل بفعالية في هذه الأسواق. [1]

أدت استراتيجيات الشركات العالمية في النهاية إلى تقليص السيطرة المحتملة للدول المنتجة سواء من ناحية إنتاج الزيت الخام أو من ناحية المنتجات المكررة، كما نتج عنها تغير جذري في هيكل الإمدادات وفي الجهاز الإنتاجي للشركات العالمية.

لقد أدت الأزمات النفطية إلى تجريد الكارتل من قوته عبر انخفاض درجة التكامل الرأسي وعمليات التأميم ودور الأوبك ووكالة الطاقة الدولية.

ثانيا- نظام الكارتل وآلياته

1- مفهوم نظام الكارتل في صناعة البترول

يقصد بالكارتل في صناعة النفط اتفاق الشركات الكبرى على السيطرة على العمليات اللاحقة والسوق الفورية من خلال الاشتراك في توسيع السيطرة على الاحتياطيات خاصة منها الشرق الأوسط وذلك بهدف استبعاد المنافسة السعرية والسيطرة على السوق [2]

تشمل الظروف التي ساعدت على قيام الكارتل النقاط التالية:

– اكتشاف احتياطات بترولية ضخمة في الشرق الأوسط، فنزويلا، والولايات المتحدة مما يجعل المشكلة التي تواجهها الشركات تتعلق بالإنتاج وبالتالي الإخلال باستقرار الذي تستهدفه الأسعار العالمية.

- إقدام الشركات على تنمية طاقاتها الإنتاجية مما أدى إلى وجود طاقة إنتاجية معطلة، الأمر الذي جعل احتمال قيام منافسة تخفيضية على الأسعار.

- عدم وجود ضوابط وتشريعات تنظم السوق العالمية للبترول خاصة الإنتاج والتسويق بهدف تفادي الاضطرابات في الأسواق.

[1] Viktor, David G. **Ipid Then** n°4, p.70- p.83.

[2] حسين عبد الله، **" مستقبل النفط العربي"**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000 ، ص:33 .

2-مبادئ الكارتل

يهدف الكارتل الذي وضعته الشركات العاملة في صناعة البترول إلى السيطرة على الاحتياطات البترولية وبالتالي على الصناعة بالإضافة إلى استبعاد المنافسة السعرية، ومن ثم اتفقت الشركات العاملة على النقاط التالية للوصول إلى الأهداف المرجوة.

- تحديد حصص كل شركة في نشاط البترول على أساس مبيعاتها وفقا لاتفاقية إبقاء التوزيع الحالي للسوق ثابتا.

- عدم إضافة وسائل إنتاج جديدة إلا في الحدود التي تستلزمها زادة الطلب العالمي وذلك منعا لحدوث فائض في الطاقة الإنتاجية.

- منع فائض الإنتاج في أي منطقة من تهديد الأسعار في المناطق الأخرى ويكون ذلك إما بالامتناع عن الإنتاج أو بيعه بسعر يجعله منافسا لبترول المناطق الأخرى.

- منع إتباع إجراءات من شأنها زيادة النفقات مما يضر بالمستهلكين مثل الإعلان والدعاية.

- لما كانت الوسائل الإنتاجية أزيد مما يحتاجه الطلب العالمي فإن المنتجين أي الشركات يكتفون باستخدام الوسائل الموجودة.

- تحقيق أكبر قدر من الكفاية في النقل وذلك بجعل استهلاك كل منطقة معتمدا على أقرب المناطق المنتجة.[1]

في ظل المنافسة الكاملة تنص القاعدة الاقتصادية على أن سعر البيع يجب أن ينخفض بنفس مقدار انخفاض نفقات الإنتاج، لكن في ظل الكارتل قامت الشركات الكبرى بتنسيق الجهود فيما بينها بهدف تثبيت الأسعار تجميد الأسعار لتعظيم أرباحها، كما عملت على ضمان التوازن الدقيق في السوق الفورية بين العرض والطلب لاستبعاد دخول منافسين جدد إلى السوق والتحكم فيه بصفة تامة.

لقد عمدت الشركات على تحديد أسعار البترول الخام بما يضمن تحقيق هدفين، أولهما تعظيم الأرباح عن طريق تجميد الأسعار من خلال ربط الأسعار السائدة في خليج المكسيك وهي أول مناطق الإنتاج وأعلاها تكلفة مع باقي المناطق. والهدف الثاني تمثل في منع دخول منافسين جدد في الشرق الأوسط عن طريق منع أي اختلال بين العرض والطلب وربط الأسعار بأسعار الحقوق الحدية الأعلى نفقة .

[1] حسين عبد الله ، **مرجع سابق** ، ص 36.

3- عوامل انهيار الكارتل

أدى قلق الحكومات بشأن إمداداتها الاستراتيجية بسبب وجود الكارتل إلى:

- إنشاء شركات وطنية ذات ملكية عامة هدفها الأساسي الوصول إلى مصادر رخيصة للإمدادات البترولية مستقلة عن الكارتل، كما كانت لدى الدول المستوردة وسيلة أخرى للضغط على الكارتل وهو التهديد باستيراد بترول الاتحاد السوفياتي[1] .

- ظهر مستثمرون آخرون جدد على الساحة البترولية وهم الشركات الأمريكية المستقلة نتيجة النظام الضريبي الذي وضعته الولايات المتحدة، حيث كان هدف الحكومة الأمريكية الحفاظ على احتياطاتها من البترول في أراضيها من الاستنزاف في الخمسينات عن طريق تشجيعها للاستثمار في الخارج لتضمن كميات متزايدة من البترول الأجنبي منخفض التكلفة.

في سوق المنافسة الكاملة يربط سعر المنتج بالنفقات المتوسطة أما في حالة الاحتكارات الطبيعية كما هو الحال في صناعة النفط فإن الشركات تربط الأسعار بالنفقات الحدية الأعلى تكلفة كما تنص عليه نظريات المالية العامة.

أصبح الموقف أكثر صعوبة أمام الكارتل في الحفاظ على سيطرته على السوق العالمية للبترول مع استمرار تناقص نفقات الإنتاج من ناحية وظهور فائض بترول الاتحاد السوفياتي من ناحية أخرى.

وهكذا بدأت الشركات الكبرى تفقد سيطرتها الكاملة على السوق على الأقل من ناحية الأسعار وحواجز الدخول إلى الصناعة، وعلى الرغم من أن المستثمرين الجدد قد ساهموا في خفض الأسعار إلا أن إنتاجهم كان ضعيف مما يجب لتحويل سوق احتكار إلى سوق منافسة الكاملة[2].

4- أدوات احتكار السوق النفطية:

من المعلوم أن سوق البترول تختلف عن كثير من أسواق المواد الأولية الأخرى من حيث خصائص العرض والطلب التي تميزها، لذلك قد تكون أدوات الاحتكار في هذه السوق مختلفة عن غيرها من أسواق المواد الأولية الأخرى.

4-1-احتكار القلة:

تختلف سوق البترول على أسواق الكثير من السلع الأولية الأخرى حيث أن هذه السوق هي سوق لاحتكار القلة وتسمى أيضا بسوق منافسة القلة أي أن قلة من المنتجين يتنافسون في الإنتاج بحيث يكون لكل

[1] محمد الخروشي، **"حروب الامتيازات وأسعار النفط في منظمة الأوبك"**، مطابع مؤلفي بربيس، طرابلس، 1970 ، ص:63 .

مشروع دور في تحديد الإنتاج الكلي وبالتالي في تحديد الثمن فلقد سبق القول أنه قد سيطرت على السوق عدد من الشركات الكبرى وفقا لنظام الكارتل على عمليات الإنتاج والتكرير والنقل والتسويق أي أنها سوق لاحتكار القلة .من جهة أخرى فإن البترول هو سلعة متجانسة بصفة عامة الأمر الذي يسهل على المنتجين للاتفاق فيما بينهم على آليات الإنتاج والتسويق[1].

إن تحديد السعر والإنتاج بناء على اتفاق المنتجين سوف يؤدي إلى حالة احتكار بحيث يتم الإنتاج لصالح تعظيم أرباح المشروعات، مما يعني ارتفاع الأثمان ووجود الطاقات العاطلة.

2-4-العوامل التي أثرت على العرض للوصول إلى حالة احتكار القلة

من الطبيعي أنه هناك عوامل أثرت على التوازن في سوق البترول العالمي من أجل الوصول إلى احتكار القلة في المرحلة التي سبقت إنشاء الأوبك أهمها:

- **ضخامة رؤوس الأموال اللازمة لصناعة البترول:** مما يترتب عليها عدد قليل من الشركات بحيث تتطلب إقامة أي مشروع بترولي رؤوس أموال ضخمة بالإضافة إلى المخاطر التي تحيط بهذا الاستثمار.

- **أهمية التكاليف الثابتة مقارنة بالتكاليف المتغيرة:** عكس الأسواق الأخرى تتميز صناعة البترول في جميع مراحلها بارتفاع التكاليف الثابتة بالنسبة للمتغيرة، حيث تؤدي إلى تخفيض درجة مرونة منحنى العرض أي عدم استجابة الكمية المعروضة للتغير في السعر، وتؤثر هذه الخاصية على المنافسة في هذه الصناعة.

3-4-العوامل التي أثرت على الطلب للوصول إلى حالة احتكار القلة:

من الطبيعي أيضا أنه هناك عوامل أثرت على التوازن في سوق البترول العالمي والتي ساعدت على قيام الأوبك أهمها[2]:

- **ضعف مرونة الطلب على البترول السعرية:** تتوقف درجة مرونة الطلب على أي سلعة بالنسبة لتغيرات الأثمان على إمكانية إحلال سلعة بديلة محلها في الاستخدام، حيث يمكن القول أن الطلب على البترول بصفة عامة طلب ضعيف المرونة في الفترة القصيرة بسبب عدم وجود مصدر طاقة أرخص من النفط.

- **اتجاه الطلب البترولي نحو التزايد:** يتجه الطلب العالمي على البترول بصورة مستمرة إلى الزيادة ويمكن تفسير ذلك بالنمو السكاني وارتفاع الدخل القومي في الدول المتقدمة والتوسع في نشاطات الاقتصادية مما يترتب عليه زيادة مستمرة في استهلاك المنتجات البترولية.

[1] حسين عبد الله ، **مرجع سبق ذكره** ، ص، ص: 20.18.

[2] بربماكوف الكسندر، ترجمة باسم خليل، **"نفط الشرق الأوسط والاحتكارات الدولية"**، دار ألف باء للطباعة والنشر، بيروت، 1984 ، ص ص: 74، 78 .

4-4-التركز والتكامل الرأسي وأثره على سوق البترول:

من الطبيعي عند خضوع صناعة البترول للخصائص التكامل الرأسي والتركز أن يتأثر توازن السوق فيها وفي هذا الإطار يمكن أن نلخص أهم هذه الآثار كالتالي:

– إن عمليات الاستثمار في البحث والاستخراج كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بالاستثمارات بالعمليات اللاحقة كالتكرير والنقل والتسويق.

- أن وجود المشاريع المشتركة في كل مناطق الإنتاج أعطى للشركات المنتجة ميزة عدم احترام سيادة الدولة عند اتخاذ قرارات الاستثمار، أي أن قرارات الاستثمارات التي كانت تتخذها الشركات لا تعتمد على احتياجات الدول بل على متطلبات الشركات ففي السوق العالمية.

– وجود المشاريع المشتركة في جميع مناطق الإنتاج جعل الشركات تتحمل نفس نسبة المخاطر بحيث أن فشل الاستثمار في منطقة ما يعوضه النجاح في منطقة أخرى مما يؤدي إلى زيادة الأرباح.

– وجود نظام الامتياز والكارتل في عمليات الاستخراج أدى إلى تجنب أي فائض أو عجز في التوازن الإجمالي بين العرض والطلب على البترول، بالإضافة إلى الاحتفاظ بنسب حصص الشركات في السوق في حالة توسع الأسواق وفق اتفاقية

5-4-لاتفاقيات الاحتكارية:

شهدت المرحلة التي عقبة انهيار الكارتل استمرار الشركات في التعاون والتنسيق فيما بينها كما لو كان الكارتل مطبقا، حيث استخدمت الشركات أدوات التنظيم الاحتكاري للتأثير على السوق وفقا لمصالحها

– **الملكية المشتركة لعناصر الإنتاج أو الإنتاج المشترك:** يقصد بالمشروع المشترك أن يكون رأسمال المشروعات ذات ملكية مشتركة، حيث قامت هذه المشروعات المشتركة من أجل تحقيق هدفين وهما وضع حد للمنافسة بين الشركات والرقابة على إنتاج البترول بغية تحديد الإنتاج العالمي عند مستوى لا يعرض الأسعار لتقلبات[1].

– **عقود الشراء والبيع طويلة الأجل:** من المعروف في صناعة البترول العالمية أن بعض الشركات الكبرى تمتلك تسهيلات تكرير وشبكات توزيع تزيد عن طاقتها الإنتاجية (طاقة معطلة) لذلك تحاول بيع هذا الفائض إلى الشركات التي تحترم مسؤولياتها الكارتلية في السوق بحيث لا تستخدمه بشكل يؤدي إلى تقلبات الأسعار.

[1] بربماكوف الكسندر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 55.

- **تعاون الشركات في العمليات اللاحقة:** بحيث كان التعاون في السابق يقتصر على مرحلة الإنتاج لذلك امتد أيضا إلى التعاون في العمليات اللاحقة كالنقل والتكرير والتسويق.

– **التكامل الرأسي:** أي أن الشركات كانت تمتلك تجهيزات في جميع مراحل الإنتاج والتكرير والنقل والتسويق، حيث تتميز صناعة البترول بطبيعتها المتكاملة بمعنى أنه لا يمكن وصول البترول إلى المستهلك النهائي دون المرور بعدة مراح.

المبحث الثاني: قراءة في الأسواق العالمية للنفط

نظر للأهمية التي يحظى بها النفط وأسعاره على المستوى العالمي والدولي سنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية الأسواق العالمية لهذا المورد وذلك من خلال إلقاء نظرة حول التطورات التاريخية التي مرت بها أسواق النفط وتعريفها وأنواعها وأهم المميزات التي يتميز بها و العوامل المؤثرة في تحديد اتجاهات الأسواق العالمية .

المطلب الأول: مفهوم الأسواق العالمية للنفط وأنواعها

يعرف السوق في النظرية الاقتصادية بأنه مجموعة من العلاقات المتبادلة بين قوى العرض والطلب المؤثرة في كيفية تحديد سعر وفعالية تخصيص أي سلعة أو خدمة أو مورد اقتصادي في الاستخدامات المختلفة ومن هذا المنطلق سنتطرق في هذا المطلب لتعريف السوق النفطية وأنواعها.

أولا– تعريف السوق النفطية

1– السوق النفطية:

– هي المكان الوهمي مكانيا أوجغرافيا لحدوث عملية تبادل السلع البترولية خاصة السلعة الخام منها بين الإطراف المتبادلة ومن المعروف أن لأسواق ثلاثة عناصر أساسية هي البائعون والمشترون والسلعة محل التداول والاختلاف في واحد أو أكثر من هذه العناصر يترتب عليها اختلاف طبيعة السوق[1].

– وهي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط، يحرك هذا السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، هناك

[1] نبيل مهدي الجنابي"**العلاقة بين أسعار النفط وسعر الصرف الدولار باستخدام التكامل المشترك نسبية**"جامعة القادسية، ص:12.

عوامل أخرى، كالعوامل السياسية، العسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية.[1]

ومما سبق نستخلص أن السوق النفطية هي المكان الذي يتم التعامل فيه بالمورد الأساسي والرئيسي في تنمية الاقتصاد وهو النفط وذلك طبقا لقوانين العرض والطلب.

ثانيا- أنواع الأسواق النفطية

1- الأسواق المستقبلية

عرفت الأسواق المستقبلية في منتصف الثمانينات، وقد عرفت هذه الأسواق قديما في مجال السلع التي يخضع عرضها لتقلبات يصعب التنبؤ بها مثل المنتجات الزراعية التي تتأثر بعوامل غير متوقعة كتقلبات المناخ، وتحقق تلك الأسواق لمن يشتري السلعة بعقد آجل التحوط ضد مخاطر تغير السعر في المستقبل، وتعتبر تلك الأسواق ظاهرة مستحدثة بالنسبة للنفط، إذ لا تنعكس إلا في ظل أسعار تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار، غير أن التعامل في الأسواق المستقبلية لم يعد يقتصر في على من يرغب في اقتناء النفط لمواجهة احتياجاته الفعلية، بل فتحت المجال للمضاربين للتأثير على حركة الأسعار بما يحقق مصالحهم، وقد ارتفعت نسبة التعامل في الأسواق المستقبلية، إذا بلغ عدد العقود المستقبلية المتداولة في بورصة بنيويورك عام 1982 م ما يقارب 7.3 ألف ليرتفع إلى 467 ألف عقد خلال النصف الأول من عام 2002.

ويمكن أن نميز في الأسواق الآجلة نوعين من الأسواق وهما:

1-1- الأسواق النفطية المادية الآجلة: تعمل مثل الأسواق الفورية ولكن بآجال أطول من 15 يوما، وتتم العمليات بالتراضي لسعر معين مع التسليم لأجال لاحقة، يعرف بداية على أنه شهر لكن يمكن أن يتجاوز ذلك وهذا النوع من الأسواق تلزم المشتري بتحديد نوع الشحنة التي يجب أن تقل عن50000 برميل، والبائع بتحديد تاريخ توفرها، ولا تكون هذه الأسواق إلا لعدد محدود من النفط الخام والمنتجات النفطية كالبرنت، البنزين، زيت الديزل، ووقود الطائرات وهذه الأسواق غير منظمة في الغالب.

1-2- البورصات النفطية: المعاملات فيها لا تتم فقط على بضاعة عينية و لكن أيضا بواسطة أوراق مالية عن طريق شراء و بيع البترول الخام و المنتجات البترولية بواسطة التزامات، و من أهم هذه الأسواق نجد سوق نيويورك للتبادل التجاري، سوق سنغافورة للتبادل النقدي العالمي و سوق المبادلات

[1] قويدري قوشيح بوجمعة، **"انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر 2009-2008.ص:45.

البترولية العالمية بانجلترا، وبتوفر عنصر الشفافية في هذا النوع من الأسواق النفطية مثلما هو الحال في البورصة العادية حيث في مكان محدد يمرر المتعاملون أوامرهم على الأسعار المطبقة في الأسواق التي تظهرها لوحة المعلومات في كل وقت كما تتوفر هذه الأسواق على سماسرة يسهلون الالتقاء بين البائع والمشتري وكذلك على غرفة مقاصة التي تضمن التسيير والتنظيم الحسن للسوق[1].

2- الأسواق الفورية

عرفت صناعة النفط الأسواق الفورية منذ القديم باعتبارها وسيلة عملية للتخلص بأسعار منخفضة من بعض الفوائض النفطية، ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب خارج إطار العقود الطويلة الأجل التي كانت تخضع لنظام تسعيري ثابت ومستقر، ولم يكن نطاق السوق الفورية في الماضي يتجاوز 15% من حجم التجارة العالمية في النفط، وبالتالي لم يكن السعر الفوري المنخفض يؤثر تأثيرا محسوسا في الأسعار المعلنة أو الرسمية التي تحكم العقود الأجل الطويلة غير أن الاختلال الذي طرأ منذ أواخر الثمانينات أدى إلى وجود فائض كبير في العرض العالمي للنفط، وزيادة المنافسة بين المنتجين داخل وخارج الأوبك، لم يلبث أن دفع الأسواق الفورية إلى مرتبة متزايدة بحيث صارت الأسعار الفورية أساس التعامل في السوق العالمية للنفط وسببا رئيسيا من الأهم أسباب عدم استقرارها.[2]

المطلب الثاني: التطور التاريخي لأسواق النفط العالمية

منذ اكتشاف النفط وقيام الصناعة النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة ، مرة السوق النفطية بعدة مراحل يمكن تصنيفها كما سيأتي حيث أن الحدود الزمنية لكل مرحلة تقريبية هي: [3]

أولا- المرحلة الأولى (1857- 1870) " منذ بداية الصناعة النفطية حتى ظهور الشركات النفطية الكبرى ": كانت السوق النفطية في هذه المرحلة تنافسية بين الشركات النفطية الصغيرة التي بدأت تستثمر في استغلال النفط خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت المنافسة شديدة فيما بين هذه الشركات مما نتج عنه اندماج بعضها وزوال بعضها الآخر حتى صارت شركات كبيرة وقوية.

ثانيا- المرحلة الثانية (1870- 1960) " منذ ظهور الشركات النفطية الكبرى حتى تأسيس الأوبك" أصبحت السوق النفطية في هذه الفترة سوق احتكار القلة بين الشركات التي سيطرة على الصناعة النفطية الأمريكية وتعدى ذلك إلى السوق النفطية العالمية بتحكمها في عمليات الاستكشاف والاستخراج والنقل والتوزيع والتسعير، وعرفت في هذه الفترة عقد اتفاقية أكنا كاري بين هذه الشركات التي تعرف

[1] مجلد ميلود، **الجباية البترولية لعقود البحث والإنتاج نحو ملائمة أكثر مع السوق**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،الجزائر2002،2001 ص:70.

[2] حسين عبد الله، **مرجع سبق ذكره** ،ص:247 .

[3] حمادي نعيمة **مرجع سابق** ص:52 .

بالشقيقات السبع والتي تنص على تقسيم السوق النفطية العالمية ومنابع النفط في العالم بينها، ولهذا أصبحت السوق النفطية احتكارية لهذه الشركات خاصة في ظل محدودية دور الدول المنتجة للنفط.

ثالثا- المرحلة الثالثة (1960- 1973) "منذ تأسيس الأوبك حتى أزمة1973 ": مع تأسيس الأوبك في 1960 قل احتكار الشقيقات السبع وتحولت السوق النفطية إلى احتكار المنتج ممثلا في دول الأوبك، وبوجود هذه المنظمة عملت الدول المنتجة على تقوية مركزها والحفاظ على مصالحها حيث أنه بعد أزمة 1973 وهي الأزمة التي أطلق عليها أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم برميل البترول بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، حيث قررت المنظمة زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 إلى 12 دولار أي رفع الأسعار نسبة 400%.

رابعا- الأزمة نفطية عام (1986-1979): ارتفعت أسعار البترول للمرة ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979 بثلاث مرات إثر حرب الخليج من 13دولار إلى 32 دولار للبرميل الواحد خلال أشهر قليلة مما أدي لإنفجار أزمة نفطية ثانية، لتليها أزمة 1986 في الأسبوع الأخير من الشهر الأول لسنة 1986 حيث إنخفض السعر بشدة ليصل فيها لبرنت لـ 17.70 دولار للبرميل ليصل إلى 13 دولار.

خامسا- أزمة (2008-2004): تميزت أزمة 2004 بإرتفاع متواصل لأسعار النفط وصلت إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الأسمية للنفط قبلا حيث وصل سعر سلة أوبك إلى 36 دولار للبرميل كما سجلت أسعار البترول مستويات قياسية في نفس سنة بلغت سقف 98 دولار للبرميل لكن إعصار الأزمة المالية العالمية كان له أثر واضح على سوق نفط حيث تهاوي سعر النفط الجزائري ليبلغ 61 دولار للبرميل سنة 2009 ليرتفع مجددا لـ 80 دولار مما شجع الجزائر على زيادة الإعتماد على العوائد النفطية في تنشيط اقتصادها[1].

سادسا- أزمة 2014: مع التراجع الكبير في أسعار النفط الذي انعكس بتغيرات شكلية مهمة في السوق النفطية التي دخلت حقبة سجل فيها العرض نمو اقوي من الطلب حيث يطرح هذا التراجع مشكلة كبيرة بالنسبة للعديد من الدول المنتجة التي تحتاج إلى سعر مرتفع من اجل تمويل نفقاتها أما المستفيد الأكبر من هبوط الأسعار هو الدول المستوردة.

حيث وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات، فإشتدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء إلى تخمة المعروض العالمي، إضافة إلى تراجع حصة أوبك وتضائل سلطتها على تحديد الأسعار وظهور منتجات بديلة لنفط.

[1] مريم شطيبي محمود ، **مداخلة بعنوان إنعكاسات إنخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري** ، ملتقى أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الإقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، قسنطيينة، يوم 14 ماي 2015، ص، ص: 7و8.

المطلب الثالث: مميزات والعوامل المؤثرة في تحديد اتجاهات الأسواق النفطية العالمية

أولا- مميزات الأسواق العالمية:

تتميز الأسواق النفطية من حيث العرض والطلب بخصائص مهمة هي: [1]

1- ارتفاع نسبة التركز الاحتكاري: أخذت مختلف دول العالم تتركز في شكل منظمات تسعى من خلالها للدفاع على مصالحها، كالدول المنتجة والمصدرة للنفط من خلال منظمة الأوبك، الدول الصناعية المستوردة للنفط من خلال منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي OCDE.

2- عدم مرونة فترة الأجل القصير: يتميز الطلب في الأجل القصير بعدم مرونته، فالصناعات المبنية على أساس استخدام النفط لا يمكنها التحول عنه إلى مصدر آخر بسبب ارتفاع أسعاره مثلا، ذلك لأن هذه العملية تتطلب بعض الوقت للتحول إلى مصادر الطاقة البديلة أو ترشيد استخدام الطاقة.

3- أثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة: تتأثر السوق العالمية للنفط بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن والتي تتأثر بتقلبات الطلب العالمي على النفط، وبصورة عامة تتميز الأسواق البترولية بخصائص مهمة تتمثل في[2]:

3-1 سوق أكثر تنافسية: حيث تتميز السوق بحرية بيع وشراء البترول أين أصبح السعر هو المسيطر في السوق ولم يفرض من قبل الشركات الاحتكارية .

3-2 سوق شفافة: أصبحت السوق البترولية العالمية أكثر شفافية بسبب ظهور وتطور الصفقات لأجل، حيث أصبح من الضروري توفير المعلومات اللازمة حول العرض والطلب من أجل تقليل المخاطر الناجمة عن تذبذب الأسعار.

3-3 سوق غير مستقرة: يرجع عدم استقرار السوق البترولية إلى تنامي أهمية البترول في الاقتصاد العالمي نظرا للاعتماد الكلي عليه في كل المجالات من جهة ومن جهة أخرى عدم استقرار الأسعار بسبب تغيرات العرض والطلب، ففي الوقت الذي يزداد فيه إنتاج البترول ويزداد المعروض منه نجد أن الأسعار تزداد ارتفاعا كما تتفاقم التقلبات في السوق بسبب العوامل السياسية، المضاربات والتلاعب في السوق النفطية والتي تترك أثرا واضحة على الأسعار.

[1] سالم عبد الحسن ربسن، **"اقتصاديات النفط"**، الجامعة المفتوحة طرابلس، ط 1999، ص:166 .
[2] منذر المصري، **"قضايا عربية معاصرة "**، المؤسسة العربية للنشر، ص:76 .

ثانيا- العوامل المؤثرة في تحديد اتجاهات الأسواق العالمية:

يكاد يجمع المحللون الاقتصاديون على إن الحاجة للطاقة سوف تزداد خلال القرن الحادي والعشرين في وقت فاق فيه الاستهلاك السنوي العالمي العشرة مليارات طن من النفط سنويا الذي لا يزال العنصر الرئيس للطاقة لأسباب عدة من بينها سهولة الإنتاج وسهولة النقل وهو المادة الأولية الإستراتجية التي لا يمكن الاستغناء عنها في أي نشاط اقتصادي، من هنا فان المطلوب استعراض أهم العناصر والعوامل المؤثرة في السوق النفطية لتحديد مكامن الخلل المؤدية إلى الأزمات الكثيرة في السوق النفطية ولابأس أن نبدأ بالعامل الاقتصادي ثم ننتقل إلى العوامل السياسية والبيئية وصولا إلى محصلة تلك العوامل وحقيقة ما يجري في سوق النفط العالمية، وستتم الاستعانة بالمعطيات التي أوردها تقرير صدر عن الوكالة الدولية للطاقة في عام2005:

1-العوامل الاقتصادية: وتدخل تحت هذا العنوان الكثير من المتغيرات في مقدمتها:

1-1 - التغيير الجوهري في السوق النفطية:

فقد شهدت السوق النفطية متغيرات عدة مع مطلع القرن الحادي والعشرين في مقدمتها الطلب الواسع على الطاقة من قبل دول كانت إلى ما يقرب من عقد من الزمن لا تؤثر كثيرا على التوازن في سوق العرض والطلب، ولا تتنافس مع الولايات المتحدة الأميركية وأوربا، كما هي الحال مع الصين مثلا، التي نشطت في عملية تنموية واسعة في إطار إستراتيجيتها لتصبح قوة عظمى خلال خمسين عاما، فضلا عن دخول المضاربات واتساع نطاقها والاستثمار في البورصة بأسهم الشركات النفطية، حتى أن أسعار أسهم الشركات النفطية الكبرى مثل اكسون موبيل وشيفرون تكساسكو، تضاعفت كما تضاعفت أرباحها أي إن السوق خرجت عن دورها في التعامل بين المنتجين والمستهلكين لتدخل أطراف أخرى في اللعبة مما يزيدها تعقيدا، بينما تنوعت المخزونان النفطية وزادت الأطراف القائمة بالتخزين وأصبحت عملية تخزين النفط تهدف إلى إدخال الخزين ضمن المعادلة السعرية وأسلوبا للمساومة، أما منظمة الأوبك التي كانت تستطيع توجيه السوق إلى حد ما فقد ضعفت سيطرتها على الأسواق وأصبحت قراراتها عبارة عن ردود أفعال لحركة السوق، بعد أن أدّى التدخل الأميركي خاصة والعربي عموما إلى التأثير على قراراتها وإضعافها من الداخل، مما افقد منظمة الأوبك تأثيرها ومصالحها ولم تتمكن من المحافظة على توازن السوق[1].

[1] محمد خالد، **توقعات أميركية ببقاء أسعار النفط مرتفعة والولايات المتحدة تستأثر بالحصة الأكبر من الطلب في 2006** مقال نشر في صحيفة الحياة بتاريخ 2005/12/11 .

1-2- اختلال التوازن بين العرض والطلب: الإنتاج والاستهلاك ودور منظمة الأوبك)

لقد أجبرت منظمة أوبك تدريجيا على رفع إنتاجها بحجة الحفاظ على حصتها في السوق النفطية حتى وصل إنتاجها إلى أقصاه ولكن دون جدوى، لتفقد المنظمة أي تأثير لها على الأسواق.

وفي تقرير لوكالة الطاقة الدولية فان هذا الارتفاع لا يمكن أن يُعزى إلى عمليات المضاربة والقلق الذي يسود حول الأوضاع في الشرق الأوسط فحسب، بل انه مرتبط بشكل أساسي بالتوازن بين العرض والطلب في الأسواق العالمية وهنا لابد من التوقف عند تحولات الاقتصاد العالمي وظهور دول تنافس الولايات المتحدة على شراء النفط، وفي مقدمة تلك الدول الصين والهند حتى إن بعض الإحصاءات أشارت إلى تسجيل قفزة في الطلب على النفط خلال عام2005 تتراوح نسبتها بين 2.2 و 2.5% ليربو الطلب على 84 مليون برميل يوميا[1].

1-3- نقص القدرات الإنتاجية:

تشير التحليلات الاقتصادية إلى أن منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) التي تزود السوق بما يقدر بـ 40% من النفط العالمي، لم تعد قادرة على زيادة الإنتاج بشكل كبير، بعد أن قلت الاستثمارات في الاستكشافات الجديدة، وأيضا بسبب قدم الحقول الموجودة وعدم الاهتمام كثيرا بصيانتها وتطويرها ففي عام 2005 رفعت أوبك إنتاجها إلى 29.6 مليون برميل في اليوم ووعدت بزيادته إلى أكثر من 30 مليون برميل في اليوم إن دعت الحاجة بدون أن يؤدي ذلك إلى تهدئة الأسعار وبحسب المحللين لم يبق أمام الأوبك أن تزيد إنتاجها سوى 1.4 مليون برميل في اليوم كحد أقصى، نصفها في المملكة العربية السعودية و500 ألف برميل في العراق، أما بالنسبة للدول المنتجة الأخرى ومنها النرويج وروسيا، فلا يمكنها زيادة قدراتها الإنتاجية اليومية[2].

1-4- سياسة التخزين:

إن إلقاء ضوء على قضية المخزونان النفطية أمر ضروري للتعرف على إحدى المشكلات المرتبطة بأزمة أسعار النفط، والمخزونان النفطية هي إما مخزونان صناعية لشركات وإما مخزونان حكومية لسد استهلاك مرحلي أو مخزونان إستراتيجية تمتلكها الدول الصناعية لسد حاجاتها إذا تعرضت الإمدادات النفطية لأي طارئ.

وتعد الولايات المتحدة الدولة ذات الخزين الأكبر والأكثر تأثيرا في السوق النفطية، حيث تجاوزت مسألة إنشاء مخازن على أراضيها أو أراضي دول صديقة، إلى إقامة ما يسمى بـ"المخزونان العائمة "حيث

[1] أمريك شومراد وآخرون، **"البترول من منظور مستقبلي..جيوسياسية الطاقة"**، الناشر الياس، باريس ،عرض موقع البيان على الانترنت.
[2] امريك شومراد وآخرون، مرجع سابق ذكره .

تجوب مئات الناقلات النفطية المحيطات محملة بملايين الأطنان من النفط الخام تحسبا لأي طارئ ويقابل ذلك ضعف المخزونان في الدول الأخرى وخاصة الأوربية، حيث يؤدي برد الشتاء إلى إفراغ مخزونان النفط المكرر وتقليل المخزون من النفط الخام.

كما أن بعض دول الأوبك وخاصة المملكة السعودية تساهم في تلك العملية عبر تخزين نفطها في الدول الاسكندنافية، وفي الكاريبي والولايات المتحدة وفي روتردام بهولندا، مما يمثل عملية تدوير للثروة النفطية خارج أراضي الوطن العربي، واخطر ما في السياسة السعودية هو السماح للولايات المتحدة باستئجار النفط المخزون في الخارج واستخدامه في أوقات الطوارئ، حسب الاحتياجات الأميركية ولضبط الأسعار [1].

وهنا تجدر الإشارة إلى أن سياسة التخزين تساهم في اضطراب السوق النفطية وإمكانية تحكم الدول ذات التخزين الاستراتيجي الكبير في الأسعار صعودا أو نزولا عبر التصرف بهذا التخزين.

1-5- المضاربات في البورصة:

لم تعد السوق النفطية تقتصر على صفقات البيع والشراء التقليدية بل أصبحت عملية المضاربة فاعلا مهما في السوق وأصبح المضاربون أكثر تنوعا فهم شركات ومصارف ومؤسسات مالية وشركات وحتى أفراد، وأصبحوا لا يكتفون بخدمة مصالحهم أو مصالح من يستخدم خدماتهم من المستثمرين فقط، بل تحولوا إلى "عناصر مؤثرة في محاولات تغيير معادلة الأسواق النفطية لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية تكون ضمن أهداف إقرار النظام العالمي الجديد"

ويسعى المضاربون لتحقيق أرباح سريعة من خلال توقعات الأسعار في الارتفاع أو الانخفاض أو عبر الأسعار المستقبلية للنفط الخام في بورصات النفط الدولية، ويتم تحقيق هدفهم عبر عمليات شراء أو بيع منظمة ومخطط لها.

1-6- تكاليف الاستخراج والتكرير:

تعمل مصافي التكرير المتوافرة بعدد محدود جدا في العالم وخصوصا في الولايات المتحدة بأقصى طاقتها وتلقى صعوبة في تلبية طلب الاستهلاك على المشتقات النفطية مثل البنزين الذي ارتفعت أسعاره بشكل كبير.

والمصافي المتوفرة معدة لمعالجة النفط الخفيف الذي لا يحتوي سوى على كميات منخفضة من الكبريت، وهي نوعية أصبحت غير متوفرة كثيرا بينما النفط الثقيل هو الأكثر توفرا في الأسواق.

[1] حميد ألجميلي" **أضواء على سياسات تخزين النفط السعودي خارج الأراضي العربية** "مقال نشر في صحيفة القادسية، بغداد 1999/2/14 .

لقد زادت الحاجة لمصافي تكرير النفط التي تعد من المنشآت المكلفة ولا تقبل الشركات على الاستثمار فيها كثيرا، وأصبحت أكثر منشآت التكرير الموجودة قديمة ولا يمكنها مواكبة حاجة السوق بينما تواجه عملية إقامة منشآت تكرير جديدة معارضة منظمات حماية البيئة بسبب أثارها السلبية فالاحتياج المتزايد لمصافي تكرير النفط زاد المخاوف من احتمالات حدوث تراجع في كميات النفط وبالتالي استمرار ارتفاع الأسعار.

والى جانب مشاكل التكرير تقف مشاكل ضعف مستوى الاستثمار لاستكشاف بسبب انخفاض مستوى الأسعار لفترة طويلة سابقة، وحسب تقديرات مؤسسة "باركليز كابيتال" الأميركية فان إمدادات النفط من الدول المنتجة غير الأعضاء في أوبك، ارتفعت بنحو 700 ألف برميل سنويا بين عامي(1990-2000) ولكن منذ ذلك الحين تجمد النمو وهذا التباطؤ ساهم في زيادة الطلب على إنتاج أوبك مما أدى إلى تراجع في الطاقة الإضافية للمنظمة

كما حذرت وكالة الطاقة الدولية من تزايد تكلفة إنتاج النفط خارج دول الأوبك لان معظم النفط المطلوب سيأتي من الحقول الصغيرة، وهذا بدوره سيؤدي إلى الحد من الاستثمارات، وبالتالي زيادة الطاقة الإنتاجية الإضافية على المدى الطويل.

1-7- السياسة الضريبية في الدول المتقدمة:

تعد الضرائب المفروضة على النفط من بين أكبر مصادر تمويل ميزانيات الدول الأوربية، حيث تصل إلى 76% من سعر لتر البنزين أو الديزل الذي يباع للمستهلك الأوربي، في حين أن الضريبة في الولايات المتحدة تصل إلى26%.

مما يجعل المدخولات من الضرائب المفروضة على النفط والأرباح التي تجنيها الشركات النفطية الغربية تتجاوز أحيانا ثلاثة أضعاف مدخولات الدول المنتجة للنفط.

1-8- التحليلات والتوقعات الاقتصادية غير الدقيقة:

تقدم أكثر من جهة دولية وإقليمية وشركات ومراكز دراسات تقديرات عديدة عن الأسعار والأسواق وكثيرا ما تكون تلك التقديرات من بين أسباب الاضطراب في سوق النفط لما ينجم عنها، حيث تركز أسواق النفط العالمية على متابعة بيانات المخزونان الأسبوعية الرسمية التي تصدر من الولايات المتحدة المستهلك الأكبر للنفط في العالم وعلى تقارير المخزونان والعرض والطلب الشهرية لوكالة الطاقة الدولية حيث يرى المحللون أن إخفاق وكالة الطاقة في توقع القفزة التي شهدنها الأسعار في عام2004 كان سببا لاضطراب السوق وبطء تحرك منظمة الأوبك التي كانت تشعر بالقلق من تنامي مخزونان الدول المستهلكة، ويبدو أن

أخطاء في المعلومات قد ساهمت في ارتفاع أسعار النفط، حيث أن توقعات الاستهلاك كانت خاطئة مما تسبب في منع الشركات من تعزيز مخزناتها، كما ألقت بعض الدول باللوم في صعود الأسعار إلى مستويات قياسية على ضعف الإحصاءات الخاصة بالعوامل الأساسية لسوق النفط مما زاد من الاضطراب في تلك السوق.

2-العوامل السياسية: وتدخل تحت هذا العنوان:

الاضطرابات السياسية والأمنية في العراق وأفغانستان والسعودية ونيجيريا وفنزويلا، حيث تشهد الكثير من الدول المنتجة للنفط أحداثا واضطرابات سياسية قادت إلى التأثير على سوق النفط بشكل مباشر.

ففي العراق تتعرض المنشآت النفطية لهجمات متواصلة منذ احتلاله من قبل القوات الأميركية في مطلع عام 2003 كما يرى المستثمرون في السعودية التي تعد المصدر الأول في العالم بأنها مهددة من تنظيم القاعدة ومن الرافضين للوجود الأجنبي على أراضيها.

ويرى البعض أن الحملة على أفغانستان استهدفت من بين أمور أخرى، الاقتراب من نفط بحر قزوين كما أن من بين الأسباب الرئيسة لغزو العراق واحتلاله، احتياطيه النفطي الكبير ومحاولة الحصول على نفط رخيص.

كما أثرت إحداث التمرد على نظام هوغو شافيز في فنزويلا خامس اكبر مصدر للنفط في العالم على تصدير النفط الفنزويلي، وفي نيجريا هدد معارضون للحكومة بإلحاق أضرار فادحة بصناعة النفط مما يمثل تهديدا حقيقيا لإنتاج النفط بينما عمدت بوليفيا إلى تأميم شركات النفط العاملة علي أراضيها، في مطلع عام 2006.

ويمكن الإشارة إلى الأزمة في العلاقات الإيرانية الأميركية بشأن الملف النووي الإيراني كونها احد أسباب اتجاه إيران نحو بيع نفطها إلى الصين وتقليص التعاملات التجارية بين الولايات المتحدة وإيران على خلفية تلك الأزمة.

3-العوامل الإستراتيجية[1]:

ويدخل تحت هذا العنوان، الصراع في السوق النفطية بين منظمة الأوبك، وكالة الطاقة الدولية، الدول المنتجة من خارج الأوبك، صراع الهيمنة بين الولايات المتحدة والقوى الدولية الكبرى وعلى رأسها الصين واليابان .

[1] عبد الحي زلوم، "**حروب البترول الصليبية** "،موقع المستقبليات (المركز العربي للدراسات المستقبلية) 2016/12/20 .

حيث يبدو أن منظمة أوبك هي الهدف الأول لما تشهده الساحة النفطية، فبعد أن كانت المنظمة اللاعب الرئيس فيها وكانت الأسواق الدولية تتابع كل تصريح لمندوبي دولها وتنتظر بحذر وقلق نتائج أي اجتماع من اجتماعات أوبك باتت هذه الاجتماعات تنعقد بناء على رغبة الدول المستهلكة وتبحث في سبل تطمين احتياجاتها بدلا من أن تكون مدافعا عن حقوق المنتجين، كما أن احتلال العراق كان جزءا من إستراتيجية "جريئة " خطط لها ودعمها المحافظون الجدد وكبريات الشركات النفطية مثل هاليبيرتون وايكسون موبيل وبرتش بتروليوم، ورجال المال والمصارف في شارع المال (وول ستريت)، وتقوم تلك الإستراتيجية على الهيمنة على ما تبقى من مصادر النفط العالمية قبل أن تدرك الدول الأخرى حقيقة الأزمة النفطية الناجمة عن تراجع الإنتاج في حقول النفط الأميركية وحقول ألاسكا وبحر الشمال ويظهر العامل الاستراتيجي بوضوح في حرص الولايات المتحدة الأميركية على السيطرة على مناطق إنتاج النفط في (العراق والخليج العربي وبحر قزوين، ومناطق أخرى من العالم) من اجل السيطرة على القرار النفطي في السوق العالمية.

4-العوامل المرتبطة بالبيئة:

مثل الكوارث الطبيعية، حالة المناخ، اتفاقيات حماية البيئة، إنتاج النفط في ألاسكا لقد أدت الكوارث الطبيعية إلى انعكاسات في سوق النفط، حيث دمرت الكثير من طاقات إنتاج النفط والغاز ومنشآت التكرير في عامي 2004 و 2005 بسبب الأعاصير الشديدة كما حدث في أسيا مع إعصار تسونامي وفي الولايات المتحدة الأميركية مع إعصار كاترينا وإعصار ريتا اللذين تسببا في تدمير العديد من منشآت التكرير الأميركية، في ولايات لويزيانا والمسيسبي وتكساس وخليج المكسيك.

ومما يزيد الأمر تعقيدا أن تكاليف إنشاء المصافي باهظة وتخضع التراخيص لاشتراطات بيئية صارمة كما تواجه الحكومة الأميركية صعوبات في استخراج النفط من منطقة ألاسكا كونها محمية طبيعية[1].

كذلك فان مما يؤثر في الإنتاج والأسعار الاتفاقات الدولية بشأن البيئة مثل اتفاق الأمم المتحدة الإطاري في شأن المناخ الذي اقر في عام 1992 وبروتوكول كيوتو لعام 2002 والذي يعد أهم اتفاق بيئي عالمي، إلا أن هذه الاتفاقات تجد مقاومة من الدول الأكثر تلويثا للجو وهي الولايات المتحدة الأميركية المسؤولة عن أكثر من 36% من مجموع الانبعاثات الضارة للدول الصناعية، وروسيا المسؤولة عن 17% منها[2].

[1] **WWW.alghad.jo,Alghad Newspaper 22/2/2017**

[2] عيد بن مسعود الجهني رئيس مركز الخليج العربي للطاقة والدراسات الإستراتيجية في الرياض، **"النفط بين السياسة والاقتصاد"** ،مقال نشر في صحيفة الحياة، لندن في2004/03/17 .

المبحث الثالث: الأطراف المؤثرة على سلوكيات أسواق النفط

يمكن اعتبار أسواق النفط العالمية من أكثر الأسواق تقلبا وتغيرا بحيث يصعب رصدها واقتفاء أثرها وذلك نظرا للاعتماد العالمي الشديد على وقود ناضب يستخدم في كافة المجالات بدءا بتشغيل سياراتنا وانتهاء بتدفئة منازلنا، ويشكل النفط الخام مصدر نصف الطاقة المستخدمة في العالم تقريبا ومتى ما تمت معالجته أمكن تحويله إلى آلاف المنتجات من زيوت تشحيم إلى المواد البلاستيكية إلى الخيوط الاصطناعية[1].

المطلب الأول: الشركات النفطية العالمية الكبرى

شهدت السوق النفطية العالمية مراحل مختلفة لسيطرة عدد محدود من الشركات الكبرى على جانب كبير منها، فبين 1928 و1934، تم تحت قيادة الشركات الكبرى الثلاث: ستاندار أويل أوف نيوجرسي، شل الملكية الهولندية، bp "بريتش بتريليوم" إبرام عدة اتفاقيات بقصد تأكيد سيطرتها على صناعة النفط و الحد من المنافسة بينها، وهو ما عرف بالكارتل العالمي القديم، وخلال عقدي الثلاثينيات و الأربعينيات ازداد عدد أعضاء الكارتل بظهور النمط السباعي لسيطرة على نفط الشرق الأوسط مكونا ما عرف بالشقيقات السبع وتتكون المجموعة من:

- شركة ستاندر أويل أوف نيوجرسي إندمجت مع موبيل لتشكيل شركة إكسون موبيل.
- شركة إنجلو- بريسيان أويل كامبني (أبك) شركة بريطانية إيرانية عرفت لاحقا بـ ستاندر أويل أوف أنديا.
- شركة ستاندار أويل كاليفورنيا "سوكال" الشركة القياسية للنفط بكاليفورنيا عرفت فيما بعد بشفرون.
- شركة حلف أوبل.
- شركة تكساسو.[2]

الخمسة الأولى أمريكية و السادسة هولندية- بريطانية و السابعة بريطانية.

كانت الشقيقات السبعة* قادرة في البداية على ممارسة سلطة كبيرة في بلدان العالم الثالث المنتجة للنفط و ذلك لحسن تنظيمها و قدرتها على التفاوض على شكل تكتل. وفي العقود الأخيرة تعرضت هيمنة الأخوات السبعة و شركاتها اللاحقة للتحدي من قبل نفوذ تكتل أوبك المتنامي، و الظهور المفاجئ لشركات النفط الحكومية القوية في إقتصادات السوق الناشئة بحلول عام 2010 كانت شركات الشقيقات

[1] . سوزان شنيدر، **الأسواق النفطية**، http://www.jornalismatraining.net

[2] سالم بوغرارة **السياسة التسعيرية لمنظمة الأوبك وانعكاسها على سوق النفط العالمي خلال الفترة من (2011-2000)** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة قاصدي مرباح 2012-2013 ص أ

* **الشقيقات السبع** تتألف من ثلاث شركات تشكلت بعد تفكيك الحكومة الأمريكية لشركة ستاندرد اويل بسبب قانون شيرمان لمكافحة الاحتكار

السبعة الناجية هي بريتيش بيتروليوم، و شيفرون، و أكسون موبيل، و رويال شل الهولندية، و التي تشكل أربعة أعضاء في مجموعة "العمالقة".

و بالتالي يمكن تصنيف الشركات العالمية النفطية إلى ثلاثة أنواع و هي:

أولا- الشركات الخاصة الكبرى: وغالباً ما تكون هذه الشركات متكاملة رأسيا، بمعنى أن نشاطها يمتد ليغطي جميع المراحل من البئر حتى المستهلك النهائي ونتيجة لتعدد الدول التي تعمل فيها بعض تلك الشركات فإنها تدخل في نطاق الشركات متعددة الجنسية إذ يغلب أن تكتسب الشركة التابعة، التي تعمل في دولة غير دولة المقر الرئيس، جنسية الدولة التي تعمل فيها.

وتعتبر شركات النفط العالمية الكبرى من أقدم الشركات متعددة الجنسية، حيث تعمل كل شركة في دول عديدة، فعلى سبيل المثال: إن شركة الأمريكية تمتلك من الأصول ما قيمته 149 مليار دولار موزعة في أكثر من 820 شركة تابعة تعم ي 100 دولة وتبلغ قوة العمل فيها نحو 98ألف عامل[1].

ثانيا- شركات النفط الوطنية للدول المنتجة: هي شركات تملكها وتسيطر عليها الدول بدرجات متفاوتة من التكامل الرأسي من المجالين المالي والتشغيلي، وتتمثل هذه الشركات في شركة أرامكو السعودية وشركة النفط الوطنية الإيرانية، وشركة نفط الكويت، وشركة نفط البرازيلية [2]، وشركة بترول أبوضبي الوطنية "أدنوك"، وشركة النفط العراقية، وغيرها من الشركات.

ثالثا- الشركات الناشئة أو المستقلة: الشركات الناشئة أو المستقلة، وهي شركات أصبحت تتمتع بمكانة وطنية بارزة في الدول المستهلكة للنفط، بعد أن كانت الدول المنتجة تملكها وتسيطر عليها إلى حد كبير مع سيطرتها على إنتاج النفط. إلا أن خصخصة بعض تلك الشركات جزئياً أدت إلى نقلها إلى فئة الشركات الخاصة، مثل Petro bras البرازيلية (خصخصة 49%) وسنوبيك الصينية (خصخصة 43%)[3].

رابعا- الاتجاهات الجديدة للاقتصاد العالمي وتأثيرها على قطاع النفط:

1-العولمة المالية: إن الاتجاه الاقتصادي الأكثر بروزا في العالم، والذي لعب دورا واضحا في تغيير معالم الاقتصاد العالمي وفي التأثير على كل القطاعات الاقتصادية بما فيها قطاع المحروقات هو الاتجاه نحو العولمة المالية وتعرف العولمة المالية بمصطلح الاستثمار المالي، وهي ظاهرة مرتبطة بالنمو

---

[1] العناني، خليل، اللوبي، **"النفطي الأمريكي"**، مجلة السياسة الدولية، العدد 164نيسان، 2006، ص: 46

[2] عدنان شهاب الدين، **"المحافظ على تماسك منظمة الاوبك مضامين التعاون بين الدول الاعضاء في قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج الامكانيات والقيود، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية"** الطبعة الاولى، ابوظبي الامارات العربية المتحدة، 2017، ص:115.

[3] الجميلي عاطف، **"الهيكل البنيوي لصناعة النفط"**، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 109، ربيع 2004، ص: 47.

والتطور الرأسمالي والتراكم المضطرد في رأس المال[1]، وتعني أيضا زيادة حركية أو حرية انتقال رؤوس الأموال وبدون قيود بين الدول أو على الصعيد العالمي، فأصبحت مؤشرا مهما لعولمة الاقتصاد العالم، في قطاع النفط، كان تأثير هذه الظاهرة كبيرا من ناحيتين:

1-1- في نشوء وتطور أسواق مالية دولية خاصة بالنفط الخام والمنتجات النفطية "الورقية"، هي أسواق المستقبليات موازية للأسواق المادية التقليدية الفورية.

2-1- في تسهيل اندماج الأسواق المالية وتداول أسهم الشركات النفطية العالمية على نطاق عالمي ومنح الفرصة بذلك لهذه الشركات لتجعل من المضاربات المالية جزءا من نشاطها، تعتمد عليها لتحقق بها قسما هاما من رقم الأعمال والأرباح، ولا تكتفي فقط بما يحققه لها نشاطها التقليدي كما كان الأمر من قبل، كما سمحت العولمة المالية للشركات في هذا القطاع بالتوسع وإعادة الانتشار على المستوى الدولي، وهي التي تملك أصلا تقاليد قديمة في هذا الميدان، فقد برز تدويل النشاط داخل القطاع بشكل لافت، وأصبح من أكثر القطاعات تدويلا لنشاطه، وهي الظاهرة التي يمكن رصدها باستعمال مجموعة من المؤشرات، كمؤشر أصول الشركة ومؤشر عدد الفروع العاملة، ومؤشر رقم الأعمال.

يكشف استخدام مؤشر الأصول المملوكة في الخارج إلى المجموع العام لأصول الشركة لسنة 2006 على سبيل المثال، عن وجود 6 شركات نفطية ضمن ترتيب قائمة من 25 شركة متعددة الجنسيات أو شركات عابرة للحدود الأولى في العالم وفق دلالات هذا المؤشر، والقاسم المشترك بين هذه الشركات الستة، هو أن القسم الأكبر من أصولها موجود خارج بلدانها الأصلية، ففي حالة شركة طوطال مثلا تصل أصول الشركة المملوكة في الخارج إلى نسبة 87.09% من مجموع أصول الشركة، في حين تزيد أصول شركة شفرون تكساكو عن نسبة 64.64% من مجموع أصول الشركة، وتصل النسبة في حالة شركتي اكسون وروايال دوتشل إلى 70.77%و 68.48% على التوالي، وهي في حدود 78.42% بنسبة لشركة بريتش بيتروليوم.

[1] رميدي عبد الوهاب، سماي علي، **العولمة المالية وأثارها على إقتصاديات الدول النامية**، مداخلة مقدمة في الملتقي الدولي سياسات التمويل وأثارها على الإقتصاديات والمؤسسات- دراسة حالة الجزائر ودول نامية، جامعة بسكرة، 20-21 نوفمبر 2006، ص:5

الجدول رقم (1-2): ترتيب الشركات النفطية وفق حجم الأصول المملوكة في الخارج(2006)

الوحدة: مليار دولار

الترتيب العالمي	اسم الشركة	الجنسية	الأصول		
			في الخارج	المجموع	النسبة
2	بريتش بتروليوم	بريطانية	170.326	217.601	%78.42
4	روايال دوتش شل	بريطانية-هولندية	161.122	235.276	68.48
5	اكسون موبيل	أمريكية	154.993	219.015	70.77
8	طوطال	فرنسية	120.645	138.579	%87.06
16	كونوكو فيليبس	أمريكية	89.528	164.781	%54.33
17	شفرون تكساكو	أمريكية	85.735	132.628	%64.64

Source: UNCTAD, World Investment Report 2008, p.220

المؤشر الثاني المستخدم هو مؤشر رقم الأعمال، ويستعمل أيضا لقياس درجة تدويل الشركات، إذ يقدم هذا المؤشر صورة عن نشاط الشركات داخل وخارج بلدانها الأصلية، وبالنظر للطبيعة الريعية للنشاط النفطي وتركز حقول النفط خارج البلدان الصناعية الكبرى أساسا، فمن البديهي أن يتحقق القسم الأكبر من رقم الأعمال خارج البلدان المعنية، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (1-3): أرقام أعمال الشركات النفطية عام 2006 **الوحدة: مليار دولار**

الرقم	اسم الشركة	الجنسية الأصلية	رقم الأعمال		
			في الخارج	المجموع	النسبة %
1	بريتيش بيتروليوم	بريطانية	215.879	270.602	%79.78
2	روايال دوتش شل	بريطانية-هولندية	182.538	318.845	%57.25
3	اكسون موبيل	أمريكية	252.680	365.467	%69.14
4	طوطال	فرنسية	146.672	192.952	%76.01
5	شفرون تكساكو	أمريكية	111.608	204.892	%54.47

Source: UNCTAD, World Investment Report 2008, p.220

غير أن ثمة ملاحظة لابد من الانتباه إليها عند قراءة أرقام أعمال الشركات الخمسة في سنة 2006 حيث يلاحظ أن قسما هاما من رقم أعمال كل من شيفرون تكساكو، وروايال دوتش شل، وإكسون موبيل 45.53% و42.75% و30.86% على التوالي، تحققه الفروع العاملة داخل الولايات المتحدة وبريطانيا، وسبب ذلك هو أن كل من الولايات المتحدة وبريطانيا تملك إنتاجا نفطيا محليا معتبرا، يتم

تصريفه في الأسواق الداخلية، وعلى خلاف ذلك تحقق شركة طوطال معظم رقم أعمالها خارج فرنسا لأن هذه الأخيرة لا تملك أي احتياطي نفطي، وهذا لا يعني أن طوطال أكثر تدويلا من الشركات الأخرى.

المؤشر الثالث المستخدم هو مؤشر عدد فروع الشركة العاملة في الخارج إلى مجموع الفروع ويطلق عليه أيضا مؤشر التدويل، ويقدم صورة أكثر تعبيرا على ظاهرة التدويل، لأنها صورة متكاملة عن حجم النشاط الخارجي لهذه الشركات، فوفق هذا المؤشر تعتبر شركة اكسون موبيل الشركة النفطية الأكثر تدويلا في العالم، إذ يبلغ عدد فروعها الخارجية 287، فرعا من بين 287 فرعا من بين 346 فرعا هو مجموع فروع الشركة، أي ما نسبته 80%، ثم تليها في المرتبة الموالية الشركة الفرنسية طوطال بعدد فروع عاملة في الخارج يساوي 429 من مجموع 598 فرع هو العدد الإجمالي لفروع الشركة ، أي بنسبة 72% ثم تأتي بعد ذلك شركات الأخرى.

الجدول (1-4): عدد فروع الشركات النفطية في عام 2006 الوحدة: مليار دولار

المرتبة عالميا	اسم الشركة	الجنسية	عدد الفروع		
			في الخارج	المجموع	النسبة %
35	اكسون موبيل	أمريكية	278	346	80
51	طوطال	فرنسية	429	598	72
68	بريتيش بيتروليوم	بريطانية	337	529	64
79	روايال دوتش شل	بريطانية-هولندية	518	926	56
89	شفرون تكساكو	أمريكية	97	226	43

Source: UNCTAD, World Investment Report 2008, p.220.

2- زيادة حدة الضغوط التنافسية:

لم تولد العولمة النزعة نحو زيادة التكامل والاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات فقط، وإنما ولدت أيضا نزعة أخرى تكاد تكون مضادة للنزعة الأولى، هي زيادة حدة المنافسة بين هذه الاقتصاديات.

ومن الواضح أن ثمة شيء من التضاد بين النزعتين، فإذا كانت النزعة الأولى، أي الاتجاه نحو مزيد من الارتباط المتبادل بين الدول، تقتضي بوجود منطق التعاون والتكامل، فإن النزعة الثانية نزعة المنافسة، تحمل في طبيعتها منطق آخر بعناصر مضادة تماما للمنطق الأول، وهو ما يطرح مسألة التوفيق بين المنطقين.

من المتعارف عليه، أنه من الآثار الأولى التي تترتب على زيادة حدة المنافسة ميل الأسعار إلى الانخفاض، ما يعني تقليص هوامش الربح، وفي هذه الحالة ليس للشركات سوى خيارين للحفاظ على مستوى أرباحها:

– إما أن تدفع نحو زيادة الطلب، وهنا يمكن للشركات أن تؤثر في هذا المتغير، لكن ليس في استطاعتها أن تتحكم فيه كلية لأنه متغير خارجي، ولأن زيادة معدلاته تقتضي ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي أولا.

– وإما أن تعيد هيكلة العرض، وهو الخيار الوحيد المتاح للمحافظة على مستوى الأرباح في سنوات ركود الاقتصاد العالمي وتراجع الطلب، كالوضع في أواخر التسعينيات، وتأخذ هذه الطريقة أشكالا عديدة لكن يبقى أكثر الأشكال استعمالا هو عمليات الاندماج بين الشركات وزيادة التركّز القطاعي.

شهد القطاع النفطي في السنوات الأخيرة من التسعينيات، وخصوصا في عامي 1999 و2000 نموا كبيرا لظاهرة الاندماج بين الشركات النفطية، بعد موجة الركود الاقتصادي التي ميزت تلك السنوات، وقد نجم عنها إنشاء مجموعات نفطية عملاقة، تكاد تصبح كيانات سياسية قائمة بذاتها، وتقترب أرقام أعمالها من أرقام الناتج الداخلي الخام لبعض الدول، بما فيها دول صناعية من الشمال[1].

الجدول (1–5): أرقام أعمال الشركات النفطية والناتج الداخلي الخام للبلدان في عام 1999 الوحدة: مليار دولار

البلد	الناتج الداخلي الخام للدولة	الشركة المتعددة الجنسيات	رقم أعمال الشركة
الدنمارك	170.3	إكسون– موبيل	163.8
تايلاند	121.0	روايال–دوتش– شيل	105.4
فنزويلا	121.0	بريتيش بتروليوم– أموكو	83.5
ماليزيا	77.3	(طوطال– فينا– آلف) فرنسا	82.8
الشيلي	71.1	شيفرون– تكساكو	68.4
بنغلاديش	47.0	(صينوباك) الصين	41.8
المغرب	33.8	إيني إيطاليا	34.1
الأرغواي+سلفادور	31.3	(بي دي في أسا) فنزويلا	32.7
الأرغواي+سلفادور	31.3	(أس كا) كوريا الجنوبية	31.9
الفيتنام	28.2	بيماكس) المكسيك	31.0

Source: Site internet de l'UNCTAD (United Nations Conference on Trade and Development) www.Unctad.org, consulté le 02/01/2011.

[1] -JACQUES PERCEBOIS،**"lamondailisation des activités énérgétique: quels enjeux ? ",** Liaison Energie Francophonie، N° 50، 1er trimestre 2001 (Québec: Institut de l'énergie et de l'evironnement de la francophonie، 2001), pp.15-19.

إن تحليل معطيات الجدول السابق يكشف مثلا أن رقم أعمال الشركة الجديدة المندمجة إكسون موبيل المحقق في عام1999 والذي يساوي 163.8 مليار دولار قريب من الناتج الداخلي الخام لنفس السنة لدولة أوروبية صناعية كالدنمرك والمقدر بـ 170.3 مليار دولار، وأن رقم أعمال بريتيش بيتروليوم 83.5 مليار دولار يكاد يساوي الناتج الداخلي الخام لفترويلا، الدولة ذات الوزن الكبير في الساحة البترولية والتي قدر ناتجها الداخلي الخام بـ87 مليار دولار وأن رقم أعمال الشركة الجديدة طوطال– فيينا آلف عند اندماج الشركات الثلاث والمقدر بـ82.2 مليار دولار يفوق الناتج الداخلي الخام لدولة شرق أسيوية صاعدة كماليزيا المقدر بـ 77.3 مليار دولار.

الأثر الآخر الذي يترتب على زيادة المنافسة، هو زيادة ضغوط المساهمين على المسيرين، من حيث أن هؤلاء المساهمين (صناديق استثمار، شركات رأس المال متغير، أفراد) أصبحوا يشترطون تحقيق معدلات معينة للمردودية.

المنافسة الحادة أرست في جميع القطاعات الاقتصادية تقريبا معدلات مرجعية للمردودية على الأموال الذاتية تختلف من قطاع لآخر،(هذا المعدل مثلا هو في حدود15% في قطاع البنوك و11% في قطاع إعادة التأمين)، وفي قطاع النفط، وإن كان من الصعب الحديث عن معدل مردودية مرجعي نظرا للتذبذب الكبير في الأسعار، إلا أنه يمكن وضع معدلات مردودية مرجعية عند مستويات مختلفة من السعر، فعلى سبيل المثال كان هذا المعدل في الفترة 1986–1989 التي أعقبت انهيار الأسعار الكبير في حدود 7.8%، ثم صعد في الفترة 1990–1993 بعد تحسن الأسعار إلى10.6%.

ومن الواضح أن وجود مثل هذا المعيار، سيغير العلاقات بين المسيرين والمساهمين بشكل جذري فالضغط سيكون كبيرا على المسيرين، لأن تهديد المساهمين سيكون بسحب الموارد المالية، وبتغيير وجهة استثماراتهم نحو القطاعات الأخرى.

المطلب الثاني: منظمة الدول المصدرة لنفط

كانت الشركات البترولية العالمية الكبرى في المرحلة التاريخية قبل عام 1960 السلطة المتفردة في تحديد كميات إنتاج البترول وأسعاره في السوق الدولية ومع استقلال العديد من الدول النامية المصدرة للبترول وشعورها بالاستنزاف الجائر لمواردها البترولية بأرخص الأثمان ومعاناة شعوبها من الفقر والتخلف انبثقت في هذا الجو السياسي والاقتصادي منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)[1].

[1] د خالد بن منصور العقيل، **"رحلة في عالم البترول، قضايا بترولية دولية"**، الرياض، ط1، 2003م، ص: 38

أولا–تعريف منظمة الأوبك(O.P.E.C) Organization of Petroleum Exporting Countries

تأسست منظمة الأوبك في المؤتمر الذي عقد في بغداد عام 14/10 سبتمبر 1960 وذلك بمبادرة من الدول الخمسة المنتجة لنفط وهي المملكة العربية السعودية، إيران، الكويت، والعراق، وفنزويلا، وتتخذ المنظمة فيينا عاصمة النمسا مقرا لها وقد كان السبب الأساسي لهذه المبادرة هو ضعف الدول المنتجة والمصدرة لنفط خلال فترة الخمسينات من القرن الماضي، والتكتل لمواجهة الشركات الكبرى لنفط التي كانت آنذاك تسيطر على المعروض النفطي، وبذلك أصبحت أوبك أهم منظمة أنشأت من قبل الدول النامية لرعاية مصالحها[1]، و مواجهة هذا الظلم، ثم أنظمت إليها بتدريج ثمان دول أخرى هي قطر عام 1961 ليبيا و أندونسيا 1963 والإمارات 1967 والجزائر 1969 نيجيريا 1971والكوادور والغابون 1973إلا أن الدولتين الأخيرتين انسحبتا على التوالي عامي1992و 1996.

ثانيا– أهداف منظمة الأوبك:

تتحدد أهداف منظمة الدول المصدرة للبترول في الآتي[2]:

– التنسيق بين الدول الأعضاء في السياسات البترولية، وتقرير ما يحقق و يحفظ مصالحها الفردية والمجتمعة.

– إيجاد السبل والوسائل التي تضمن استقرار الأسعار في أسواق البترول العالمية، للتغلب على التقلبات الضارة.

– احترام مصالح الدول المنتجة، وضمان حصولها على دخل مضطرد، ومراعاة إمداد الدول المستهلكة بانتظام واعتدال، وضمان عائد منصف للمستثمرين في مجال البترول.

– المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء، على أن تستوفي هذه الدول الالتزامات المترتبة عليها وفق النظام الأساسي.

– تحقيق الاستقرار لأسعار النفط الخام المصدر إلى الأسواق العالمية.

تتلخص الوسائل التي عملت المنظمة على تقريرها وتنفيذها لتحقيق هذه الأغراض في:

– التمسك بمبدأ تحقيق الربح وجعل الأسعار المعلنة الأساس في تحديد صافي الربح.

– ضرورة تنظيم معدلات الإنتاج من اجل دعم مستوى الأسعار وهذا عن طريق احترام الدول الأعضاء لنظام الحصص.

– تقنين الإنتاج.

[1] د عيسى محمد الغزالي، **"أسواق النفط العالمية"**، جسر التنمية، العدد السابع والخمسين، نوفمبر/ تشرين الثاني، السنة الخامسة، ص:14

[2] ماضي محمد، **تذبذبات أسعار النفط وتأثيرها على إقتصاديات دول منظمة الأوبك**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا العلوم في العلوم الإقتصادية ، التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2015-2016، ص: 148.

ثالثا- السوق النفطي الدولي بعد نشأة الأوبك:

1- سوق احتكار الأوبك (1960-1985)

تميزت هذه الفترة بميلاد منظمة الأوبك عام 1960، إذ سرعان ما انتقلت السيطرة على السوق النفطية إليها، خصوصا بعدما تحكمت دول المنظمة في عمليات التموين وإعادة توزيع المداخيل البترولية لصالحها، كما قامت بإنشاء عدة عقود جديدة مع الشركات الحر[1]، الإضافة إلى قيام بعض البلدان بعمليات تأميم ثرواتها النفطية والغازية ما سهل مهمة المنظمة آنذاك هو ارتفاع الطلب العالمي على النفط وانخفاض المعروض منه نتيجة:

- نمو معدلات الاقتصاد العالمي خاصة مع نهاية الخمسينات وبداية الستينات من القرن الماضي، مما أدى إلى زيادة الطلب العالمي من النفط بمعدل سنوي قدره 8.2% سنويا خلال فترة الفترة الممتدة بين 1965- 1970 مما ساهم في امتصاص الفائض المعروض من البترول في السوق النفطي الدولي.

- قلة الاكتشافات مع مرور الوقت إذ أصبح من الصعب اكتشاف حقول عملاقة.

- أصبح النفط شيئا فشيئا طاقة بديلة ومنافسة لأنواع الطاقة الأخرى التقليدية على غرار الفحم والخشب.

شهدت هذا الفترة حركة جديدة تمثلت في انطلاق وتيرة تأميم المصادر الطاقوية لدول أعضاء المنظمة، مما نتج عنه ميلاد شركات وطنية بترولية كبرى ...كذلك شكلت هذه الفترة مخرج حاسم حيث تمكنت دول الأوبك، لأول مرة من تحديد سعر النفط حسب ما يتماشى ومصالحها الخاصة، حيث قامت بتاريخ 10 جويلية 1974 برفع رفع أسعار النفط إلى حدود 130%.[2]

2-سوق بترولية أكثر تنافسية (1981-2013)

لقد ترتب على أزمة النفط الأولى والثانية آثار اقتصادية كلية هامة كانت عاملا رئيسيا في تحول اقتصاديات العديد من الدول خاصة منها المتقدمة بعيدا عن النفط والصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة حيث وضعت استثمارات ضخمة في صناعات مثل الإلكترونيات والاقتصاد في الطاقة والبحث عن البدائل للطاقة الأحفورية والانتقال إلى استغلال أكثر للطاقة الخضراء، كإنتاج الإيثانول من قصب السكر ليستخدم كوقود للسيارات وكذلك التحول إلى استخدام الطاقة المتجددة، و تشجيع وتحفيز البحث في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وزاد دول عديدة من الاعتماد أكثر على الطاقة النووية. كما أدت إلى زيادة الضغط لاستغلال المستهلكة من مصادر الطاقة النفطية (آبار بحر الشمال، ومنطقة سيبيريا، بترول ألبرتا

[1]GIRAND Andre et BOY DE LA TOUR Xavier, Op. Cit, P. 238
[2] DUROUSSET Maurice **Le marche du pétrole** Ed Elipsses paris France 1999 P 47

الكندية)، مما أدى ذلك ارتفاع عدد الدول المنتجة للنفط مع بداية ثمانينات القرن الماضي إلى أن بلغ ما يزيد عن 75 دولة ترتب عنه زيادة معتبرة في عرض الخام من طرف دول خارج الأوبك خاصة منطقة بحر الشمال، وارتفع إنتاج بريطانيا من ثلاثون ألف(30.000) برميل يوميا إلى 2.6 برميل في اليوم[1] بالإضافة إلى زيادة عرض الإتحاد السوفياتي من الخام الموجه لدول منظمة التعاون الاقتصادي و من 0.8 مليون برميل سنة 1973 إلى 1.6 مليون برميل في اليوم سنة 1984.

لم يتوقف هذا التغير على هذا المستوى فقط بل صاحب ذلك تطور أسواق المال الدولية وجعلها أكثر ترابطاً بفعل العولمة المالية حيث برزت أدوات ومشتقات مالية جديدة ساهمت تطور سوقي لندن ونيويورك الخاصة بالعقود الآجلة للبترول الخام الذي تم استخدمها من قبل الدول المستهلكة، شركات الطيران الكبرى وحتى الدول المصدرة للحد من التأثيرات السلبية لتذبذب أسعار النفط المفاجئة شهدت، كذلك، هذه الفترة أزمتين نفطيتين سنتي 1986و 1998 التي أثر كثيرا المصدرة خاصة منها أعضاء منظمة الأوبك وكان النتيجة الانتقال إلى مرحلة أخرى ألا وهي عهد لطاقة الرخيصة جراء انهيار أسعار النفط.

الجدول (1-6): طلب على نفط الأوبك المتأتي من الدول الصناعية الوحدة: مليون ب/يوم

سنة 1973			سنة 1984		
البلد	واردات من الأوبك مليون ب/يوم	نسبة الأوبك من الواردات الكلية	البلد	واردات من الأوبك مليون ب/ يوم	نسبة الاوبك من الواردات الكلية
فرنسا	2.49	92	فرنسا	0.85	58
ألمانيا الغربية	2.11	96	ألمانيا الغربية	0.74	56
إيطاليا	2.35	91	إيطاليا	1.03	68
اليابان	4.70	96	اليابان	2.83	78
و.م. الأمريكية	2.04	93	و.م. الأمريكية	1.74	42

Source: Idem

بالمقابل سجلت الفترة الممتدة من سبتمبر 1999 إلى سبتمبر 2008 ارتفاع في الأسعار الاسمية للنفط لم تشهد الأسواق النفطية منذ نشأتها حينما وصلت إلى حدود 147 دولار للبرميل في 11 جويلية 2008، والتي سرعان ما انخفضت الأسعار إلى أقل من 40 دولار للبرميل في ديسمبر في نفس السنة[2].

[1] MC DONALD Paul, **Opec: Which Way Now?**, In Jstor, Vol. 41, N° 11, Nov. 1985, P 197

[2]-BEURET Vincent, Marché pétrolier, In Département fédéral de l'environnement, des transports, de l'énergie et de la communication DETEC, 24 mars 2009, P. 34

والملاحظة هنا أنه بالرغم من بلوغ هذه الأسعار أرقاماً قياسية لم تعتبر من قبيل أزمة نفطية ثالثة على غرار سنتي 1973و 1979، لانتفاء شروط الأزمة النفطية ومنه: ان الأسعار الاسمية غير الحقيقة فسعر 147 دولار للبرميل لا تعادل أسعر سنة 1979 و1980بالقيمة الحقيقة، ثم إن المفارقة في تلك الفترة أنه تم تسجيل فائض في العرض، حتى بلغ الأمر أن مشحونا ت إيران من الخام لم تجد حتى من يقتنيها، وأخيرا انخفاض سعر الدولار (عملة تقويم البرميل) مقابل أهم العملات الأجنبية خاصة منها الأورو والين الياباني، مما أدى إلى امتصاص هذا الفائض في السعر بفعل عملية الصرف وتحويل العملات.

لقد ساهم استعادة الاقتصادي العالمي، لتلك الفترة، لعافيته بعد الأزمة المالية الأسيوية نتيجة التطور الكبير للسوق النفطي الدولي بفعل العولمة المالية والتطور التكنولوجي، إلى ظهور أطراف خارجية، غير تقليدية، للسوق النفطي الدولي، ودام الارتفاع العام للأسعار طيلة هذه المدة باستثناء فترة أزمة الرهن العقاري الذي سجل أكبر انخفاض[1].

المطلب الثالث: تأثير العلة الهولندية على دول ذات الإنتاج تصديري الوحيد

أولا- مفهوم المرض الهولندي:

هو مصطلح يعبر عن الآثار الغير مرغوب بها على القطاعات الإنتاجية وخصوصا القطاع الصناعي نتيجة اكتشاف الموارد الطبيعية وسمي بالمرض الهولندي نسبة إلى حالة من الكسل والتراخي الوظيفي التي أصابت الشعب الهولندي في النصف الأول من القرن الماضي1900-1950 بعد اكتشاف النفط والغاز في بحر الشمال حيث هجع للترف والراحة ولكن دفع ضريبة ذلك بعد أن أفاق على حقيقة نضوب الآبار التي استنزفها باستهلاكه الغير المنتج فسمي ذلك بالمرض الهولندي[2].

ثانيا- العوامل والأسباب المساعدة على ظهور المرض الهولندي:

و سوف نتطرق إلى كل من الأسباب والعوامل المساعدة على ظهور المرض الهولندي كما يلي:

الأسباب العامة لظهور المرض الهولندي[3]:

- اكتشاف مفاجئ لمورد اقتصادي هام.
- زيادة غير متوقعة في الأسعار العالمية لمنتج التصدير الرئيسي.

---

[1] CNUCED, **Bulletin mensuel des produits de base**, (2009).

[2]-د. مايح شبيب ألشمري، **"تشحيص المرض الهلندي ومقومات الإصلاح الإقتصادي آلريعي في العراق"**، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الكوفة.

[3] Coden، "**Boo;ing sector and Dutsh Disease Economics sur vey and consolidation**"، oxford economic Papers، 1984، P.p.360.

– ظهور قطاع مزدهر بشكل مميز نتيجة تقدم تكنولوجي مفاجئ.

– تدفق رؤوس الأموال من الخارج كالمساعدات والإعانات والقروض بشكل كبير.

ثالثا– العوامل المساعدة على ظهور المرض الهولندي:

– فشل السياسات الاقتصادية في اغلب البلدان التي أصيبت اقتصاديا بأعراض المرض الهولندي وخصوصا الدول النامية.

– ضعف المبادرة والاتكال على الدولة.

– الارتباط الغير مشروع بين السلطة وثروة.

رابعا– الآثار الاقتصادية للمرض الهولندي:

إن تدفق الإيرادات الريعية خلال فترة الازدهار يؤدي إلى ظهور أعراض المرض الهولندي على الهيكل الاقتصادي، ولإيضاح ذلك يمكن تقسيم الهيكل الاقتصادي إلى قطاع تصدير مزدهر كنفط مثلا وقطاع تصدير تقليدي كصناعة ويمكن تتبع آثار المرض الهولندي بفعل أثرين هما:

1–أثر انتقال الموارد:

يأتي هذا الأثر بفعل قابلية أحد عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) على الأقل للانتقال بين القطاعات المختلفة وعليه فإنه عند ازدهار أحد القطاعات وليكن قطاع النفط بفعل الإيرادات الريعية يزداد الناتج الحدي للعنصر القابل للانتقال الأمر الذي يؤدي إلى اجتذاب ذلك العنصر من القطاعات الأخرى إلى القطاع المزدهر، مما يفاقم تراجع باقي القطاعات ويزيد من تقدم قطاع التصدير المزدهر.

2–أثر الإنفاق[1]:

إن ازدياد عوائد القطاع ألريعي (قطاع التصدير المزدهر) يؤدي إلى زيادة الدخول الحقيقية للمستفيدين من عوائد ذلك القطاع مع ثبات الأسعار في القطاعات الأخرى فمن المؤكد يوجه جزء من الزيادة من الدخول نحو الإنفاق على قطاع السلع والخدمات المحلية (غير المتاجر بها) سواء عن طريق الأفراد أنفسهم أو بفعل فرض ضرائب جديدة عليهم وتوجهها الحكومة إلى سوق السلع المحلية[2]، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية ومع جمود العرض يؤدي إلى ارتفاع أسعارها بالنسبة لأسعار سلع التجارة، مما يعني ارتفاع معدل التبادل الداخلي للبلد وينتج في زيادة الطلب على السلع المحلية (السلع الغير متاجر بها) تفعيل أثر انتقال الموارد مرة أخرى ليتحول العنصر القابل للانتقال هذه المرة

[1] . Corden & Neary , **" Booming sector and Deindustrialization In A Small Open Economy "** , Economic Journal , 1982 , P.p. 360 – 361

[2] .كريستين إبراهيم زاده، **"المرض الهلوندي"**، التمويل والتنمية، مجلة 40، عدد1، 2003.

نحو قطاع السلع المحلية، وهنا يظهر أثر المرض الهولندي حيث أن ارتفاع معدل التبادل الداخلي لا يرفع من وتيرة إنتاج السلع المحلية فحسب بل يحول الطلب نحو السلع التجارية المستوردة نتيجة انخفاض أسعارها بالنسبة إلى السلع المحلية بسبب زيادة الدخول الحقيقية وارتفاع قيمة العملة المحلية الأمر الذي ينقل التأثير سلبا على الميزان التجاري.

وتبقى الإشارة إلى أن زيادة تدفق الإيرادات الريعية تحسن من وضع الدولة الريعية أمام المجتمع الدولي وتجعلها ذات جدارة ائتمانية عالية تفتح أمامها سبل الاقتراض الدولي لاسيما عند تراجع تدفقات الإيرادات الريعية لتعويض تراجع تلك التدفقات أملا في عودتها لغرض المحافظة على مستوى دخل الفرد وبمرور الوقت يجعلها تعاني من ارتفاع الديون وخدمتها مما يدفعها إلى إعادة جدولة ديونها ويجعلها تنخرط في برامج التكييف الاقتصادي الموجود من قبل مؤسسات التمويل الدولية.

الشكل (1-1) مخطط يوضح كيفية الإصابة بالمرض الهولندي Dutch Disease

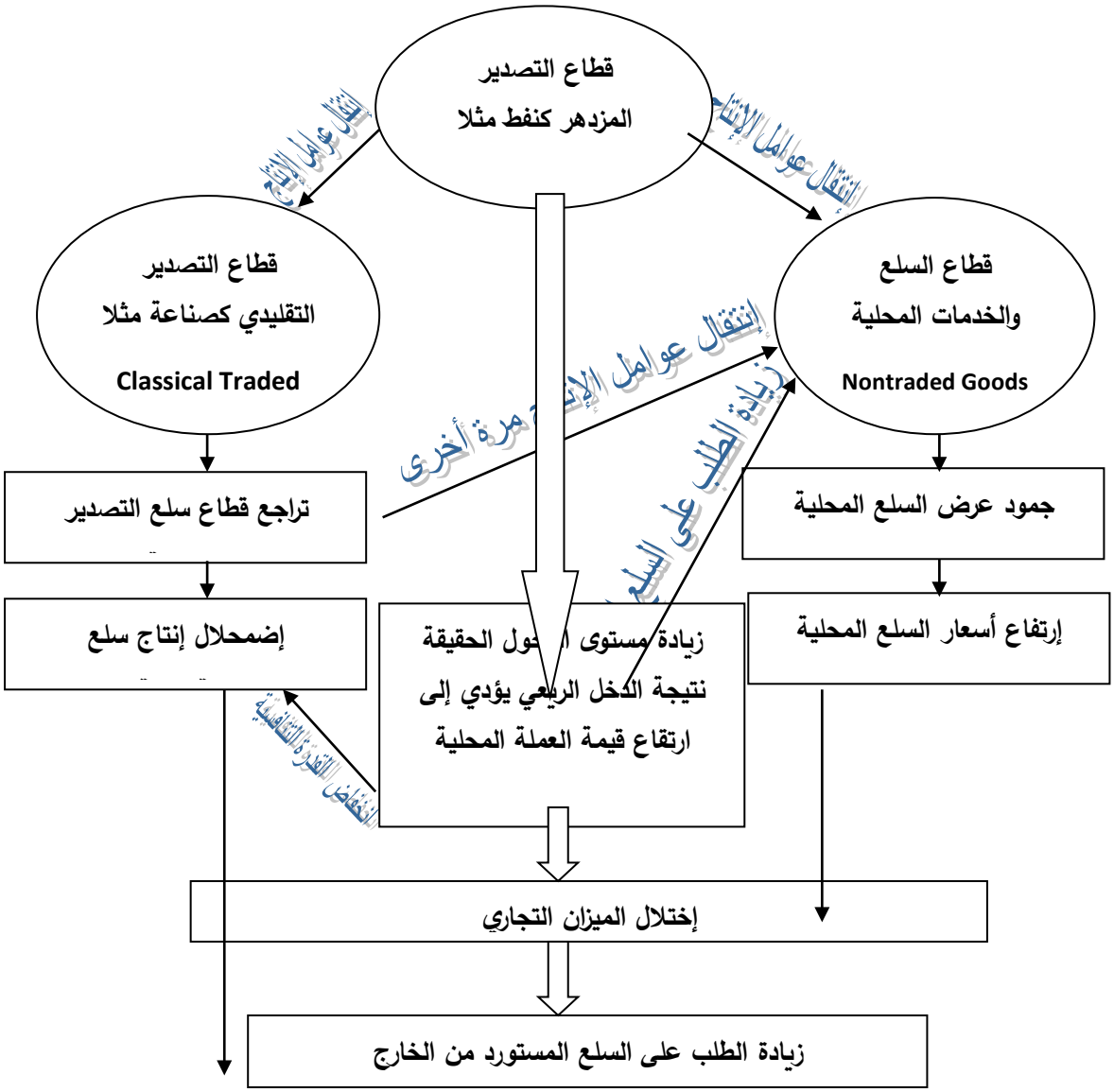

المصدر: مايح شبيب الشقري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات الاصلاح الاقتصادي الريعي في العراق، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كوفة

المبحث الرابع: الأسباب التي تؤدي إلى التغير في أسعار النفط وأثارها

نهدف من خلال هذا المبحث الى كشف لأسباب انخفاض اسعار النفط في السوق الدولية، وعن تداعيات هذا الانخفاض على اقتصاديات الدول المصدرة و المستهلكة له، ماهي الاساليب المنتهجة لمواجهة انخفاض أسعار النفط؟

المطلب الأول: أسباب انخفاض أسعار النفط

انخفضت أسعار النفط أكثر من النصف منذ أواسط عام 2014 حتى بداية عام 2015 وانخفضت أسعار المعادن الأخرى أيضًا، ولكن بأقلّ حده ، وهي عادة ما تتفاعل مع النشاط الاقتصادي العالمي وفي هذا الأمر دلالة على أن عوامل خاصة بسوق النفط هي التي أدت إلى انخفاضه على نحو حاد ولقد تضافرت عدة عوامل أدت إلى انخفاض الحالي الذي نشهده في أسعار النفط.

أولا- عوامل العرض والطلب:

يعتبر تراجع الطلب على النفط مع وفرة العرض من ابرز الاسباب التي ادت الى لانخفاض اسعار النفط، فقد زاد انتاج الوم أ للنفط مثلا منذ عام 2008 حتى اواخر 2014 بنسبة 70% فالسوق الأمريكية، وهو المستهلك الاكبر للنفط ،منتعش حاليا مع زيادة انتاج الوم أ من النفط والغاز الصخري وتراجع وارداتها[1].

وارجع تقرير لوكالة الطاقة الدولية لهبوط الشديد لاسعار النفط إلى قفرة في المعروض من خارج أوبك إلى أعلى معدل نمو له على الاطلاق وانكماش النمو في الطلب[2].

ويوضح الشكل رقم (1-2) تطور الطلب والعرض العالمي من النفط في الفترة من الربع الاول 2009 إلى الربع الاول من عام 2015 .

[1] Laura Lorenzetti**, What's behind the drop in oil prices? Here's what analysts have to say**, OCTOBER 15, 2014, available at: http://fortune.com/2014/10/15/whats-behind-the-drop-in-oil-prices-heres-what-analysts-have-to-say/

[2] ما هي أسباب انخفاض أسعار النفط ؟مقال منشور على صفحة الانترنت ، متاح على الرابط التالي -http://islamonline.net/main slider/9638.

شكل رقم(1-2): معدل العرض و الطلب العالمي على النفط

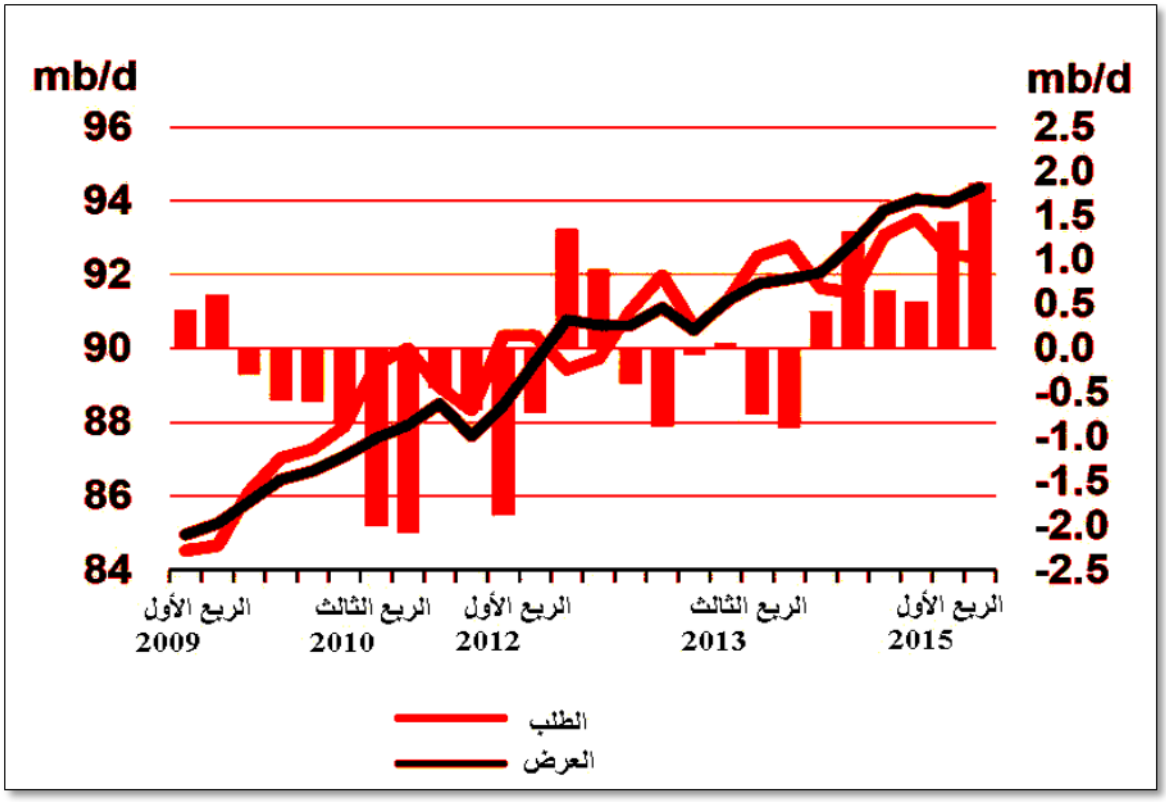

المصدر: رآهم فريد ،أ. **بوركاب نبيل "انهيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج** "مداخلة مقدمة في ملتقى السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية.

يلاحظ من خلال المنحنى اعلاه ان ارتفاع مستوى الطلب في الفترة المعتمدة من الربع الثاني من عام 2009 الى غاية الربع الاول من عام 2015 معتزة بزيادة من النمو الاقتصادي الصيني، بينما وصل سعر البرميل من النفط الى المستويات مرتفعة، وهو ما دفع الى تنامي الاستثمارات في مجال النفط لتعزيز الارباح خاصة في الولايات متحدة أمريكية، ومع تطوير استخراج النفط و الغاز الصخري زاد المعروض من النفط في الاسواق خلال عام 2014 ،مقابل انخفاض الطلب العالمي عليه ومع انخفاض نسبة نمو الصين وتباطؤ أداة الاقتصاد الاوروبي وتقارب التخمة في المعروض من النفط 2 مليون برميل في الربع الاول من 2015.

ويبين الشكل رقم (1-3) تطور اسعار النفط خلال عام 2014

شكل رقم (1-3) منحنى هبوط اسعار النفط في عام 2014 (خام برنت القياسي)

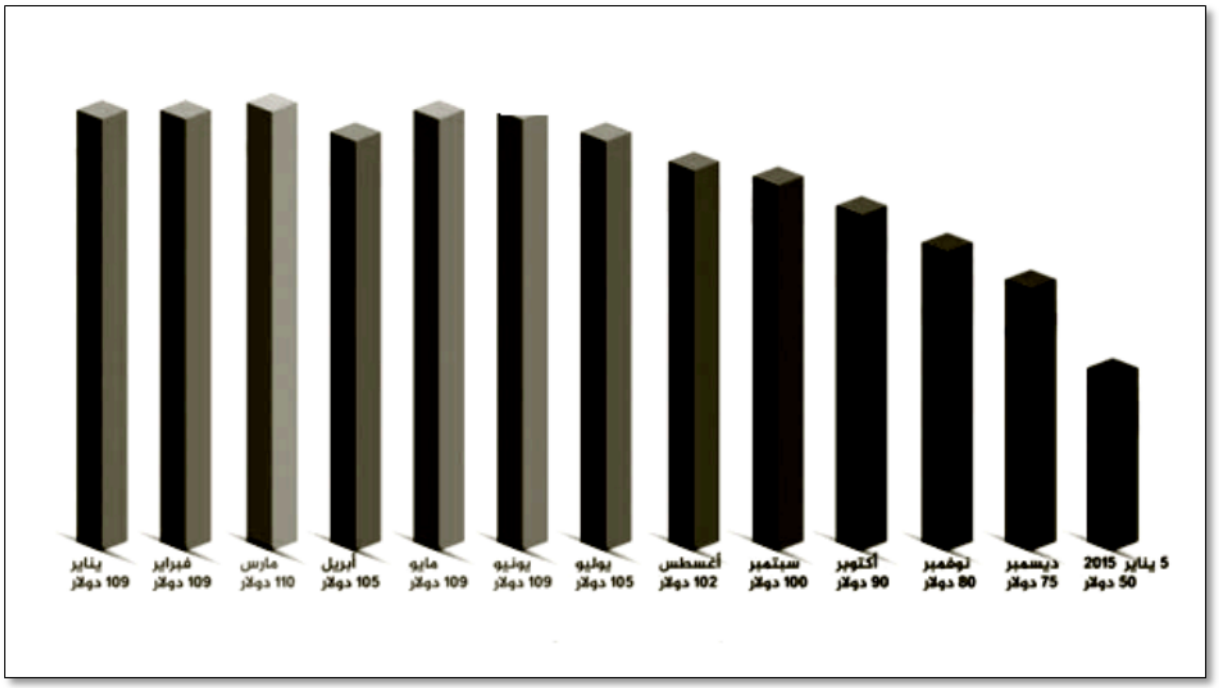

مصدر: رآهم فريد ،بوركاب نبيل، نفس المرجع السابق

من خلال الشكل يتضح أن اسعار الخام برنت اتخذت في الانحدار من مستوى 109 دولار للبرميل في جانفي 2014 الى 50 دولار في جانفي 2015،اي بمستوى انخفاض اكثر من النصف ويلاحظ أن الانخفاض بدا في النصف الثاني من عام 2014 بالضبط خلال شهر اكتوبر حيث انخفض من 100 الى 90 دولار.

ثانيا- طفرة الغاز الصخري

إنّ كلّ ما رأيناه فيما يخصّ العرض والطلب هو محصّلة لمجموعة أخرى من الأسباب، والتي من بينها ارتفاع المخزونان الأمريكية من النفط، وعليه فالسؤال الجوهري هنا هو: ما لذي حدث حتى انتقلت المخزونان الأمريكية هذه النقلة الكبرى في إنتاج النفط؟ للإجابة على السؤال السابق سوف نقدم مجموعة من المعطيات فيما يخص الغاز الصخري.

2-1- علق ريتشارد بيبرس أستاذ في جامعة جورج واشنطن على الموضوع في تصريحات للجزيرة قائلا "نحن نتحدث حاليا عن زيادة سنوية تتراوح بين 15 و % 20 في إنتاج الغاز" وأضاف أن بلاده " مكتفية

بنسبة 100% بالنسبة للغاز الطبيعي، وخلال نصف عقد ستكتفي في مجال النفط، وفي وقت ليس ببعيد ستنتقل من الاستيراد إلى التصدير "[1] .

2-2- انتقل المخزون الأمريكي من 29،3 مليار برميل سنة 2004 إلى 48,5 مليار برميل فى نهاية 2014 [2].

2-3- ترجع القفزة الأميركية في إنتاج النفط الصخري إلى أن الأميركيين أكملوا حفر نحو20 ألفا من الآبار الجديدة منذ عام .2010 وأدى ذلك حسب الايكونوميست إلى تعزيز الإنتاج الأميركي من النفط بمقدار الثلث "مما ساهم في نقل الإنتاج العالمي من النفط من نقص إلى فائض[3].

كلّ هذا أدّى إلى تفوّق الو.م.أ على السعودية في القدرات الانتاجة للنفط، وكنتيجة لذلك فإنّ أكبر مستورد للنفط في العالم (الو.م.أ) أصبح يوفّر الكثير من احتياجاته من النفط بواسطة عمليات الحفر والاستكشاف اليومي للغاز الصخري، وكواقع عملي فقد تخلّت الو.م.أ عن استيراد 400 ألف برميل يوميا من نيجيريا، هذه الأخيرة لجأت إلى الأسواق الآسيوية لتصريف هذه الكمّية ،أي أنّ الو.م.أ ضربت الطّلب العالمي من جهة ومن جهة أخرى هي سائرة في اتجاه ضرب العرض .

ثالثا- تباطؤ النموّ في الصين والدّول الناشئة

بعد انفتاح الأسواق العالمية اليوم وتحرير التجارة أصبح العالم أكثر ترابطا ببعضه البعض، وعليه فإن أزمة صغيرة تحدث في أي دولة من الدول لأكثر تصنيعا في العالم ستؤدي إلى التأثير ببقية الدول ولعل هذا ما تؤكده المقولة [4]: "إذا عطست الصين فإن العالم كله سيصاب بالزكام "

رابعا- السوق الموازي

رغم أنّ تأثير السوق الموازي غير كبير على الأسعار إلاّ أنّ تنامي الحروب والفوضى في بعض الدّول النفطية انعكس وتجلّى في فوضى التصدير والاستيراد، ومن بين فروع التجارة التي مسّتها الفوضى فرع المحرقات، وهو ما يحدث في ليبيا، العراق وسوريا، حيث يتردّد أنّ هناك سوقا موازية تمتد من الموانئ الليبية إلى أربيل في العراق وديرزور في سوريا، وقيام مجموعات مسلّحة ببيع النفط بما توفّر من أسعار غالبا ما تكون منخفضة، زيادة على خفض بعض الشركات البترولية الكبرى في الخليج لأسعار بيعها[5].

[1] حمزة رملي ،"**سبع اسباب لانهيار اسعار النفط في ازمة 2014-2015 "**الملتقى الدولي لانعكاسات انهيار اسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له "المخاطرو الحلول" يومي 07و2015/10/08،المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ،ميلة،ص07.

[2] BP Statistical Review of World Energy June 2015, p6

[3] تقرير مجلة الايكونوميست لشهر ديسمبر 2014.

[4] Wall street journal, 04/09/2015

[5] حمزة رملي ،مرجع سابق ،ص10.

خامسا- موقف منظّمة الأوبك

يعتبر موقف منظّمة الأوبك مفصليا في أزمة أسعار النفط في الفترة الحالية، حيث أنّ ثقل هذه المنظّمة والناتج من الكمّية أو الحصة التي تتمتّع بها في السوق (حوالي40%)، فأيّ قرار بزيادة أو تخفيض هذه الحصّة سيكون بمثابة الزر الذّي يُكبس لزيادة السّعر وتخفيضها، ونحاول هنا إبراز الموقف الذي اتخذتها منظّمة الأوبك اتجاهتها الأسعار.

كان الهدف الأساسي من إنشاء منظّمة أوبك هو الاستقرار على سعر عادل للنفط في الأسواق العالمية، غير أنّ الأزمة الأخيرة عرفت تحوّلا جذريا في قرارات ومساعي المنظّمة، وهو ما ظهر في مواقف عدد من الدّول (أغلبها خليجية وعلى رأسها السعودية)، وهو الأمر الذي جعل بوادر الانقسامات تطفو على السطح، ولعلّ دعوات دول كفنزويلا والجزائر لعقد اجتماعات طارئة للمنظّمة للنظر في قضايا الحصص ورفض المنظّمة للدعوات كان من بين الدّلائل الكثيرة على ذلك وكان موقف إيران باتهام مباشر لدول الخليجية بمحاولة الإبقاء على الأسعار في المنحى التنازلي في غايات غير مبرّرة[1].

ممّا سبق نستنتج أنّ موقف أوبك بعدم تخفيض حصص الإنتاج للدول الأعضاء هو سبب رئيسي لاستمرار تراجع الأسعار، في زمن المعلومة وحدها تؤثّر إيجابا أو سلبا، فباعتقادنا لو تمّ الإقرار بتقليص الحصص بما قدره % 10 (كما يرى البروفيسور ابراهيم محمد السقا) ستؤول الأسعار إلى الارتفاع بشكل حتمي لتقارب 80 دولار.

سادسا- المضاربة

رغم الأثر الذي قد يحدثها العرض والطلب على أسعار االبترول إلّا أنّ من بين الأسباب الرئيسية أيضا التي تؤدّي إلى تذبذب الأسعار هي المضاربة، فقد تعمل على حدوث تغيّرات إمّا بالزيادة أو النقصان، وبما أنّ السعر الحالي للنفط في تراجع فقد أرجعها المختصّون إلى المضاربة في الأسعار .وهذا ما جاء من خلال تصريح للأمين العام لمنظمة الأوبك عبد الله البدري بحيث أنّه رغم الزّيادة الطفيفة لارتفاع العرض والطلب (بالنسبة للعرض فنسبته لم تتغيرّ بحيث تحافظ الأوبك على نفس نسبة الإنتاج منذ عشر سنوات وهي بحدود 30مليون برميل يوميا) إلاّ أنّه لا يمكن أن نفسّر بها الانخفاض الكبير الذي عرفتها أسعار النفط والتي تراجعت بحوالي % 50 خلال سنة2014 .

[1] خفض أسعار النفط غاية سياسية عائمة، عمران للدراسات الإستراتيجية، ص. 1.مقال منشور على الموقع الالكتروني: http://www.omrandirasat.org/node/99.

وتعمل المضاربة على التأثير على أسعار النفط من خلال المواقف الحاصلة في سوق أسعار العقود الآجلة، بحيث إذا تم التنبؤ في أسواق العقود الآجلة بارتفاع كبير للأسعار فإنّه سيكون من الأفضل زيادة التخزين أو تقليل الإنتاج و هذا ما سيؤدي إلى تغيّر الأسعار مستقبليا حسب سلوك المضاربين.

كخلاصة لما سبق وفي اختصار شديد يمكن القول أنّ الأزمة الحادثة في مجال النفط وبعد البحث تبيّن أنهّ وبغض النظر عن الأسباب فالمتسبب فيهما دولتان تملكان اكبر اقتصاد في العالم الأولى من جهة العرض (الو.م.أ)، والثانية من جانب الطّلب (الصين)، وكلّ هذا بمباركة من بعض دول أعضاء أوبك.

المطلب الثاني: الانعكاسات العالمية لانخفاض اسعار النفط

لا شك أن النفط يعتبر سلعة اساسية سواء لدول المنتجة أو الدول المستهلكة ومن ثم فانخفاض أسعاره ستكون له تداعيات وأثار تتراوح بين السلب والإيجاب على اقتصاديات الدول، أي وجود اقتصاديات رابحة وأخرى خاسرة جراء هذا الانخفاض[1].

اولا: تأثير انخفاض على الدول المصدرة:

1-1- السلبيات:

- انخفاض قيمة العوائد المالية النفطية مما يُجبر حكومات هذه الدول على إتباع سياسات انكماشية من خلال الضغط على النفقات العامة وكذا التقليل من العمليات الاستيرادية؛

- تراجع معدلات النمو الاقتصادي على اعتبار أن قطاع المحروقات يساهم في معظم الدول النامية المصدرة للنفط بنسبة تزيد عن الثلث في تكوين الناتج؛ ويمكن توضيح أثر انخفاض أسعار النفط على حجم الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي).

جدول رقم (1-7): أثر انخفاض أسعار النفط على حجم الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي).

الدول المصدرة للنفط	متوسط					
	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي الاجمالي	5.6	5.4	1.9	2.7	3.0	3.7

المصدر: صندوق النقد الدولي ، **مستجدات افاق الاقتصاد الاقليمي** ،إدارة الشرق الاوسط واسيا الصغرى جانفي 2015، ص24.

- إمكانية تسجل مختلف الموازين الخارجية عجز، مع تراجع معدلات التبادل الخارجي.

- قيام الدول التي لديها فوائض مالية بسحب أموالها المودعة أو المستثمرة في بنوك الدول المتقدمة.

[1] كامل بكري وأخرون ،**الموارد الاقتصادية** ،الدار الجامعية ،بيروت ،1989،صص192-195.

– قيام الدول التي ليست لديها فوائض مالية باللجوء إلى الاقتراض مما يرفع من حجم مديونيتها الخارجية و يزيد من أعباء خدمة الدين.

1-2- الإيجابيات:

– تخفيض حجم الصادرات النفطية، وبالتالي تمديد عمر البترول لمصلحة الأجيال المستقبل

ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي

الجدول رقم (1-8): صادرات الجزائر من المحروقات خلال الفترة 2001-2014 .

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الصادرات خارج المحروقات	18531	18109	23988	31550	45588	53608	59605
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات خارج المحروقات	77194	44415	56121	71662	70571	63326	5720

المصدر: تقارير بنك الجزائر

– تطوير مصادر جديدة لخلق الثروة والتي من أهمها تنمية القطاعات الاستراتيجية كالصناعة والزراعة ومن ثمّ تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

– ترشيد الإنفاق العام والابتعاد عن مظاهر الإنفاق الترفي المظهري وتجنب المشروعات غير الضرورية.

ثانيا- تأثير على الدول المستوردة للنفط:

1-2- السلبيات:

– انخفاض قيمة صادرت المواد الأولية غير النفطية تأثرا بانخفاض أسعار النفط.

– تراجع التحويلات بالعملة الصعبة للرعايا العاملين لدى الدول النفطية

– انخفاض المعونات المستلمة من الدول النفطية.

– تراجع المشاريع المرتبطة بعمليات البحث والتنقيب عن النفط والغاز بسبب غياب محفز السعر.

2-2- الإيجابيات:

– انخفاض قيمة الواردات النفطية وبالتالي تحسين معدلات التبادل الخارجي.

– تراجع معدلات التضخم بسبب انخفاض أسعار المواد الطاقوية.

– تجنب اللجوء إلى الاقتراض الأجنبي خاصة التجاري مما يخفف من حجم الديون الخارجية.

والجدول التالي يوضح أثر انخفاض أسعار النفط على موازين التجارة النفطية

جدول رقم (1–9): أثر انخفاض أسعار النفط على ميزان الجارة النفطية (ملايين الدولارات)

الدول	البحرين	الكويت	عمان	قطر	الجزائر	م.ع السعودية	ا.ع السعودية
التغير في الميزان التجاري النفطي	−29	−30.05	−12.23	−8.78	−56.12	−63.08	−39.44
الدول	ايران	العراق	ليبيا	اليمن	مصر	تونس	الاردن
التغير في الميزان التجاري النفطي	−17.73	−34.89	−8.59	−2.62	−1.50	292	997

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على، **الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا** انخفاض اسعار النفط العدد 04 ،البنك الدولي ،جانفي 2015 ص2.

المطلب الثالث: الأساليب المنتهجة لمواجهة انخفاض أسعار النفط

لا شك ان استجابة السياسات الملائمة إزاء تراجع اسعار النفط ستتوقف على ما إذا كان البلد المعني مستورد للنفط أم مصدر له، والاستثناء الوحيد في هذا الخصوص هو الفرصة المشتركة التي يتيحها انخفاض هذه الاسعار لإصلاح دعم الطاقة وضرائب الطاقة، اهاب الصندوق بالحكومات ان تستخدم الموفورات التي تحققها من الغاء الطاقة لتحويل المساعدات موجهة للمستحقين، وتتيح الاسعار المنخفضة فرصة كبيرة لإلغاء الدعم بتكلفة سياسة اقل، فقد تمكنت الهند على سبيل المثال، من تخفيض دعم الديزل مؤخرا، ولم تشهد اي احتجاجات لان السعر لم يرتفع، وفي عدد من البلدان المتقدمة قد تكون هذه فرصة لزيادة ضرائب الطاقة، مع استخدام الوفورات المحققة لتخفيض ضرائب اخرى ، مثل ضرائب العمل .

وتعتاز دول الاوبيك بوفورات مالية لمواجهة تأثير هبوط اسعار النفط، لكن هذه الوفورات تختلف من دولة الى اخرى داخل الاوبيك.

ولأهمية وجود الاحتياطي في وضع متنامي فان السحب يكون الخيار الاخير إذا تميل دول العالم للاحتياط بكميات اكبر من النقد الاجنبي فقد اصبحت لدى البنوك المركزية كمية اكثر من السيولة واقدر على تدبير احتياجاتها من النقد الاجنبي كنسبة من الناتج او الواردات، غير ان التوزيع الدولي

للاحتياطات من النقد الاجنبي يختلف حول العالم بشكل عام، حيث تتركز الزيادة في الدول الناشئة والنفطية والنامية بشكل عام [1].

على الجانب الاخر فان الدول الصناعية الرئيسية في العالم تقصد حاليا في احتياطاتها من النقد الاجنبي كنسبة من الناتج او الواردات، ولعل السبب تلك التبعات التي خلفتها الازمة المالية 2008 التي ادت الى انخفاض فوائضها التجارية او نتيجة الضغوط المالية التي تعانيها هذه الدول بعد تواصل برامجها من التسيير النقدي الذي بلغ بضعة تريليونات من الدولارات منذ 2010[2]، فالاحتفاظ بقدر كبير من الاحتياطات النقد الاجنبي له العديد من المزايا اهمها السيولة تبني نظام الأسعار الصرف الثابتة للعملة الوطنية وذلك لسهولة الدفاع عنها، وتجنب التقلبات العنيفة التي يمكن ان تتعرض لها نتيجة تدفق الاحتياطات للخارج مثلما حدث في الازمة الاسيوية في التسعينيات القرن الماضي، لكن في المقابل فان الافراط في الاحتياطات له تكاليف ايضا اهمها ما يسمى تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بهذا الاحتياطات في الصورة مماثلة بدلا من استخدامها في تمويل الاستهلاك المحلي او الاستثمار ودفع معدلات النمو.

في البلدان التي لديها فوائض احتياطية كبيرة متراكمة في ارتفاعات الاسعار السابقة، من الملائم السماح بعجز اكبر في المالية العامة و السحب من هذه الارصدة لبعض الوقت ويصدق هذا بوجه خاص على البلدان المصدرة للنفط التي تعتمد اسعار صرف ثابتة وقد يستغرق تخفيض سعر الصرف الحقيقي المطلوب بعض الوقت حتى يتحقق.

وسيكون التصحيح اصعب بالنسبة للبلدان التي لا تمتلك هذا الحيز المالي وحيث المساحة محدودة لزيادة عجز المالية العامة فعلى هذه ان تجري تخفيضا اكبر في سعر الصرف الحقيقي، كما ينبغي ان تضع اطار نقديا قويا حتى لا يتسبب تخفيض سعر الصرف في ارتفاع التضخم على نحو من زمن وزيادة انخفاض سعر الصرف ولا شك ان ذلك سيمثل تحديا لعدد قليل من البلدان المصدرة للنفط.

[1] Economist, **Cheaper Oil, Winners and losers, America and its friends benefit from falling oil prices**; its most strident critics don't, Oct 25th 2014, available at: http://www.economist.com/news/international/21627642-america-and-its-friends-benefit-falling-oil-prices-its-most-strident-critics

[2] محمد الرميحي، أوهام أسباب انخفاض أسعار النفط، مقال منشور على صفحة الانترنت ،متاح على الرابط التالي. ، http://www.alarabiya.net/ar/politics/2014/12/20.html

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل عموميات حول النفط، حيث تطرقنا الى كل الجوانب النظرية للسياسات التسعيرية للنفط والاسواق العالمية للنفط والاطراف المؤثرة على سلوكيات اسواق النفط، حيث مرت أسعار النفط بعدة تطورات جعلتها هذه الاخيرة عدة أنواع حسب تكلفة الانتاج، نوعية النفط وكذلك مناطق الانتاج والتصدير.

يتحدد سعر النفط ويتأثر بالعديد من العوامل والتي لعلى أهمها عوامل السوق التي تأثر عليها عوامل اخرى حيث تتميز السوق النفطية من حيث العرض والطلب بخصائص ومميزات عديدة تجعلها تحتل مكانة هامة على الصعيد الدولي والعالمي، كما هناك عوامل اقتصادية وسياسية واستراتيجية تأثر على تحديد اتجاه الاسواق العالمية، وتوصلنا الى ان اسواق النفط العالمية من أكثر الاسواق تقلبا وتغيرا، وتشهد السوق النفطية العالمية مراحل مختلفة للسيطرة عدد محدود من الشركات الكبرى على جانب كبير منها.

كما أن هنا عدة أسباب و عوامل وآثار أدت الى حدوث العلّة الهولندية، وتوجد عدة عوامل ادت الى انخفاض اسعار النفط منها عوال الطلب والعرض، وانعكاساتها العالمية على الدول المصدرة والدول المستهلكة له.

الفصل الثاني:
تقلبات النفط وآثارها
على الاقتصاد الجزائري وحتمية التوجه
نحو البديل الاقتصادي

تمهيد

تعتبر الجزائر كدولة يقوم اقتصادها الريعي على النفط حيث يعود اكتشافها للنفط إلى عهد الاستعمار الذي كان مسيطر خاصة في الخمسينات و السبعينات إلى أن أصبحت الدولة تتحكم في ثرواتها. إن الجزائر تملك إمكانيات نفطية معتبرة خاصة من الغاز الطبيعي، غير أن أهمية المحروقات الجزائرية لا تعود فقط إلى حجم الاحتياطات التي تمتلكها و كميات الإنتاج ومستوى الصادرات رغم أهمية هذا الجانب ولكن أيضا لخصائصها ومزاياها، حيث تتفوق الجزائر على الكثير من الدول المصدرة المنافسة لها ويلعب الموقع الجغرافي للجزائر وامتلاكها لشبكة هامة من الأنابيب النقل تربطها بأوربا مكنتها من احتلال مركز الصدارة كممون رئيسي وهام لدول الأوربية، وتغطية جزء كبير من حاجيات الولايات المتحدة الأمريكية الطاقوية.

بما أنا الجزائر تعتمد في تغطية حاجيتها على الريع النفطي فأكيد أي تذبذب في اسعار هذه الثروة سوف يؤثر على الاقتصاد الجزائري ويظهر ذلك من خلال ميزان التجاري و الميزانية العامة لدولة.

و بناء على ما سبق، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الاول: واقع قطاع النفط في الجزائر.

المبحث الثاني: أثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائر.

المبحث الثالث: الحلول المقترحة و البدائل مواجهة انخفاض أسعار النفط في الجزائر.

المبحث الأول: واقع قطاع النفط في الجزائر

تعتمد الجزائر بصفة كبيرة على النفط في تلبية حاجيتها، كونها مصدر رئيسي لهذه الثروة فهي تتأثر بكل مايحدث من تغير فمسارها، حيث أن مصيرها مرتبط ارتباطا وثيقا بيه وهذا ما سنعرفه خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: تنامي قطاع النفط في الجزائر

أولا- تاريخ النفط في الجزائر

وبعد الحرب العالمية الثانية برزت أهمية النفط كمصدر أساسي واستراتيجي من مصادر الطاقة ما جعل فرنسا تسعى إلى استغلال الثروة النفطية في الجزائر، فتولت الشركة الفرنسية للنفط CFPA و الشركة الوطنية للنفط SNREPAL وشركة التنقيب مهام التنقيب عن آبار نفطية خاضعة للسيطرة CREPS واستغلال النفط في الصحراء الفرنسية، وفي يناير 1956 تم اكتشاف " حقل عجيلة " كأول بئر نفطية هامة في الصحراء وفي جوان 1956 تم اكتشاف " حقل حاسي مسعود " أكبر الحقول النفطية في الجزائر، وفي نوفمبر 1956 تم اكتشاف " حقل حاسي الرمل " للغاز الطبيعي بطاقة إنتاجية أولية قدرت بمليون متر[13][1].

وقد شجعت هذه الاكتشافات الحكومة الفرنسية على إعداد تشريع أكثر ملائمة لتأمين استغلال الصحراء على أفضل وجه، فجاء " قانون البترول الصحراوي " في نوفمبر 1958 يشجع رؤوس الأموال الخاصة سواء كانت أجنبية أم فرنسية للاستثمار في الميدان النفط في الجزائر، وبعد الاستقلال السياسي للجزائر سنة 1962 اتجهت السلطات السياسية إلى وقف نهب الثروة النفطية بإنشاء شركة وطنية تحمي مصالحها فتأسست سوناطراك بتاريخ3 -12- 1964 تتولى مهمة كسر الاحتكارات الأجنبية من خلال قيامها بجميع أنشطة التنقيب، الإنتاج، النقل والتسويق بالنسبة المحروقات الجزائرية في ظل سياسة النفطية مستقلة.

و قد استطاعت سوناطراك في نهاية سنة 1967 أن تفرض وجودها إذ تمكنت من التحكم في جميع النشاطات البحث، التنقيب، التحويل إلى النقل والتسويق، و تمكنت الجزائر أن تبسط نفوذها كليا على ثرواتها بالإعلان عن التأميم الكلي للموارد الوطنية بتاريخ 24-02-1971 لتتحول ممتلكات الشركات الفرنسية الأجنبية لصالح الشركة الوطنية سوناطراك .

[1] وزارة الطاقة و المناجم "**حصيلة قطاع الطاقة و المناجم (1962-2010): خمسون سنة من التاريخ والانجازات الكبرى**" الجزائر،2010، ص : 32.

و تسيطر سوناطراك حاليا على 80% من إجمالي الإنتاج الجزائري من النفط الخام و43% في قطاع المناجم، وبلغت نسبة إنتاج سوناطراك ما يقارب 39% من إجمالي الإنتاج سنة 2005 لترتفع إلى 57% سنة 2008، وبلغت قيمة استثمارات سوناطراك خلال (2004-2008) ما قيمته 21 مليار دولار أما الغاز الطبيعي فقد بلغ إنتاج سوناطراك سنة 2004 ما يقارب 140,8 مليار متر مكعب ليشهد ارتفاعا سنة 2008 إلى 171,1مليار متر مكعب[1].

و تتمثل مزايا التفضيل لمنتوج النفط بين أنواعه في المزايا الطبيعية التي يمتاز بها كل نوع من أنواع النفط والتي تتدخل في تحديد إحدى مكونات قوته التنافسية، ويتميز البترول العربي -الشرق الأوسط -عموما بالميزات التالية[2]:

1- الموقع الجغرافي للبلاد العربية و توسطه لأكبر منطقتين تستوردان النفط و هما أوروبا الغربية و اليابان.

2- الوضع الجغرافي المتميز للشرق الأوسط حتى نهاية عصر النفط، إضافة إلى انخفاض في نفقات النقل التي تلعب دورا هاما مع اعتبارات أخرى في تدعيم الموقف التنافسي للنفط أمام مصادر الطاقة الأخرى.

3- ضخامة الاحتياطي النفطي العربي الأمر الذي يشجع على الاستثمار، وغزارة إنتاج الحقول العربية عامة، الأمر الذي يخفض من تكلفة الاستثمار المبدئي و من ثم يشجع عليه كما أن عديدا من آبار الشرق الأوسط يتدفق منها الزيت تلقائيا دون الحاجة إلى مضخات مما يضيف إلى رصيد الفرق بين تكلفة استخراج النفط الشرق الأوسط و أي منطقة أخرى.

4- الفوارق النوعية التي يتميز بها النفط العربي مما يهيئ ميزة كبيرة للمستثمر إضافة إلى سهولة استكشافه مما يجعل الاستثمارات في البحث عنه أو استخراجه بسيطة للغاية إذا قورنت بغيرها من كافة مناطق العالم.

و يتميز النفط الجزائري خاصة بالخصائص التالية:

- ✓ القرب من الأسواق: إن الموقع الجغرافي للجزائر يعطيها أفضلية كبيرة لقربها من الأسواق الأوربية خاصة مقارنة بدول الشرق الأوسط، مما يجعل منتجاتها النفطية والغازية في وضع تنافسي أفضل فمن ناحية النفط الخام وجدت الجزائر النفط الليبي منافسا لها بسبب قربة من موانئ التسليم الإيطالية، ومن ناحية الغاز الطبيعي يبقى المنافس الكبير للجزائر هو الغاز الروسي من حيث الاحتياطي (بما يعادل 47650 مليار م[3] سنة 2006).

[1] Abdellatif benachenhou ،« **Algérie :la modernisation maitresée »** ،Alpha design ،p 15-16

[2] محمد عجلان،" **البترول و العرب"**، دار الفارابي، بيروت، ص:68.

وسهولة نقله عبر الأراضي الأوروبية إلى شمال وشرق أوربا فيصبح أقل كلفة لأن عملية النقل تتم برا عبر أنابيب الغاز عكس الغاز الجزائري الذي يتم نقلة عبر الأنابيب البحرية.

و قد كانت الجزائر تعاني أيضا من منافسة الغاز الهولندي والنرويجي بسبب قربهما من بعض المناطق الأوروبية إذ يتم الربط بينهم بشبكات توزيع الغاز فقط، و بالمقارنة مع هذه الدول تبقى الجزائر من حيث الموقع الجغرافي في وضع أفضل، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(1-2): تقدير المسافة من مناطق الاحتياطات الغازية إلى أوروبا الغربية.

مناطق الاحتياطات ضمن شعاع الدائرة	البلدان
200 كلم	هولندا ،النرويج ، الجزائر
400 كلم	قطر، نيجيريا
600 كلم	روسيا ،أبو ظبي ، فنزويلا

المصدر: مقيلد عيسى، " **قطاع المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية**"، مرجع سابق ص53.

إن الجدول أعلاه يوضح ميزة قرب الجزائر من أسواق الاستهلاك الأوروبية بتواجدها في محيط شعاع دائرة جغرافية أقصاها 200 كلم، فميناء أرزيو يبعد عن بعض مدن السواحل الأوروبية بـ 1410 كلم عن فرنسا 1540 كلم بالنسبة لإنجلترا، أما بالنسبة للسوق الأمريكية فتصل المسافة بين موانئ الجزائر والسواحل الشرقية الأمريكية بين 3300 كلم و4000 كلم مقارنة بالشرق الأوسط وروسيا مما يجعل الجزائر تستفيد من الفرق في التكلفة والمدة الزمنية لتوصل النفط إلى مناطق الاستهلاك، وتؤمن الجزائر الآن للسوق الأمريكية ما يقارب 22% من حاجيات الغاز الطبيعي عكس النفط الجزائري في هذه السوق والذي لم يستطيع منافسة نفط المكسيك فنزويلا ونفط الخليج العربي.

أما السوق الآسيوية فتبقى بعيدة جغرافيا عن الجزائر، و يتميز النفط الجزائري بصعوبة وصوله إلى هذه الأسواق ما يجعله في وضع أقل تنافسية مقارنة مع دول الشرق الأوسط ودول وسط آسيا وتبقى السوق الأفضل للنفط الجزائري هي أوروبا بالرغم من أن البعد الجغرافي لا يعكس عدم إمكانية الوصول إلى الأسواق إلى أنها من أسباب ارتفاع التكاليف وانخفاض الريع المحصل.

✓ أما من حيث الجودة والنوعية فإن النفط الجزائري يتميز بنوعية جيدة مقارنة بأنواع النفوط المصدرة من قبل دول الأوبك، فالبترول المستخرج من واد قطرين بلغت كثافة 0،83 فهو يحتوي على 34% بنزين 24% والغاز، 32% وقود التدفئة و 8% زيت و 1% برافين[1].

ويتضمن نفط الجزائر الأساسي المعروف بـ" صحاري بلند "خصائص ايجابية من حيث خلوه من الكبريت وتميزه مقارنة بالنفط العربي الخفيف، كما أنه قريب الشبه بنفط بحر الشمال، والجدول التالي يبين مميزات الجودة بين أنواع مختلفة من البترول لبعض دول الأوبك.

الجدول رقم(2-2): مقارنة بين النفط الجزائري و بعض نفوط دول أوبك.

البلد	نوع النفط	درجة الكثافة API النوعية*	نوع المنتجات النفطية المستخرجة		
			خفيف	متوسط	ثقيل
السعودية	متوسط	34.2	20.5	31.00	48.50
	ثقيل	27.3	16.00	23.25	60.75
الكويت	متوسط	31.3	19.36	25.30	55.23
إيران	متوسط	34.3	22.25	30.25	47.50
	ثقيل	31.3	21.15	26.85	52.00
العراق	خفيف	36.1	25.00	30.60	44.4
	متوسط	34.0	22.00	28.00	50.0
الجزائر	خفيف	44.0	35	36	29
نيجيريا	ثقيل	27.1	12.00	40.00	48.00

المصدر: محمد أحمد الدوري، " **محاضرات في الاقتصاد البترولي** "، مرجع سابق، ص12-13.

من خلال الأرقام الواردة في الجدول أعلاه تتضح الميزة النوعية للنفط الجزائري، إذ يتميز بدرجة كثافة عالية تجعله من بين أفضل النفود إنتاجا للمشتقات الخفيفة، إضافة إلى قلة نسبة الكبريت فيه وهي مميزات جيدة وقد بلغ سعر النفط الجزائري" صحاري بلند "*ما يقارب 38،4 دولار للبرميل سنة 2004 ليرتفع الى66،1 دولار

[1] Rabah Mahiout ،**« le pétrole algériens »** ،op_ cit ،p 109.

* هو خليط من عدة انواع بترول خام، التي تنتج عبر عدة حقول في جنوب الجزائر، كثافته النوعية APT 43-47° يعتبر خفيف ذو حموضة 0.1%

للبرميل سنة 2006 74،7 دولار للبرميل سنة 2007 ثم إلى 98،9 دولار للبرميل سنة 2008 أي بزيادة سنوية قدرها 32،4%[1]، ويقدر إنتاج الجزائر 1.216 برميل لسنة 2012

وتتبع الجزائر حاليا سياسة نفطية حادة تسعى إلى زيادة الانتاج و التصدير وضمان حصتها في الاسواق العالمية و خاصة السوق الاوروبية والامريكية.

ثانيا: الإمكانيات النفطية الجزائرية

1- **بالنسبة للنفط الخام:** تزخر الجزائر بإمكانات نفطية هائلة تجعل لها وزنا مهما في السوق النفطية العالمية فهي تحتل المركز السابع عربيا من حيث احتياطات النفط بمعدل1 % من الاحتياطي العالمي حسب إحصائيات الشركة البريطانية للنفط سنة 2007.

أما من حيث الإنتاج يمكن رصد تطوره من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-1): تطور الإنتاج من النفط الخام خلال الفترة (1988-2008) الوحدة: الف مليون برميل

.

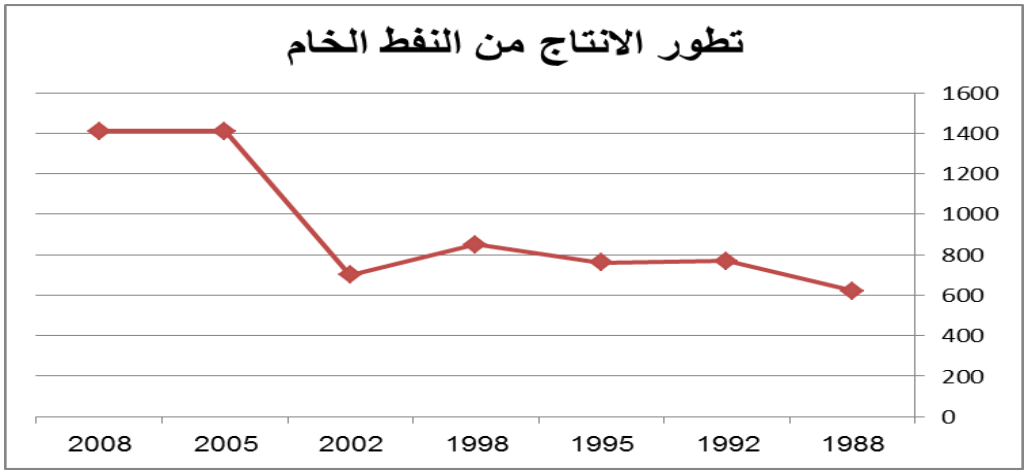

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على إحصائيات منظمة الأوبك 2008 .

من خلال الشكل رقم (2-2) يتضح لنا تطور الطاقة الإنتاجية للنفط الخام في الجزائر ولعل ذلك راجع إلى الجهود المبذولة في الاستكشاف والبحث والتنقيب، ولأن صناعة النفط تتطلب مهارات فنية و تكنولوجية عالية إضافة إلى ضخامة رأس المال، فتحت السلطات الجزائرية المجال أمام الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات من خلال قانون المحروقات سنة 2005 و الذي فتح المجال للمستثمرين الأجانب من خلال المناقصات، و قد بلغ عدد هذه الشركات ما يفوق 50 شركة تنشط بالشراكة مع سوناطراك، و حسب تقارير منظمة

[1] تقرير الامين العام السنوي لمنظمة الأوبيك 2008،إعداد مختلفة .

الأوبك ارتفع الإنتاج الجزائري من 776 ألف مليون برميل يومي سنة 2001 ليبلغ 1،356 مليون برميل يومي سنة 2008 وتسعى الجزائر إلى زيادة طاقتها الإنتاجية إلى2 مليون برميل يومي بحلول سنة 2012، وخلال الفترة الممتدة من 2004–2009 تم اكتشاف عدة حقول من النفط الخام والغاز الطبيعي في الجزائر يمكن أن نوضحها في الجدول التالي:

الجدول (2–3): الاكتشافات النفطية في الجزائر خلال الفترة(2004–2009) الوحدة: نسبة مؤوية

السنة	نفط	غاز
2004	4	9
2005	5	3
2006	12	7
2007	5	15
2008	2	9
2009	8	8

المصدر: تقرير الامين العام السنوي لمنظمة الاوبيك سنة 2009.

من خلال الجدول السابق نلاحظ تطور الاكتشافات النفطية في الجزائر، فخلال سنة 2007 رصدت الجزائر ميزانية 3،5 مليار دولار مخصصة لشركة سونا طراك في مجال الاستكشاف والإنتاج لترتفع إلى 9،4 مليار سنة 2008أي بنسبة مئوية تقدر بـ 40% إضافة إلى إبرام عقود مع شركات أجنبية في مجال الاستكشاف والإنتاج.

2–2– بالنسبة للغاز الطبيعي:

تختلف ظروف الغاز الطبيعي عن ظروف النفط الخام، ففي الوقت الذي يتصف فيه النفط بالقابلية التجارية في السوق العالمية و سهولة نقله، نجد أن الغاز لا يتصف بمثل هذه السهولة من القابلية التجارية و لا يمكن تخزينه، وبالتالي لا يمكن الحديث عن الاستخدام التجاري لحقول الغاز إلا من خلال توفر شبكة نقل و توزيع و تسويق وكذلك مصانع تمييع الأمر الذي يتطلب تكاليف رأسمالية عالية جدا على صعيد تكاليف النقل بأنابيب أو على صعيد التمييع و النقل البحري، و تشير الإحصاءات أن صناعة الغاز الطبيعي تتطلب استثمارات ذات كلف عالية تتراوح من 10-15 مرة أكثر من تكلفة استغلال النفط،

المطلب الثاني: الدور الاستراتيجي لقطاع النفط في اقتصاد الجزائر

تعتبر الجزائر من بين البلدان المصدرة للنفط وقد استفادت كثيرا من تصدير هذه المادة واستطاعت بالفعل استثمار العائدات المتأتية من المحروقات في مشاريع تنموية ضخمة كالبنية التحية والعمران وتحديث المجتمع الجزائري، كما استطاعت الجزائر في السنوات القليلة الماضية التخلص من مديونيتها الخارجية مستفيدة من زيادة العائدات النفطية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، لكن اعتماد الإقتصاد الوطني على الموارد النفطية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة ترتب عنه آثار على الاقتصاد الكلي جعلت من نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار النفط الدولية، التي كان لها فروقات مقابلة لقيمة الصادرات و الإرادات العمومية و مدى توفر العملة الأجنبية.

أولا- خصائص الاقتصاد الجزائري

لمعرفة هذه الخصائص يتم التعرض لها من خلال الدراسة طبيعة هذا الاقتصاد و أداءه.

1- طبيعة الإقتصاد الجزائري

إن إلقاء نظرة على الميزان التجاري للاقتصاد الجزائري مثلما سنتطرق إليه، تفضي إلى حقيقة لا جدال فيها كون الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا، نظرا لاعتماده الأساسي على عائدات النفط المتأتية من قطاع واحد هو قطاع المحروقات، في حين أن مساهمة القطاعات الأخرى وخصوصا الصناعة والزراعية والسياحة تكاد تكون منعدمة.

و يتبين هكذا أن قطاع المحروقات منح الجزائر مكانة مسيطرة كونها أول منتج و مصدر للنفط و الغاز الطبيعي في حوض المتوسط، فتعد بذلك عملاقا طاقويا في الفضاء المتوسطي خاصة وأنها تعتبر الممول الثالث للإتحاد الأوروبي في مجال الغاز الطبيعي بعد روسيا و النرويج[1].

2- تطور أداء الاقتصاد الجزائري

لقد طرات على الاقتصاد الجزائري تغيرات جذرية منذ منتصف الثمانينات إذ تحول من نظام التخطيط المركزي بإحتكاره لمجمل الأنشطة الإقتصادية إلى اقتصاد يسير حسب آلية السوق، فمنذ الانخفاض الذي عرفته أسعار النفط سنة 1986 والأزمة الإقتصادية التي تلته، شرعت الجزائر بإدخال إصلاحات هيكلية والتي كانت بدايتها الفعلية منذ 1994 عندما تم توقيع اتفاق مساندة مع صندوق النقد الدولي لمدة سنة، و قد

[1] **World Energy outlook 2007 - IEA publications ،Stedi Media** ،Paris. p.87

استمرت هذه الإصلاحات التي أصبحت تخص كل قطاعات الإقتصاد وذلك بعد توقيع الجزائر لاتفاق ثاني مع الصندوق في ماي1995 لفترة ثلاث سنوات إلى غاية نهاية أفريل 1998 إلا أن البلاد دخلت ابتداء من سنة 1992 في مرحلة من الاضطرابات السياسية والأمنية غيرت من أولويات السلطة، فأصبح تحقيق الاستقرار الأمني وإرجاع السلم الاجتماعي هما الأولوية، مما جعل القضايا الإقتصادية عالقة إلى غاية عام 1994 حيث أمضت السلطات الجزائرية على عقد إعادة جدولة للديون الجزائرية العمومية مع نادي باريس بالتوازي مع إبرام عقد اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولي[1].

ثانيا- أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائر

1- مكانة قطاع المحروقات

يحتل قطاع المحروقات أهمية كبرى في الاقتصاد الجزائري باعتبار أن كل من النفط والغاز مادتين استراتيجيتين تحققان عوائد مالية ضخمة للجزائر، و تشكلان المصدر الأساسي لتوفير العملة الصعبة وبالتالي يمثل قطاع المحروقات المصدر الفعال الذي تعتمد عليه التنمية في شتى المجالات فهو يمثل نسبة 40% من الناتج الوطني المحلي، و أكثر من 40% من الميزانية العامة للدولة تمول عن طريق الجباية البترولية، و يساهم بـ 72% من إيرادات الصادرات الجزائرية[2].

فبرامج التنمية في الجزائر تعتمد أكثر على عاملي تطور الكميات المنتجة من المحروقات و على ارتفاع أسعارها دوليا، و بسبب الوزن المحدود للكميات المصدرة من النفط خاصة، مقارنة مع المنتجين الكبار مثل بلدان الشرق الأوسط، تسعى الجزائر إلى رفع القدرات الإنتاجية وكميات التصدير لزيادة المداخيل، خاصة من الغاز الطبيعي الذي بدأ يعرف تطورا فعليا في السنوات الأخيرة، مما جعل الجزائر تعرف على أنها بلد غازي أكثر منه نفطي.

[1] عبد المجيد قدي، "**إمكانية تطبيق مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بخصوص حوكمة الشركات في البلاد العربية : الجزائر نموذجا** ". مقال نشر في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد السادس. ص:9.

[2] Hilel Hamadache ،" **Rente pétrolière et évolution du secteur agricole en Algérie- Syndrome hollandais et échangeabilité** " Thèse de Master of science ،CIHEAM – IAMM n° 103 - Montpellier ،2010. p.34.

2- العائدات النفطية و التنمية الإقتصادية

2-1- تطور العائدات النفطية في الجزائر:

لقد شهدت أسعار البترول تطورا كبيرا، بدأت بعد الصدمة النفطية الأولى في 1973 حينما تغيرت موازين القوى في السوق النفطية واستطاعت الدول المنتجة التحكم في السوق وأن تبسط سيادتها على الإنتاج و تقرر سياسة الأسعار المعلنة.

ثم جاءت الصدمة الثانية سنة 1979 التي كانت نتيجة الأزمة الأمريكية الإيرانية وحرب الخليج الأولى، حيث زادت العائدات النقدية للدول المصدرة للنفط ومنها الجزائر، وأفضت إلى تراكم فوائض مالية كبيرة لديها ثم في الفترة الأخيرة بعد تحسن أسعار النفط ابتداء من سنة 2000 وتطورها بشكل غير مسبوق، أعادت من جديد تراكم الفوائض النفطية، بعد أن عانت من تراجع حاد من منتصف الثمانينات وخلال عقد التسعينات.

هذه الموارد المالية المتراكمة تتم من خلال تحويل مادتي النفط الخام والغاز الطبيعي المستخرجة من الآبار إلى أرصدة نقدية في البنوك، و ليس عن طريق الادخار الوطني والتراكم لدى المؤسسات المنتجة والأفراد عبر النظام المصرفي، حيث أن نمو الموارد المالية يعتبر انعكاسا لنمو أسعار النفط و تزايد حجم كميات التصدير و تختلف من سنة لأخرى.

إن الأرقام الواردة في الجدول السابق تبين العائدات من مجمل الصادرات والسيطرة المطلقة لقطاع المحروقات على التجارة الخارجية الجزائرية في الصادرات الكلية التي تعادل كل عام نسبة 82 %.

و يمكن أيضا ملاحظة التطور الكبير للعائدات النفطية خلال السنوات العشرة الماضية و التي لم تكن تتعدى 19 مليار دولار عام 2000 و2001 تضاعفت إلى مرتين و نصف في سنة 2010 لتفوق 55 مليار دولار، و هو تطور لم يحققه أي نشاط اقتصادي أخر.

فالعائدات الجزائرية مثلا من مجمل الصادرات بالأسعار الجارية منذ سنة 1975 إلى سنة 1999 أي خلال ربع قرن بلغت ما يقارب 274 مليار دولار أمريكي[1]، ومن سنة 2000 إلى سنة 2010 (عشر سنوات) بلغت مستويات قياسية فاقت 448 مليار دولار (عائدات النفط لسنة 2008 وحدها بلغت 76.34 مليار دولار)، و قد صاحب تطور المداخيل تطوار في الجباية البترولية بشكل آلي.

[1] أوبك، التقرير الإحصائي السنوي، 2005، ص: 14.

2-2- تطور الجباية البترولية:

إن تطور الجباية البترولية تخللته أيضا فترات تراجعت فيها الضرائب النفطية في الموازنة العامة فالضرائب النفطية التي كانت أقل من20% خلال فترة السبعينات، ارتفعت بأحجام كبرى في بداية الثمانينات حيث وصلت إلى 63% في سنة 1980، لتنخفض إلى أدنى مستوياتها في عام 1987 بعد الأزمة النفطية، ثم عاودت الصعود من جديد مع التحسن الطفيف في أسعار النفط في بداية التسعينات إلى 49 % سنة 1990[1]، لتصل إلى أعلى مستوياتها في سنة 2005 و 2008.

إن الجباية العادية خارج المحروقات لا يمكنها حاليا أن تغطي نفقات الدولة على التحويلات الاجتماعية، والكتلة الوطنية للأجور، والدعم الموجه للسكن والماء والمواد الطاقوية وغيرها، ويتم تغطية النقص في الجباية العادية من الجباية البترولية، خاصة إذا نظرنا إلى المبالغ الضخمة التي خصصتها الحكومة الجزائرية بقيمة 286 مليار دولار للبرنامج الخماسي 2010-2014 من أجل تطوير القطاعات غير النفطية، وطبعا هذا الرقم المهول لم يكن ليوضع في هذه الخطة لو لم تستفد الجزائر من ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الماضية.

2-3- صندوق ضبط الموارد:

أدى الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية الخاضعة لتقلبات أسعار النفط إلى تعقيد السياسة المالية للدول المنتجة للنفط و منها الجزائر، و لمعالجة هذه الاختلالات قامت الكثير من الدول المنتجة والمصدرة للنفط بإنشاء صناديق تعددت مسمياتها لكنها اشتركت في أهدافها و قواعد عملها، سمي هذا الصندوق في الجزائر بـ "صندوق ضبط الموارد"[2].

[1] **نفس المرجع السابق**، نفس الصفحة.

[2] القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 24ربيع أولا 1421الموافق ل 27جوان 2000،المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000،تم نشره في الجريدة الرسمية –العدد 37 الصادرة بتاريخ 2000/26/28.

المطلب الثالث: خصائص المعادلة الطاقوية في الجزائر

إن انخفاض العوائد الطاقوية في الجزائر في السنوات الأربع الأخيرة يبعث على التساؤل، لاسيما و أن السنوات 2011 و 2012 و 2013 كانت مؤشرات أسعارها جيدة، تعدت في بعض الأحيان عتبة 120 دولار للبرميل الواحد، علما وأن الجزائر دولة غازية تحتل من خلالها المرتبة الرابعة عالميا في إنتاج و تصدير هذه المادة، كما أن طاقة إنتاجها للبترول لا تتعدى 1.6 مليون برميل يوميا في أحسن الأحوال، يتم تصدير منها ما يعادل 1.2 مليون برميل سنويا[1].

هناك أسباب عديدة ساهمت في انخفاض العوائد الطاقوية في الجزائر منها ما هو داخلي و منها ما هو خارجي، التي ساهمت في انخفاض معتبر لحجم إنتاج المحروقات في الجزائر خلال السنوات الأربع الأخيرة بواقع 10%، يقابله انخفاض في حجم الصادرات من هذه المواد بواقع 2.3% سجلت في السداسي الأول من سنة 2014[2]، يمكن ذكر أهم هذه المتغيرات المتحكمة في المعادلة الطاقوية في الجزائر و من ثم في حجم عوائدها فيما يلي:

- ✓ صعوبة الالتزام بكل الصفقات المعقودة لتوريد الغاز الطبيعي خصوصا بعد حادثة" تيقنتورين"
- ✓ استهلاك داخلي متعاظم من سنة إلى أخرى ساهمت فيه الأسعار المدعمة للغاز الطبيعي.
- ✓ انخفاض أسعار النفط و من ثم أسعار الغاز الطبيعي في السوق العالمي.
- ✓ المنافسة الشرسة بين أكبر المصدرين للغاز الطبيعي (روسيا و قطر) للفوز بزبائن الجزائر، بعدما كلف هؤلاء الزبائن أموالا طائلة للاستثمار في طرق نقل هذه المادة نحو أوروبا عبر ايطاليا و اسبانيا.
- ✓ تردد و من ثم فشل في تحقيق التحول الطاقوي نحو الطاقات المتجددة.
- ✓ التردد في تبني الغاز الصخري تحت الضغوطات الداخلية و الخارجية.

تشير الإحصائيات إلى أن النفط و الغاز الطبيعي يمثلان الطاقة الرئيسية المستهلكة محليا و بنسبة تزيد عن 98%، مقابل طاقات أخرى متاحة و مستهلكة على نطاق ضيق (الخشب، طاقة المياه و الطاقة الشمسية...) وصل استهلاك الجزائر من الطاقة سنة 2013 ما يعادل 55 مليون طن معادل النفط (TEP) من مختلف مصادر الطاقة، و هو ما يمثل 40 مليار دولار حيث يعتبر أكبر مستهلك للطاقة في الجزائر قطاع النقل، الذي

[1] Safia Berkouk ،**Contribution parue dans le supplément hebdomadaire El watan économien°440** ،du lundi 27octobre au 2 novembre 2014.

[2] نصر الدين عيساوي، متطلبات النهوض بالاقتصاديات الريعية في ظل تقلبات اسعار المحروقات، ملتقى دولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له – المخاطر و الحلول، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة ام البواقي، ص،ص:6-8.

يستهلك لوحده نصف الاستهلاك النهائي للطاقة، يليه الاستهلاك النفطي، ثم في المرتبة الثالثة المؤسسات الصناعية[1]، تشير التوقعات أنه في أفاق2030[2]، سيتم استهلاك في السوق الداخلي 5/4 من إنتاج الجزائر للغاز الطبيعي، فيما يلي شكل يعرض تطور حجم إنتاج، استهلاك و من ثم تصدير هذه المادة في السوق العالمي بداية من سنة200 .

شكل رقم(2-2): تطور استهلاك، إنتاج و تصدير الغاز الطبيعي الجزائري في الفترة بين سنتي 2003-2012

الوحدة: مليار $م^3$

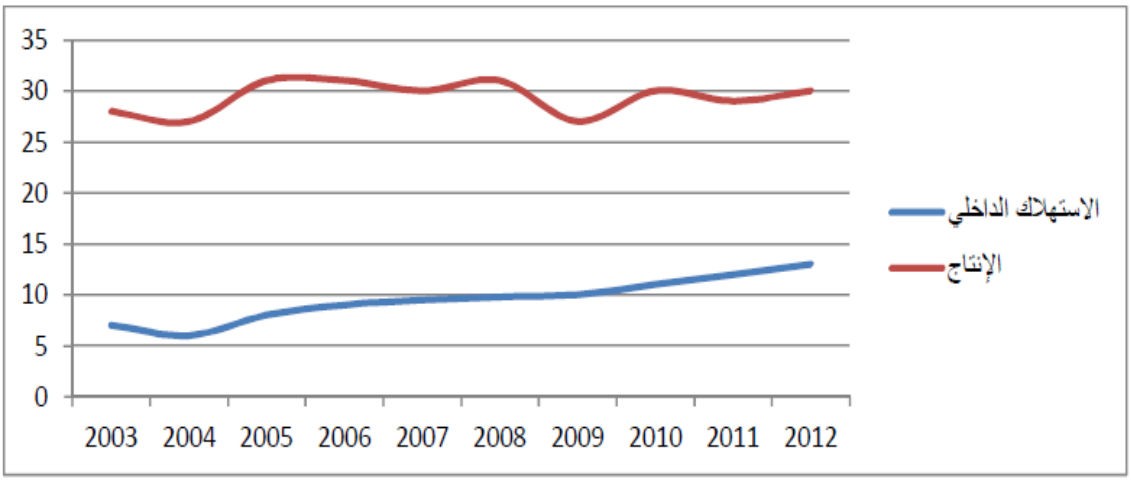

Source: US Energy Administration

تم عرض 31 موقع للتنقيب على الغاز الصخري للمنافسة بين الشركات النفطية العالمية، من بين هذا العدد تم توزيع 4 تراخيص فقط من أجل البدء في التنقيب، تعود الأسباب إلى مخاوف هذه الشركات النفطية من عدم استقرار و تردد السلطات في الجزائر حول الاستمرار في هذا الاختيار، واحتمال العودة في قراراتها تحت الضغوطات الممارسة من طرف الرأي العام الداخلي والخارجي .

تحتل الجزائر المرتبة الرابعة عالميا في إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي، وتعاني من منافسة شرسة من طرف أكبر المنتجين والمصدرين لهذه المادة مثل روسيا وقطر اللتان أصبحتا تستملان أهم مستوردين الغاز الطبيعي الجزائري من خلال أسعار أكثر تنافسية، و عقود تحتوي على تحفيزات معتبرة .

[1]Kuider Boutaleb ،**contribution parue dans le supplément hebdomadaire El watan économie n°440** ،du lundi 27octobre au 2 novembre 2014

[2]Chiffres du ministère du commerce et de la douane algérienne.

وقد سجلت الجزائر تراجع في تصدير الغاز الطبيعي إلى ايطاليا مثلا بنسبة 40 في حين أن طريق النقل نحو هذه الدولة قد كلفها 2.5 مليار دولار [1].

تحوز الجزائر على احتياطي من النفط يقدر بـ 12 مليار برميل و4500 مليار م^3 من الغاز الطبيعي تشير التقديرات أن الاحتياطات الحالية من النفط و الغاز ستنفذان بعد 15 سنة من دون اكتشاف حقول جديد يضاف إلى هذه المخاوف الضغوطات المفروضة على الجزائر من طرف أكبر المنتجين للغاز الطبيعي حيث سجلنا ارتفاع لصادرات شركة غاز بروم في أوروبا من 20% سنة 2006 إلى 30% سنة 2013 إن دولة كقطر التي سجلت حصة في السوق الأوروبية أوروبا لا تتعدى نسبة 2% سنة 2002، قد ارتفعت حصتها إلى 8% سنة 2008وصولا إلى 12% سنة 2014 بالمقابل تم تسجيل انكماش في حصة الجزائر الموجهة للسوق الأوروبية من 13%سنة 2007 إلى 9% فقط سنة2013[2]، من بين الأسباب الرئيسية لهذا التقهقر النظرة المستقبلية لشركة غاز بروم في إنشاء خطي إمداد أحدهما شمالي North Stream له طاقة نقل 55 مليارم^3 قيد التشغيل، والآخر جنوبيSouth Stream له طاقة نقل 65 مليار م^3 سيكون قيد التشغيل بداية من سنة 2016 ، اللذان سيهددان طريق نقل الغاز الطبيعي الرابط بين الجزائر و ايطاليا، و من ثم حصة الجزائر لدول جنوب أوروبا.

على الرغم من تحقيق شركة سوناطراك 404 اكتشاف لآبار الغاز والنفط منذ تأسيسها، و على الرغم من اكتشاف موقعين للغاز الطبيعي في سنة 2014؛ الأول بالتعاون مع شركة غاز بروم الروسية و الأخر بشكل فردي، و اللذان سوف يزيدان من احتياطات الجزائر من هذه المادة إلى أكثر من 4500 مليار م^3، إلا أن المتغيرات الداخلية والدولية تجبر الوصاية على إعادة النظر في استراتيجياتها طويلة المدى، حول الاعتماد على هذه الموارد الأحفورية في تمويل احتياجات الدولة.

فيما يلي تطور نشاط التنقيب والتطوير في مواقع استخراج المحروقات من طرف شركة سوناطراك لوحدها و بالتعاون مع المستثمرين الأجانب خلال السنوات 2011–2013.

[1] IMF Country Report n° 11/40 ،February 2011.
[2] Chiffres du Ministère de l'Agriculture et du développement rural 2014.

شكل رقم(2-3): تطور مرحلة التنقيب و التطوير في مواقع استخراج المحروقات في الجزائر سنوات – 2013 .2011

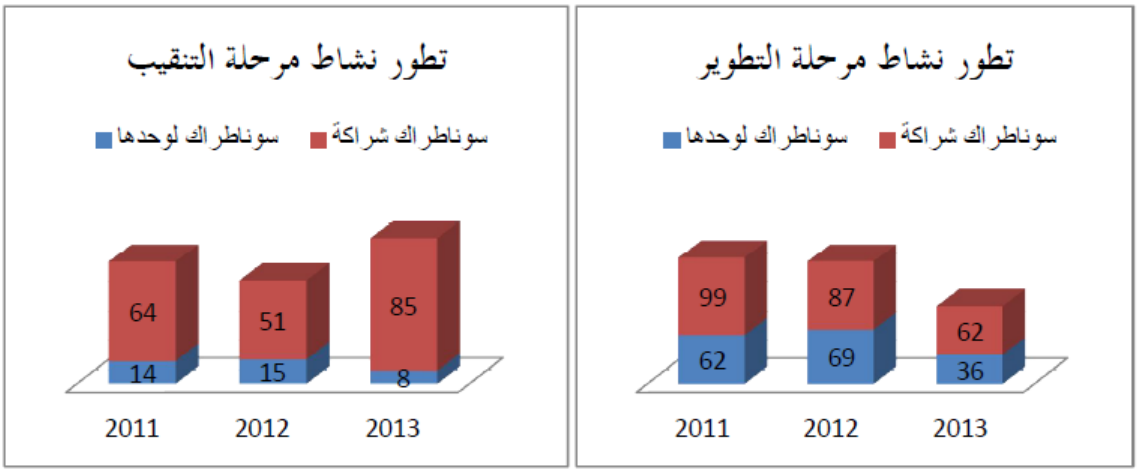

Source: Rapport d'activité Sonatrach 2013

تشير أرقام الشكل رقم (6-2) إلى انخفاض مستمر في عدد المواقع الخاصة بمرحلة تطوير مواقع التنقيب على الرغم من الجهود المبذولة في مرحلة التنقيب و الاكتشاف الأولى.

المبحث الثاني: أثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.

تطرقنا في هذا المبحث إلى الأثر الناجم عن تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري عبر تحليل إحصائيات الفترة (2017-2000)، وقد توصلت نتائج الدراسة في جانبها النظري إلى أن هناك علاقة وطيدة بين الإيرادات النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الأول: أثر التقلبات على الميزان التجاري.

إن التقلبات التي عرفتها أسعار النفط لها دور هام في التأثير على الميزان التجاري، بحيث لعبت أسعار النفط دورا كبيرا في توفير العملات الصعبة للدولة، والتي سمحت لها بتمويل احتياجاتها من العالم الخارجي ومن اجل معرفة أهم الانعكاسات التي شكلتها تطورات أسعار البترول على عناصر الميزان التجاري خلال الفترة (2016-2000)، سنقوم باستعراض وتحليل الأثر الناتج على حصيلة الصادرات والواردات، ثم نتناول دراسة الأثر بصفة كلية على ميزان التجاري حيث يوضح الجدول الموالي أهم الأرقام الإحصائية المتعلقة بتطور بنود الميزان التجاري للفترة(2016-2000).

جدول(2-4): يوضح بنود الميزان التجاري في ظل تقلبات أسعار النفط للفترة (2000-2016) **الوحدة:** مليار دولار

السنوات	قيمة الصادرات			قيمة الواردات	رصيد الميزان التجاري X-M	ملاحظات
	إجمالي الصادرات	الصادرات من المحروقات	الصادرات خارج المحروقات			
2000	21.65	21.06	0.59	9.35	12.3	فائض
2001	19.09	18.53	0.56	9.48	9.31	فائض
2002	18.71	18.10	0.61	12.01	6.70	فائض
2003	24.47	24	0.47	13.32	11.14	فائض
2004	32.22	31.55	0.66	17.95	14.27	فائض
2005	46.33	45.59	0.74	19.86	26.64	فائض
2006	54.74	53.61	1.13	20.68	34.06	فائض
2007	60.59	59.61	0.98	26.35	34.23	فائض
2008	78.59	77.19	1.4	38.07	40.52	فائض
2009	45.18	44.41	0.77	37.40	7.78	فائض
2010	57.09	56.12	0.97	38.89	18.20	فائض
2011	72.89	71.66	1.23	46.93	25.96	فائض
2012	71.47	70.32	1.15	51.57	20.17	فائض
2013	64.38	63.33	1.05	54.99	9.38	فائض
2014	60.04	58.34	1.69	59.44	0.59	فائض
2015	35.13	33.081	2.057	51.64	-16.51	عجز
2016	29.66	27.887	1.781	46.72	-17.06	عجز

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات البنك الوطني.

من خلال الجدول رقم (2-4) نلاحظ ارتفاعا كبيرا في قيمة الصادرات الإجمالية في الفترة ما بين (2000-2008) ويعود هذا إلى لارتفاع أسعار النفط في هذه المرحلة، حيث سيطرت صادرات المحروقات بأكثر من 97% من إجمالي الصادرات الوطنية طوال فترة الدراسة، بالإضافة إلى أن الجزائر حققت حوالي 106 اكتشافا للنفط والغاز خلال هذه الفترة حسب تقرير المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك[1]، أما سنة2009 فشهدت انخفاضا في متوسط برميل النفط بنسبة 37.37% مقارنة مع 2008 وهذا بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008 ليعود بعدها إلى تحسن سنة 2010 ليصل لـ71.74 مليار دولا رفي نهاية 2012، ثم انخفضت قيمة أصادرات تواليا لتصل سنة 2013 لقيمة 64.38 مليار دولار وسنة 2014 مقدار 60.04 مليار دولار وسبب المباشر في انخفاض قيمة الصادرات هو الانخفاض المستمر لسعر النفط خلال هذه الفترة، أما في ما يخص الصادرات خارج المحروقات، فقد سجلت استقرار 1.1 مليار دولار في2013 مقارنة بالمستوى المسجل في 2011 و2012، مؤكدة الضعف الهيكلي في ظرف يتميز بميل تصاعدي للوتيرة السنوية لواردات السلع.

في حين سجلت الصادرات انخفاضا ملحوظا إلى29.66 مليار دولار خلال الأشهر الخمسة الأولى للسنة الجارية 2016 مقابل 35.13 مليار دولار لنفس الفترة من سنة 2015 بنسبة 36.2% أي تراجع 5.47 مليار دولار، وتبقى حصة المحروقات الأكبر فيما يخص المبيعات الجزائرية بنسبة 92.26% من الحجم الإجمالي للصادرات وذلك بقيمة 27.88 مليار دولار خلال الخمس الأشهر الأولى لسنة 2016 مقابل 33.08 مليار دولار لنفس الفترة من 2015 (37%) .

و أما الصادرات خارج المحروقات التي شكلت7% من القيمة الإجمالية للصادرات فقد سجلت تراجعا قدر بـ691 مليون دولار مقارنة بنفس لفترة من 2015.

و بنسبة لقيمة الواردات فقد اتجهت نحو الارتفاع من سنة 2000 إلى غاية 2014 فنلاحظ اتجاه قيمة الواردات نحو الارتفاع، وهذا راجع إلى ارتفاع العائدات من العملة الصعبة نتيجة للارتفاع الكبير في أسعار البترول بالمقارنة مع السنوات السابقة، فضلا عن انخفاض الدولار الأمريكي المقومة به هذه الواردات بشكل ملحوظ خاصة خلال سنة 2003 أمام العملات الدولية الرئيسية مما تترتب عنه ارتفاع قيمة الواردات من دول

[1] تقرير المركز الوطني للأعلام الالي والاحصائيات التابع للجمارك،وزارة التجارة، متاحة على الموقع www.mincommerce.gov.dz تاريخ الاطلاع 03/03/2017.

هذه العملات عند تحويلها للدولار كذلك انطلاق العديد من المشاريع ونخص بالذكر مشروع الإنعاش الاقتصادي ومشروع دعم النمو والبرنامج الخماسي للفترة الممتدة

من (2001–2015)[1]، تشير دراسة هيكل الواردات في سنة 2013 إلى أن واردات مواد تجهيز الصناعية التي تشغل المرتبة الأولى بحصة قدرها 27.7%، قد سجلت ارتفاع قدره 19.1% مقارنة بسنة 2012 إضافة إلى ذلك، وبالرغم من انخفاضها خلال الثلاثي الثالث من 2013 و استقرارها في الثلاثي الرابع، ساهمت هذه المجموعة بواقع 69.8% في تزايد إجمالي الواردات خلال الفترة قيد الدراسة أما مساهمة منتجات شبه تامة الصنع فقد بلغت 19.3% من إجمالي الواردات لسنة 2013 واحتلت بالتالي المرتبة الثانية بواقع 18.5% وبالتالي إن الارتفاع المعتبر لواردات السلع المخصصة لاستغلال أداة الإنتاج والاستثمار (منتجات نصف مصنعة وسلع التجهيز الصناعية والزراعية) يقدر بواقع 90.2 % ارتفاع إجمالي الواردات لسنة 2013، وهو اتجاه مواتي مقارنة بسنة 2012 التي تميز بارتفاع حاد في الواردات السلع الاستهلاكية غير الغذائية[2].

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2–4) أن رصيد الميزان التجاري سجل فوائض كبيرة نوعا ما خلال السنوات (2000–2012)، ويعود هذا الارتفاع الكبير في قيمة الصادرات إلى الارتفاع في أسعار البترول، لكن الميزان التجاري سجل عجزا بمقدار 0.18 مليار دولار خلال الثلاثي الثاني من سنة 2013 متأثرا أساسا بتقلص صادرات المحروقات ليصل العجز في الثلاثي الأخير لسنة 2014 بمقدار 2.3 مليار دولار، وهذا ما يعكس هشاشة الميزان التجاري أمام الصادرات من المحروقات التي تشهد تقلصا من حيث الحجم، في ظرف يتميز باستمرار ارتفاع الوتيرة السنوية للواردات من السلع.

وقد سجلت الجزائر خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2014 فائضا تجاريا قدره نحو 5.39 مليار دولار مقابل6.6 مليار دولار مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية مسجلا بذلك تراجعا قدره 18%، حيث بلغت قيمة الصادرات الجزائرية منذ شهر جوان إلى غاية سبتمبر2014 نحو 49.23 مليار دولار مقابل 48.53 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2013، أما بنسبة للواردات فقد بلغت قيمتها 43.83 مليار دولار مقابل 41.93 مليار دولار من نفس الفترة، مما يعني ارتفاعا قدره 4.55% حسب أرقام المركز الوطني للإعلام والإحصاء التابع للجمارك الجزائرية.

---

[1] كمال باسور، "**أثر فعالية السياسة النقدي على التوازن الخارجي بالإشارة إلى حالة الجزائر لفترة 1990-2012**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية،2014-ص164.

[2] التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2013، ص 63.

وحسب نفس الإحصائيات فإن نسبة تغطية الواردات بالصادرات قد بلغ 112 بالمائة خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2014 مقابل 116 بالمائة خلال نفس الفترة من السنة 2013، وحافظت المحروقات على حصة الأسد من مجموعا لصادرات الجزائرية أي ما نسبته 95.83% من الصادرات بقيمة قدرها47.18 مليار دولار مقابل 46.97 مليار دولار خلال نفس الفترة ، أما خلال سنة 2014 نلاحظ إقتراب رصيد الميزان التجاري من العجز بمبلغ 0.59 مليار دولار وذلك بسبب إنخفاظ قيمة الصادرات نتيجة إنخفاظ سعر البترول، ومع استمرار هذا إنخفاظ أدى ذلك إلى تراجع قيمة الصادرات لسنة 2015 و2016 مما سبب حدوث العجز في رصيد الميزان التجاري على التوالي بمبلغ 16.51 و17.06 مليار دولار.

شكل(2-4): يوضح تطور الواردات والصادرات لسنة (2000-2016)

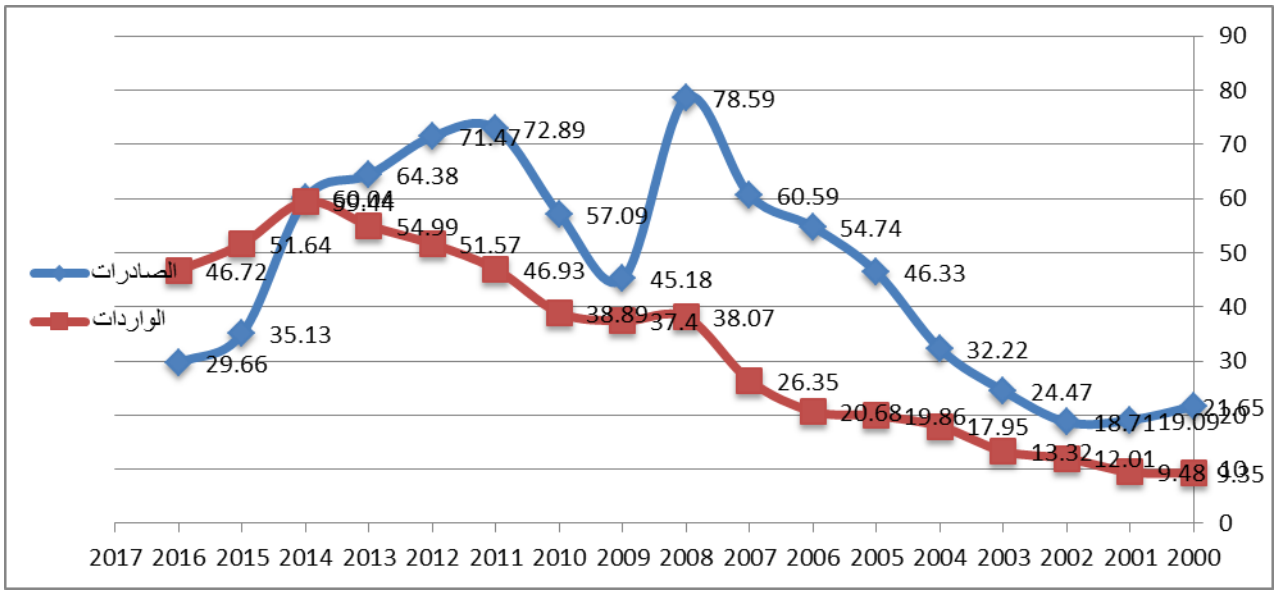

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

ملاحظة: نلاحظ أن أكبر نسبة كانت سنة 2006 بلغت 45.59% .

المطلب الثاني: أثر تغيرات أسعار البترول على الناتج الداخلي الخام

يحتل قطاع المحروقات موقعا متميزا في الاقتصاد الجزائري، حيث تشكل نسبة المحروقات جزء كبير من الناتج المحلي الخام وسنحاول في هذا البحث دراسة انعكاسات وآثار تقلبات أسعار النفط عليه.

والجدول الموالي يوضح أثر تطور أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2016).

جدول (2-5): يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2016) **الوحدة:** مليار دج

السنوات	الناتج المحلي الخام				النسبة المحروقات من الناتج الإجمالي
	المجموع الإجمالي	المحروقات	قطاعات أخرى	حقوق ورسوم على الواردات	
2000	4123.5	1616.3	2216.4	290.8	%39.1
2001	4227.1	1443.9	2480.3	302.9	%34.15
2002	4522.8	2477.1	1668.2	377.5	%54.70
2003	5247.5	1868.9	2980.3	403.1	%35.60
2004	6150.4	2319.8	3384.4	446.2	%37.70
2005	7562.0	3352.9	3715.1	494.0	%44.33
2006	8514.8	3882.3	4141.0	491.5	%45.59
2007	9366.6	4089.3	4744.8	532.5	%43.65
2008	11043.7	4997.6	5392.2	653.9	%45.25
2009	9968.0	3109.1	6143.1	715.8	%31.19
2010	11991.6	4180.4	7063.5	747.7	%34.86
2011	14526.2	5242.1	8429.5	854.6	%36.08
2012	16115.5	5536.4	9501.6	1077.5	%34.35
2013	16569.2	4968.0	10365.3	1235.9	%29.28
2014	17731.5	4435.71	14504.3	1327.3	%25.01
2015	16591.9	3134.3	12149.0	1308.6	%18.89
2016	16797.8	2510.5	12935.4	1351.8	%14.94

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات البنك الجزائري.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه التطور الحاصل في الناتج المحلي الخام الذي إرتفع من 4123.5 مليار سنة 2000 إلى 9366.6 مليار دينار سنة 2007 وإلى 17731.5 مليار دينار سنة 2014، ولقد جاء هذا

الارتفاع نتيجة التطور الكبير ومتسارع في قطاع المحروقات خاصة خلال الفترة (2012-2000) التي انتقلت من 1616.3 دينار سنة 2000 إلى 5536.4 مليار دينار سنة 2012، حيث عرفت نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الإجمالي ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2002 فلقد ارتفعت من 32.67% سنة 2002 إلى نحو 46% سنة 2006 لتصل في 2012 إلى 34.36% ورغم الانخفاض الحاصل في قطاع المحروقات لسنة 2104والتي بلغت 12% بسبب الانخفاض في أسعار النفط إلا أن الاقتصاد الوطني عرف ارتفاعا في الناتج المحلي الخام، والذي نمى بمعدل 7% ويعود هذا أساسا إلى الارتفاع الحاصل في حصيلة القطاعات الأخرى التي شكلت نسبة 81.7% من الناتج المحلي الخام مقارنة بسنة 2013التي كانت 62.6%.

الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات نفس التوجه خلال الفترة المرجعية حيث انتقل من 3.8% سنة 2000 إلى7% سنة 2007 لتبلغ ذروته سنة 2014 ثم 5.7% سنة 2010 ثم ارتفع إلى 9501.5 مليار دج سنة2012 بنسبة تصل إلى34.36% رغم الانخفاض الحاصل في قطاع المحروقات في 2014 التي بلغت 12% بسبب الانخفاض الحاصل في أسعار النفط إلا أن الاقتصاد الوطني عرف ارتفاعا في الناتج المحلي الخام والذي نمى بمعدل 7% ويعود هذا أساسا إلى الارتفاع الحاصل في حصيلة القطاعات الأخرى التي شكلت نسبة 81.7% من ناتج المحلي الخام[1] حيث بلغ الناتج الداخلي الإجمالي خارج الفلاحة 1.9% سنة 2011 مقابل3.5 % سنة 2012 وسجل نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات وخارج الفلاحة على التوالي5% و6.5 % ويعود هذا السبب إلى الاستثمار المدعم ببرنامج الاستثمارات العمومية وكذلك تحسن أداء بعض قطاعات النشاط مثل قطاع البناء والأشغال العمومية والري.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بوضوح شدة التأثير الذي تمثله أسعار النفط على نمو الناتج الداخلي الخام، مما يدل على وجود علاقة قوية تربط بين تطورات الناتج وتطورات أسعار النفط، والواضح في الجدول هو أن أصل عدم الاستقرار في النمو الاقتصادي بشكل عام ونمو الناتج الداخلي الإجمالي بشكل خاص ويرجع إلى عدم الاستقرار في حصيلة قطاع المحروقات التي تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط في الأسواق النفطية، ولما كانت حصة الجزائر من الصادرات النفطية محددة من طرف منظمة الأوبك فإن أثر الأسعار سيظهر بقوة على حصيلة الصادرات مادامت الدولة غير قادرة على طرح كميات إضافية لتعويض

[1] التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، مرجع سابق ذكره، ص 42.

القيمة الناتجة عن انخفاض الأسعار، ومنه على حصيلة قطاع المحروقات وبالتالي على القيمة النهائية للناتج الإجمالي.[1]

الشكل: (2-5): مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام (2000-2017)

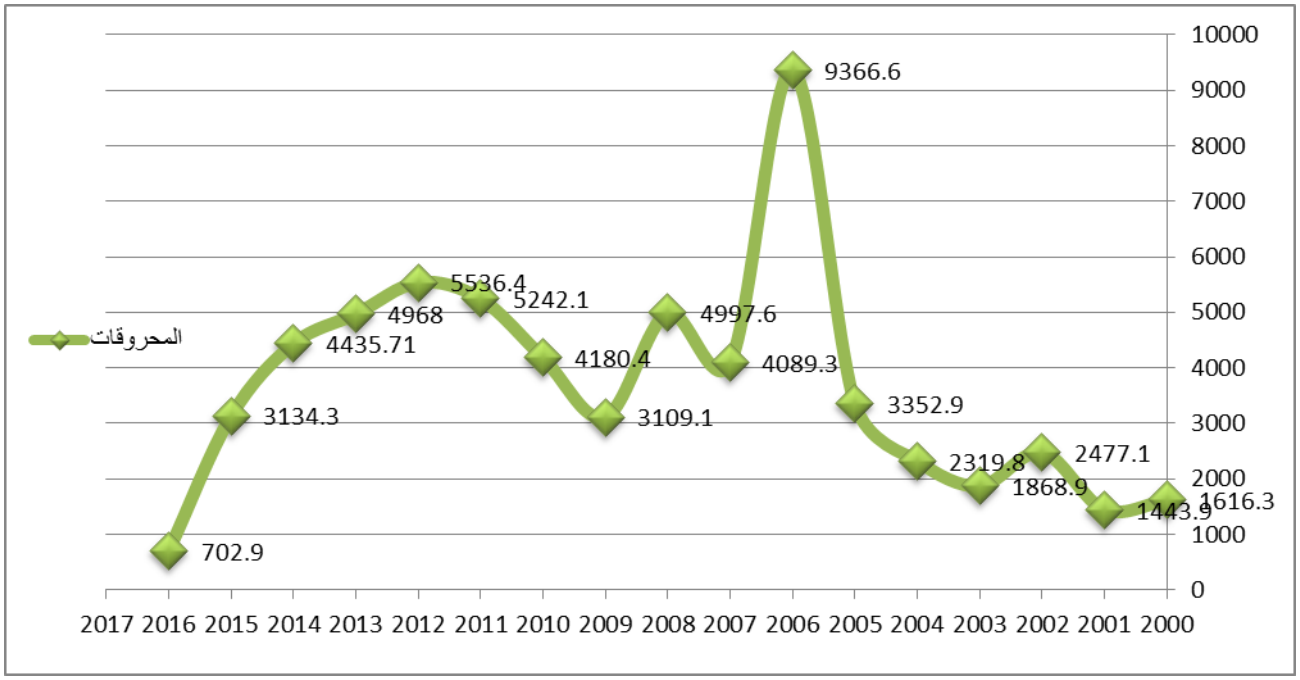

المصدر: من إعداد الطلب اعتمادا على معطيات الجدول السابق ذكره

المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة

نظرا إلى تبعيته القوية لإيرادات صادرات المحروقات، عانى الاقتصاد الوطني بشدة من أثر انهيار أسعار البترول ابتداء من شهر جوان من سنة 2014، خصوصا على مستوى المالية العامة.

أولا: تطور نفقات و إيرادات الموازنة العامة لدولة الجزائر

سنتناول في هذا المطلب تطور نفقات وإيرادات الميزانية الجزائرية في الفترة (2000-2017).

[1] التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، مرجع سابق ذكره،2013،ص63.

جدول رقم (2-6): تطور نفقات وإيرادات الميزانية العامة للدولة (2000-2017) **الوحدة:** مليار دج

السنوات	النفقات			إجمالي الإيرادات	الرصيد
	إجمالي النفقات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز		
2000	1255.5	965.3	290.2	1028.8	-226.7
2001	1251.8	836.3	415.5	1234.8	-17
2002	1559.8	1050.2	509.6	1457.8	-102
2003	1711.1	1097.4	613.7	1451.5	-259.6
2004	1920	12000	720	1528	-392
2005	1950	12000	750	1635.8	-314.2
2006	2630.5	1283.4	1347.1	1667.9	-962.6
2007	3623.7	1574.9	2048.8	1802.2	-1821.5
2008	4322	2017.1	2304.9	1924	-2398
2009	5191.4	2593.7	2597.7	2786.6	-2404.8
2010	5926	2837.1	3022.9	3081.5	-2844.55
2011	6618.4	3434.3	3184.1	2992.4	-3626
2012	7428.7	4608.3	2820.4	3455.7	-3937
2013	6879.8	4335.6	2544.2	3820	-3059.8
2014	7656.2	4714.5	2941.7	4218.2	-3438
2015	8857.9	4972.2	3885.7	4684.6	-4173.3
2016	7984.1	4807.3	3176.8	4747.4	-3236.7
2017	6883.1	4591.8	2291.3	5635.5	-1247.6

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على قانون المالية.

من خلال الجدول (2-6) نلاحظ أن الرصيد السالب قد غطى كل ميزانيات فترة الدراسة وذلك يعود إلى الزيادة المستمرة في قيمة النفقات العامة بالرغم كذلك من الزيادة في الإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2017)، حيث أن نفقات التسيير سجلت تزايدا بوتيرة أكبر من نفقات التجهيز إلى غاية سنة 2005 لتعود سنة 2011 للارتفاع من جديد، ففي سنة 2000 بلغت نفقات التسيير965.3 مليار دج لتصل إلى 1200 مليار دج سنة 2005، وكانت قيمة تطور هذه الأخيرة متذبذبة لتصل إلى 2837.1 مليار دج في سنة 2010 وتعود هذه الزيادة[1] بالأساس إلى زيادة أجور موظفي القطاع العمومي مع الاهتمام بالجانب التربوي، بالإضافة إلى ترقية الموارد البشرية للانتفاع من خبرتهم وقدراتهم في تنشيط الاقتصاد الوطني، الإضافة إلى ذلك اهتمام الحكومة بالتكوين المهني للأشخاص الذين لم يكن لهم المقدرة على إتمام تعليمهم، وهذا ما جعلها تستمر في التزايد لتبلغ سنة 2014 لـ 4714.5 مليار دج، أما بنسبة لنفقات التجهيز تميزت هي الأخرى بالارتفاع المستمر من سنة 2000 إلى2011 والملاحظ أن هذه الزيادة تكون من سنة إلى أخرى وذلك حسب اختلاف الأهداف المراد تحقيقها والمرجوة من طرف الدولة اتجاه اقتصادها ومجتمعها، حيث عرفت سنة 2010 زيادة قدرت بـ3022.9 مليار دج تاركة نفقات التسيير في الأولوية الثانية وذلك لاهتمام الدولة بالاستثمارات الاقتصادية، ففي سنة 2012 عرفت ارتفاعا قدر بـ2941.7 و 397.5 مليار دج مقارنتا بسنة 2013، كما نلاحظ تراجع في إجمالي النفقات في سنتي 2016 و2017 وذلك بسبب الإجراءات المتخذة من طرف السلطة العمومية لكبح وتخفيض النفقات وتمثلت في الإجراءات المتخذة في جانب التجهيز.

وفي ما يتعلق الإيرادات فهي أيضا عرفت زيادات مستمرة في قيمتها، حيث عرفت سنة 2002 ارتفاعا بمبلغ قدره 223 مليار دج مقارنة بسنة2001، لتعود وتنخفض بـ6.3 مليار دج سنة 2003 مقارنة بسنة 2002، وفي السنوات الممتدة من 2004 إلى 2008 عاودت الإيرادات الارتفاع والتزايد وذلك لتحسن الأوضاع الاقتصادية و ارتفاع إيرادات الجباية البترولية التي تساهم في الإيرادات الإجمالية بشكل كبير، لتقفز سنة 2010 بمبلغ قدر بـ 294.9 مليار دج مقارنة بسنة 2009، وفي سنة 2014 بلغت الإيرادات الإجمالية 4218.2 مليار دج، إلا أن هذه الزيادات في الإيرادات العامة لم تستطع تغطية إجمالي النفقات العامة خاصة نفقات التسيير ويبقى الرصيد السالب يغطي كل ميزانيات فترة الدراسة.

[1] بيطام ريمة، مرجع سابق ذكره، ص-ص: 124-126 .

1- تأثير أسعار النفط على جانب الإيرادات في الموازنة العامة

1-1- تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على الإيرادات الإجمالية للمحروقات

سجلت أسعار العديد من السلع الأساسية والمواد الخام تراجعا ملحوظا خلال عام 2014 وواصلت اتجاهها النزولي مع مطلع 2015، مقارنة بالمستويات المسجلة في نفس الشهر2014، لتصل إلى أدنى مستوي لها خلال خمس سنوات بعد أن ظلت مستقرة عند مستوى 105 دولار للبرميل في المتوسط خلال السنوات الأربعة السابقة، ويمكن توضيح التقلبات الهائلة لمعدل سعر النفط الجزائري للسنوات الأخيرة من خلال الجدول التالي:

جدول(2-7): يوضح تطورات معدل سعر النفط الجزائري" صحاري بلند" (2003-2017). البرميل بالدولار

المعدل السنوي	القيمة بالدولار الأمريكي
2003	28.73
2004	38.35
2005	54.64
2006	66.05
2007	74.66
2008	98.96
2009	62.35
2010	80.35
2011	112.92
2012	111.49
2013	109.38
2014	109.96
2015	47.91
2016	54
2017	49

OPEC: Bulletin Statistcal Annual . Vienna 2015 . P 82

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة الارتفاع المطرد في أسعار النفط بداية من سنة 2003 إلى غاية جانفي 2014 غير أن سرعان ما اتجهت هذه الأسعار نحو الهبوط الشديد، فقد انتقل معدل سعر صحاري بلند من 109.96 دولار كمعدل شهري لجانفي 2014، لينخفض إلى حدود 47.91 دولار كمعدل لشهر

جانفي 2015، أي انخفاض بنسبة 56.43% في ظرف سنة واحدة فقط، حيث فقد سعر البرميل ما مقداره 62.05 دولار ليعود مرة أخرى للارتفاع إلى 54 دولار سنة 2016

من البديهي أن يكون التراجع الحاد الذي طرأ على أسعار النفط تأثيرات عديدة ومتباينة على الدول المصدرة والمستوردة للنفط، في حين أن الدول التي تعتمد على الريع البترولي في تمويل اقتصادياتها ولاسيما ميزانياتها العامة فإنها تكون بذلك مهددة بكبح عجلة النمو الاقتصادي وظهور عجز في ميزانياتها العامة وباعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بحت، فإن الارتباط الموجود بين الحالة الاقتصادية العامة للبلد ككل وبين أسعار النفط هو ارتباط وثيق جدا الذي يؤثر مباشرة على حصيلة الإيرادات الجبائية المتأتية من مداخيل المحروقات أو ما يعرف "بالجباية البترولية".[1]

شكل(2-6): يوضح تطور أسعار البترول (2003-2017)

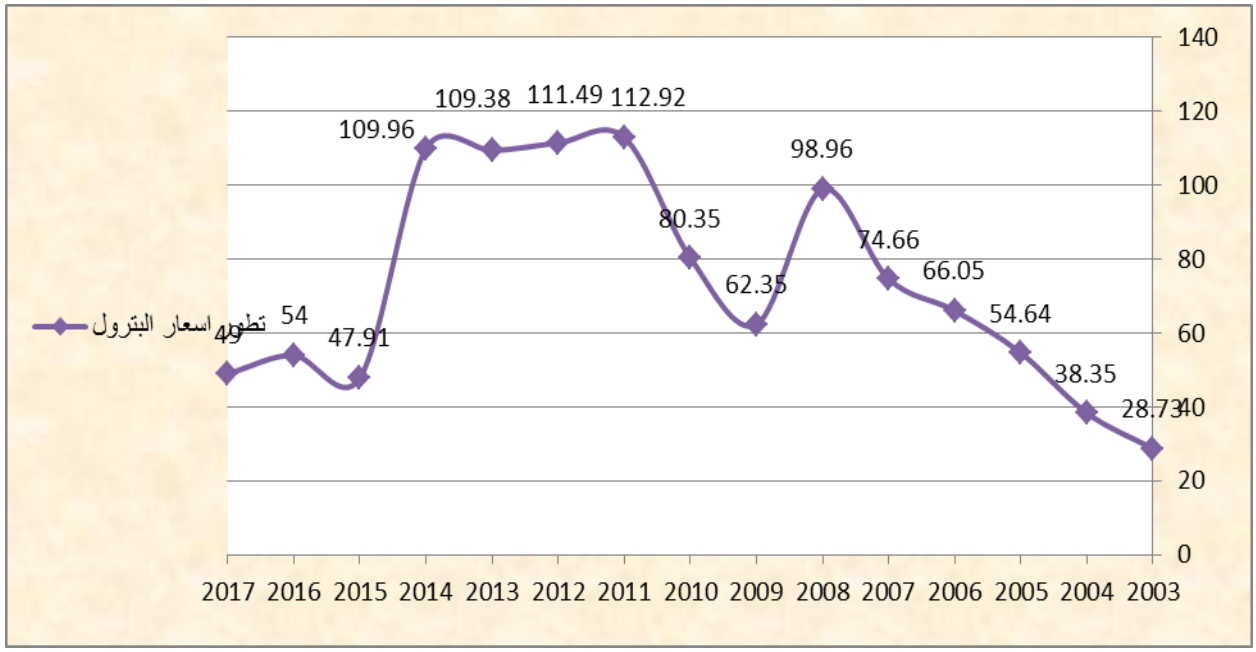

المصدر: من اعداد الطلبة بناءا على معطيات الجدول السابق

1-2- تطور حاصل الجباية البترولية

إن ما يتوجب الإشارة إليه مجددا، هو ان الإيرادات الإجمالية للمحروقات التي تعود ملكيتها لسوناطراك وشركائها لا تدخل مباشرة إلى الخزينة العمومية لاستخدامها في تمويل نفقات الميزانية العامة بل يتم فرض

[1] بلجيلالي احمد، **مداخلة بعنوان تقلبات اسعار النفط وأثرها على الموازنة العامة دراسة حالة الجزائر**، يوم دراسي بعنوان فعالية السياسة المالية في ظل ازمة انخفاض أسعار البترول، يوم 19 افريل 2016، جامعة تلمسان، ص: 9 .

مجموعة من الضرائب والرسوم لنحصل في أخير على ناتج الجباية البترولية هذه الأخيرة تنقسم حصيلتها إلى قسمين قسط يذهب لتمويل نفقات الموازنة العامة، وقسط ثاني يذهب لتمويل صندوق ضبط الإيرادات ويمكن تبيان هذا التوزيع من خلال الجدول الموالي:

جدول (2-8): يوضح توزيع الجباية البترولية بين ميزانية الدولة وصندوق ضبط الموارد بالجزائر

الوحدة: مليار (دج)

السنة	ناتج الجباية البترولية الموجه لميزانية الدولة	ناتج الجباية البترولية الموجه لصندوق ضبط الموارد	ناتج الجباية البترولية الإجمالي
2000	524	/	524
2001	732	/	732
2002	916.4	26.50	942.904
2003	836.06	448.91	1284.974
2004	862.2	623.56	1485.761
2005	899	1368.83	2267.836
2006	916	1798.00	2714.001
2007	973	1738.84	2711.848
2008	970.2	2288.15	3258.359
2009	1628.5	400.67	2029.174
2010	1835.8	1318.31	3154.11
2011	1472.4	2300.32	3772.72
2012	1561.6	2535.30	4096.90
2013	1615.9	2062.23	3678.13
2014	1577.73	1812.69	3390.42
2015	1722.94	4408.1	6131.04
2016	1682.55	2072.2	3754.75
2017	2200.12	1042.6	3242.72

المصدر: من إعداد طلبة إعتمادا على وثائق تم الحصول عليها من وزارة المالية

نستنتج من الجدول السابق أن سنة 2012 هي السنة التي شهدت تحقيق أكبر ناتج للجباية البترولية بمبلغ قدره 4096.90 مليار دينار جزائري، موزع بين ميزانية الدولة وصندوق ضبط الموارد لكن سرعان اتجهت الحصيلة الجبائية نحو الانخفاض سنتي 2013 و 2014 بمعدل 09.27% و 16.37% على التوالي مقارنة بسنة 2012، وهو انخفاض شديد يشير إلى أن الأمر ينذر بأخطار وخيمة على الميزانية العامة للدولة والاقتصاد الكلي ككل، ما لم يتم التصرف بعقلانية وبسرعة لإيجاد حلول لهذا الاتكاء المفرط على الريع النفطي، ثم نلاحظ أن مبلغ الجباية البترولية عاد للارتفاع مرة أخرى في سنة 2015 بنسبة ؟ ليعود للانخفاض مرة أخرى سنة 2016 بنسبة 44.81% ليصل في سنة 2017 إلى 67.84% وهذا نتيجة الإجراءات المتخذة في رفع نسبة الضرائب من 17% إلى 19% و 7% إلى 09%.

على الرغم من انخفاض أسعار النفط إلا أننا نلاحظ أن المبلغ المتأتي من الإيرادات النفطية قد ارتفع من 1577.73 سنة 2014 إلى 2200 مليار دج سنة 2017 وهذا نتيجة الإجراءات السابقة.

1-3- تأثير ناتج الجباية البترولية على توازن الميزانية العامة في الجزائر

لقد حدثت زيادة هائلة في الإنفاق العام خلال السنوات الأخيرة في كثير من البلدان، ولا سيما النفطية منها وغالبا ما تركزت هذه الزيادة حول مشروعات البنية التحتية المادية والاجتماعية الداعمة للنمو، غير أنه ينبغي إيلاء اهتمام أكبر إلى جودة الإنفاق، فحتى وإن ركزت الميزانية العامة في كثير من هذه الدول على سعر متحفظ للنفط، إلا أن النقص كان في عدم وجود إرشادات صريحة حول كيفية إنفاق الإيرادات الإضافية أو ما إذا كان سيتم إنفاق تلك الإيرادات، لأن استخدام الإيرادات الإضافية الآنية في تغطية مستحقات دائمة قد يصعب أو يستحيل التراجع عنها في حالة اتجاه أسعار النفط نحو الانخفاض، هو وضع اقتصادي هش سيؤدي إلى ظهور عجز بالميزانية العامة بائن بينونة كبرى، قد لا تنفع معه إجراءات التقشف وشد حزام الإنفاق العمومي.[1]

[1] بشير مصيطفى، "**الاصلاحات التي نريد- مقالات في الاقتصاد الجزائري**" جسور للنشر والتوزيع، الجزائر 2012 .

جدول(2-9): يوضح عجز الميزانية العامة باحتساب الجباية البترولية الموازنية

الوحدة: مليار دج

السنة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	إجمالي نفقات	الإيرادات العادية	الجباية البترولية	إجمالي الإيرادات	العجز الموازني
2000	965.32	290.23	1255.56	504.84	524	1028.84	226.72
2001	836.29	415.5	1251.79	502.38	732	1234.38	17.41
2002	1050.16	509.67	1559.84	541.35	916.4	1457.75	102.09
2003	1097.38	613.72	1711.10	615.39	836.06	1451.45	259.65
2004	1200	720	1920	665.8	862.2	1528	392
2005	1200	750	1950	736.83	899	1635.83	314.17
2006	1283.44	1347.98	2631.43	751.92	916	1667.92	963.51
2007	1574.94	2048.81	3623.75	829.61	973	1802.61	1821.14
2008	2017.96	2304.89	4332.86	953.8	970.2	1924	2408.86
2009	2593.74	2597.71	5191.45	1158.1	1628.5	2786.6	2404.85
2010	2837.99	3022.86	5860.86	1245.7	1835.8	3081.5	2779.36
2011	3434.30	3181.12	6615.42	1520	1472.4	2992.4	3623.02
2012	4608.25	2820.41	7428.66	1894.05	1561.6	3455.65	3973.01
2013	4335.61	2544.20	6879.82	2201.1	1615.9	3820	3059.82
2014	4714.45	2941.71	7656.16	2640.45	1577.73	4218.18	3437.98
2015	4972.27	3885.78	8858.05	2465.71	1722.94	4188.65	-4669.4
2016	4807.33	3176.84	7984.17	2722.68	1682.55	4405.23	-3578.94
2017	4591.84	2291.37	6883.21	2845.37	2200.12	5045.49	-1837.72

المصدر: من اعداد الطلبة بناءا على المعطيات

من خلال الجدول السابق، يمكن ملاحظة الارتفاع الهائل والمستمر في حجم العجز الموازني، حيث بلغ سنة 2015 ما مقداره 4669.4 ألف مليار دينار جزائري وهو مهول، ليأخذ بعد ذلك فيتناقص ليضل في سنة 2016 إلى 357894 وفي سنة 2017 مبلغ 1837.72 ألف مليار دينار جزائري.

ثانيا: تأثير أسعار النفط على نفقات الميزانية العامة

ولمعرفة تطور النفقات العامة في الفترة الممتدة من سنة 2000– 2017 قمنا بإعداد الجدول رقم مع التركيز على إظهار تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

جدول(2–10): يوضح تطور النفقات العامة في الجزائر من (2000–2017) **الوحدة: مليار دج**

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	مجموع النفقات
2000	965.32	290.23	1255.55
2001	836.29	415.5	1251.79
2002	1050.16	509.67	1559.83
2003	1097.38	613.72	1711.1
2004	1200.00	720	120720
2005	1200.00	750	120750
2006	1283.44	1347.98	2631.42
2007	1574.94	2048.81	3623.75
2008	2017.96	2304.89	4322.85
2009	2593.74	2597.71	5191.45
2010	2837.99	3022.86	5860.85
2011	3434.30	3181.12	6615.42
2012	4608.25	2820.41	7428.66
2013	4335.61	2544.20	6.879.81
2014	4714.45	2941.71	7656.16
2015	4972.27	3885.78	8858.05
2016	4807.33	3176.84	7.984.17
2017	4591.84	2291.37	6.883.21

المصدر: من اعداد الطلبة انطلاقا من قانون المالية الخاص بسنتي (2000–2017)

تميزت السياسة الانفاقية في الجزائر خلال الفترة (2006-2012) نمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته سواء تعلق الأمر بنفقات التسيير أو نفقات التجهيز، وهو ما يمكن أن نطلق على تسميته بالسياسة الانفاقية التوسعية، وقد ارتبط نمو الإنفاق العام وتصاعد معدلاته في السنوات الأخيرة في الجزائر ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عاشتها الجزائر خلال هذه الفترة ، وهو ما يتجلى كذلك بالتوسع الظاهر والكبير في الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية الملاحظ خلال هذه الفترة هو المبالغ الكبيرة لنفقات التسيير حيث نجد أن نسبة هذه الأخيرة بلغت ما يقارب 62.03% من إجمالي النفقات ووصلت نسبتها إلى52.02% سنة 2011 في حين وصلت نسبتها إلى 48.37 % سنة 2012، وبلغت سنة 2009 ما نسبته 49.96%، وهي كلها نسب جد معتبرة تدل على المبالغ الكبيرة المرصودة لمثل هذا النوع من النفقات ساهمت في ارتفاعها الزيادات الكبيرة المرصودة لأجور الموظفين والعمال فعلى سبيل المثال بلغت كتلة الأجور المرصودة لصالح العمال والموظفين بعنوان سنة 2012 ما قيمته 2850 مليار دج وهو ما يدل على أن أجور الموظفين تشكل لوحدها ما نسبته 61.8% من نفقات التسيير والتجهيز.

وقدر إجمالي نفقات مشروع ميزانية 2017 بـ 6883.2 مليار دج يتراجع بنسبة 17% مقارنة مع موازنة 2016 التي ستبلغ 7000 مليار دج حيث يلاحظ تراجعا في نفقات التجهيز بـ 8.4% فيما سيرتفع نفقات تسيير بـ2 % ليستقر عند 4591.8 مليار دج بزيادة قدرها 9.18 مليار دج مقارنة مع 4500 مليار دج في2016.[1]

جدول (2-11): يبين الإجراءات المتخذة في جانب نفقات التجهيز

عمليات التجهيز	تعليمات السيد الوزير الأول
عمليات التجهيز العمومي المتعلقة بإنجاز الهياكل القاعدية الغير منطلقة	مجمدة باستثناء ترخيص
عمليات التجهيز المتعلقة بالصيانة، إعادة الاعتبار تصليح تهيئة، ترميم الهياكل القاعدية الموجودة	الصيانة: غير معنية بالتجميد إعادة الاعتبار، التصليح: تدرس حالة بحالة التهيئة والموسعة: معنية بالتجميد
عمليات التجهيز التي انطلقت بها الأشغال التي كانت صفقاتها محل فسخ	تعالج حالة بحالة

[1] قنادزة جميلة، **الجباية البترولية في الجزئر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير في المالية العامة جامعة تلمسان، 2011 ص: 53.

العمليات المرتبطة بإنجاز المشاريع التي أنهت دراستها	تجمد المشاريع مع تسديد الدراسات
عمليات اقتناء اللوازم والتجهيزات لفائدة الهياكل القاعدية المستلمة حديثا أو في طور الإنجاز	غير مجمدة، حسب أولويات القطاع والغلاف المالي المخصص
العمليات المتعلقة بالدراسة	الدراسة المسبقة للمشاريع: المجمدة دراسات ذات فائدة عمومية (إحصاء....): غير معنية بالتجميد.
العمليات الخاصة بالخدمات	تعالج وتدرس حالة بحالة
تخصيصات جغرافية	معنية بالتجميد
تخصيصات تقنية	غير معنية
السيارات الإدارية	تجميد باستثناء ترخيص
مشاريع الصفقات العمومية المتعلقة باقتناء السيارات مؤشر عليها من لجنة الصفقات المختصة قبل صدور تعليمات الوزير الأول.	الصفقات المبلغة: تدرس حالة بحالة الصفقات غير المبلغة: تجمد باستثناء سيارات التدخل التي تدرس حالة بحالة

عمليات التجهيز	**تعليمات السيد الوزير الأول**
قطاع "06" تربية تكوين قطاع فرعي 62 تربية (البرنامج القطاع غير ممركز)	كل المشاريع غير المحددة في قائمة من طرف الوزير الأول كانت محل أمر بالعمل غير معنية بالتجميد
البناءات المدرسية	تعليمات أعطت إلى قطاع السكن التربية، الداخلية من أجل تحديد قائمة المشاريع للدخول الاجتماعي 2016-2017، تقدم إلى الوزير الأول عمليات التصليح، إعادة الاعتبار الصيانة، هياكل القاعدية المدرسية الموجودة غير معنية بالتجميد.

عمليات التجهيز	**تعليمات السيد الوزير الأول**
عمليات التجهيز الممولة ذاتيا بميزانيات البلديات وميزانيات الولايات وصندوق التضامن	غير معنية بالتجميد باستثناء السيارات الإدارية يطبق عليها التجميد مثل ميزانية الدولة

عمليات التجهيز	تعليمات السيد الوزير الأول
قطاع 08 السكن القطاع الفرعي 81 تهيئة وتعمير الفصل 711 دراسات عامة للتعمير والسكن والتجهيز الفصل 721 تهيئة حضرية كبرى	غير معنية بالتجميد بما فيها السقي

المصدر: من اعداد الطلبة انطلاقا من وثيقة من وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية تحت رقم: 0005728 بتاريخ 20 اكتوبر 2015.

شكل(2-7): يوضح تغيرات نفقات التسيير وتجهيز سنتي (2000-2017)

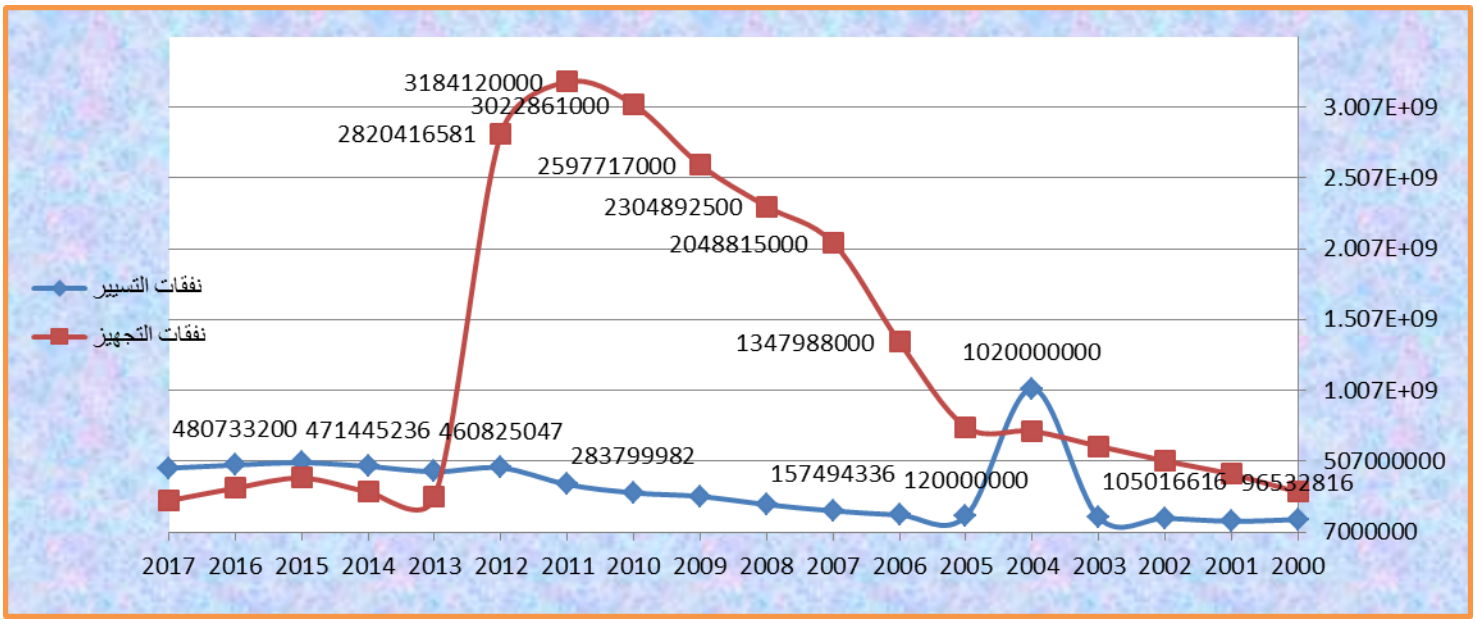

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على معطيات الجدول السابق .

المبحث الثالث: الحلول المقترحة والبدائل لمواجهة انخفاض أسعار النفط في الجزائر

نهدف من خلال هذا المبحث الى اكتشاف الحلول المقترحة على المستوى القصير والمتوسط لمواجهة تقلبات اسعار البترول، والحلول الاستراتيجية المقترحة على المدى الطويل لتنويع إيرادات خزينة الدولة، وسوف نتطرق الى معرفة البدائل والاستراتيجيات لمواجهة انهيار النفط على الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: الحلول المقترحة على المستوى القصير ومتوسط لمواجهة تقلبات أسعار البترول

كان من الأجدر خلال 15 سنة السابقة من البحبوحة المالية وضع آليات للحد من الارتفاع المتسارع للنفقات العامة كتنويع مصادر الإيرادات العامة، وقف نزيف العملة الصعبة .... بغرض استدراك الوضع عن طريق ما يلي:

أولا: إعادة النظر في تركيبة النفقات العام[1]

على الرغم من أن نفقات التجهيز لا يمكن مراجعتها لأنها ترتبط بمعدلات النمو وكذا مساهمتها المباشرة في خلق القيمة المضافة، إلا أنه يمكن إعادة النظر في نفقات التسيير التي تحتوي على فصول خاصة ببعض الوزارات التي يمكن إعادة دراستها في الوقت الحاضر، من بين الوزارات التي يمكن مراجعة نفقاتها يمكن ذكرها:

– قامت الحكومات المتعاقبة في الجزائر على إنجاز ما متوسطه 200000 سكن سنويا، أكثر من نصف هذا العدد مدعم كليا وفق ما يسمى بالسكن الاجتماعي، ما تبقى أغلبيته عبارة عن سكنات منجزة في إطار صيغ متنوعة مدعمة تدعيما جزئيا ... تبقى الجزائر الدولة الوحيدة في العالم التي توفر سكنات للطبقات المتدنية بشكل مجاني كما تبقى المبالغ الموجهة لبناء السكنات الاجتماعية وتدعيم بناء السكنات بالصيغ الأخرى تتعدى 10 ملايير دولار سنويا، يمطن اقتصاد أكثر من نصف هذا المبلغ حالة إصلاح القوانين والتشريعات المرتبطة بالسكن، ولاسيما المرتبطة بالتأجير والاستئجار نظرا للعدد الهائل من السكنات الموزعة والمغلقة من طرف المستفدين منها.

– تشير الأرقام المرتبطة بتمويل التظاهرات الدولية التي تسهر على رعايتها وزارة الثقافة خلال السنوات السابقة مايلي: 100 مليون يورو لتمويل التظاهرة الأفريقية، 5.4 مليار دينار ما يعادل 54 مليون يورو من أجل تمويل تظاهرة الجزائر العاصمة عاصمة الثقافة الإسلامية، 10ملايير دينار أي ما يعادل 100 مليون

[1] نصر الدين عيساوي،مرجع سبق ذكره، ص: 39..

يورو لتمويل تظاهر تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية، وأكثر من ذلك الغلاف المالي لتمويل قسنطينة عاصمة الثقافة العربية لسنة 2015[1]. إن اقتصاد مثل هذه المبالغ كفيل بتمويل مشاريع منتجة على المدى الطويل تعود بالمنفعة على الدولة والمواطن.

ثانيا: إعادة النظر في التركيبة الإيرادات العامة

هناك 50000 مستورد في الجزائر مصرح بهم، 100000 مؤسسة خدماتية بالإضافة إلى عدد لا متناهي من التجار غير الرسميين، بمراجعة هذه الأرقام يمكن وضع استراتيجية للرفع من الإيرادات العامة للدولة وتخفيف الضغط على الجباية البترولية، يمكن الرفع وتنويع من الإيرادات العامة من خلال إعادة النظر في العناصر التالية:

– هناك 50000 مستورد في الجزائر ينشطون خلال 10 سنوات سابقة، يقومون باستيراد منتجات مصنعة بمقدار30 إلى 40 مليار دولار، حيث يقومون بشراء العملة الصعبة من البنوك الجزائرية بسعر محدد إداريا بغض النظر عن النوعية هذه المنتجات المصنعة ومطابقتها مع الاحتياجات الحقيقية للمواطنين، رقم اعمال هؤلاء المستوردين يتعدى أحيانا 350 مليار دولار مع تحقيق هامش ربح صافي يتعدى 30 مليار دولار من دون خلق فعلي للثروة[2]، يمكن للدولة أن تستفيد من بيع العملة الصعبة بالأسعار المحدد إداري لتحقيق إعادة توزيع الدخل على كل المواطنين من خلال إدراج رسوم عند بيع العملة الصعبة، إصلاح النظام الجبائي لاسيما الرفع من حجم الضرائب المحصلة على المنتجات المصنعة المستورد لغرض إعادة بيعها على طبيعتها، تحقيق هذين الشرطين كفيل بدعم خزينة الدولة وبشكل متزايد وهو كفيل بتعويض انكماش الجباية الضريبية في السنوات المقبلة، فيما يلي شكل بياني يربط العلاقة بين حجم العوائد النفطية وحجم الإيرادات في الأربع سنوات الأخيرة.

[1] Safia Berkouk ،op-citM:p10.

[2] نصر الدين عيساوي، المرجع السابق، ص:40.

شكل رقم (2-8): تطور العوائد النفطية وحجم الواردات إلى السوق الجزائري في الفترة 2011-2014

الوحدة بالمليار

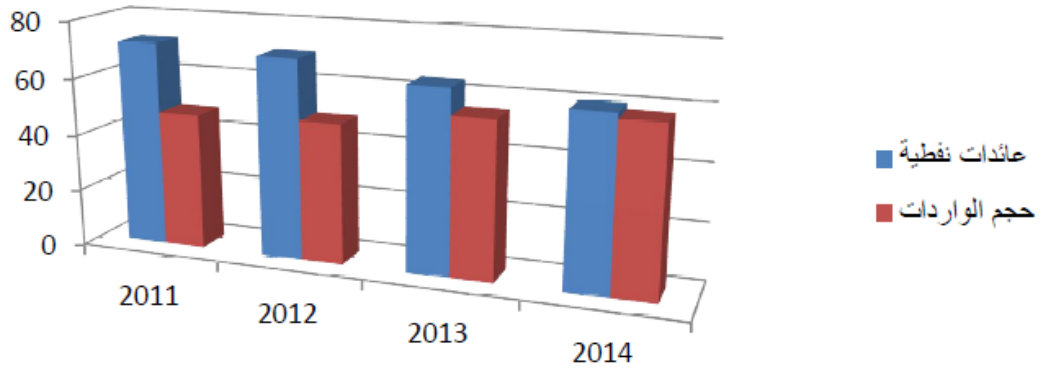

Source: ministère de finance, Sonatrach, APS

- يجب التفرقة بين النشاط المسموح به غير المصرح به والنشاط الممنوع، بالنسبة للنوع الأول والذي يغطي حصة الأسد في الاقتصاد غير الرسمي، فيجب وضع الآليات الكفيلة بوضعه في قالب رسمي لأن محاربته تكلف خزينة الدولة أموال طائلة، والتجارب أظهرت فشل هذه الوسيلة نظرا لإستفحال هذه الظاهرة من سنة لأخرى، تشير الدراسات النشاط غير المصرح به يمكن أ يدعم خزينة الدولة بأكثر من 10 ملايير دولار سنويا، وهو مبلغ ضخم يمكن أن يعوض انهيار أسعار البترول.

- بالنسبة لقطاع الخدمات والذي كان حكرا على الدولة لوقت غير بعيد، تم لتخلي على هذا القطاع شيئا فشيئا، فاسحا المجال لما يقارب 100000 مؤسسة تنشط في هذا القطاع، تكمن الإشكالية في هذا القطاع في صعوبة التحقق من الوعاء الضريبي المصرح به، وخير دليل على ذلك التصريحات الكاذبة لشرطة جيزي خلال أكثر ممن 10 سنوات، إن وضع الميكانيزمات اللازمة لمراقبة نشاط هذا النوع من المؤسسات، طفيل بدعم خزينة الدولة من الإيرادات العامة.

ثالثا- إعادة النظر في حجم التحويلات الاجتماعية وتطورها

إن الاقتصاد الريعي والبحبوحة المالية التي شهدتها الجزائر خلال أكثر من عقد من الزمن قد كرسا توزيع الدخول من دون إنتاجية مقابلة، التي شملت كل شرائح العمال وفي مختلف المجالات، كان آخرها إلغاء المادة 87 مكرر التي مست أكثر من 4 ملايين عامل في القطاع العام والخاص، هذا الإجراء وإن كان وراءه توجه اجتماعي لتحسين القدرة الشرائية للمواطنين، إلا أنه كان غير مدروس من ناحية امتداده الزمني واحتمال انكماش عائدات الدولة النفطية بفعل انخفاض أسعار البترول، يشير الخبراء ان اول زلزال سيمس

خزينة الدول سيكون بفعل الزيادة المقررة في الأجور المتدنية من إلغاء المادة 87 مكرر، بداية من 1 جانفي من سنة 2015 التي ستكلف خزينة الدولة أكثر من 4 ملايير دولار سنويا.

يقدر عدد الأجراء في الجزائر سنة 2013 حسب الديوان الوطني للإحصاء 7393000 أجير منهم 3785000 دائم وباقي العدد عبارة عن عمال مؤقتين، مجموع التحويلات الاجتماعية المتمثلة في الكتلة الأجرية لهؤلاء العمال وصلت في نفس السنة 54.98 مليار دولار، الجزء الأكبر يعود بالطبع للوظيف العمومي، وهو ما يمثل 30.93% من الناتج الداخلي الخام في نفس السنة، مع بقاء المطالب المستمرة لرفع من قيمة الأجور، في ظل انكماش القدرة الشرائية المستمرة للمواطنين، يتوقع الخبراء ارتفاع الكتلة الأجرية السنوية بعد سنة 2015 بين9 و11 مليار دولار سويا[1]، يبقى التساؤل: هل بإمكان خزينة الدولة الالتزام بهذه التحويلات الاجتماعية حالة استمرار أسعار البترول من الانخفاض؟

رابعا- إعادة النظر في سياسة الدعم المعممة

تشير الاحصائيات أن سياسة الدعم غير الموجهة للطبقات المعوزة أي المعممة تكلف خزينة الدولة حوالي 25 مليار دولار سنة 2013، موجهة لدعم السلع ذات الاستهلاك الواسع مثل المحروقات والمشتقات البترولية، المواد الغذائية، الأدوية...حيث وصل حجم استيراد المواد الغذائية سنة 2014 مبلغ 12 مليار دولار وسيبلغ 14 مليار سنة 2015، يضاف إلى ذلك المبلغ 2 مليار دولار لاستيراد الادوية واللوازم الطبية المتوقعة لسنة 2014 [2]، ما يعاب على سياسة الدعم المعممة على كل المواطنين أنها مكلفة من جهة، ومن جهة أخرى لا تذهب إلى الطبقات المعوزة، بل تستفيد منها لطبقات الميسورة، من بين عيوب سياسة الدعم المعممة يمكن ذكر ما يلي:

- يشجع الدعم على زيادة استهلاك العائلات، حيث سجلنا بنهاية الفصل الثالث من سنة 2014 مبلغ 8.63 مليار دولار من المواد الغذائية المستوردة، بزيادة قدرها 18% بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الفارطة.
- يشجع الدعم على الإسراف وتبذير، حيث تعدى في بعض الايام 20 مليون رغيف خبز مرمي لاسيما في شهر رمضان.
- يشجع السعر المنخفض السلع المدعومة عملية تهريبها عبر الحدود إلى خارج الوطن.

[1] Kuider Boutaleb ،op-cit

[2] Chiffres du ministère du commerce et de la douane algérienne

– يشجع الدعم على تكسير الإنتاج الوطني، حيث أن هذا الإجراء يساهم بطريقة مباشرة في استنزاف العملة الأجنبية لاستيراد أدوية يتم إنتاجها وطنيا بأسعار في متناول المواطن الجزائري وبالعملة الوطنية.

خامسا– وضع حد لاستيراد السلع الكمالية والمقلدة

أن العيب ليس في الاستيراد في حد ذاته، بل في السلع التي يتم استيرادها والتي تلبي في بعض الأحيان أي حاجة حقيقة للمواطن، بل عبارة عن إجراء انتهازي للقدرة الشرائية الضعيفة للمواطن من أجل النصب عليه، بسلع قد يكون في بعض الاحيان عمرها أيام أو شهر من الاستعمال عوض سنوات، كما قد تكون مضرة بالصحة أو خطرة مثل ألعاب الأطفال أو الألبسة ....

تم سجيل سنة 2013 حوالي 55 مليار دولار من الواردات توزع حسب الشكل الموالي:

الشكل(2–9): توزع الواردات في الجزائر لسنة 2013

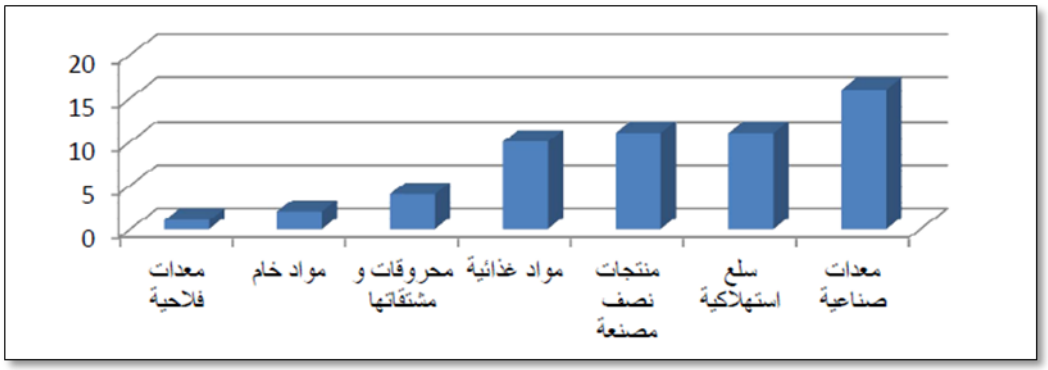

Source: CNIS

ما يؤخذ على الاستيراد في الجزائر والذي يمكن العمل على تغييره في القريب العاجل مايلي:

– يمكن لأي مستورد يملك العملة المحلية من الحصول على مقابلها بالعملة الأجنبية، واستيراد سلع من اي دولة في العالم.

– تباع العملة الصعبة بنفس السعر لمستورد المواد الخام أو لمستورد الشوكولا، هذا السعر لذي يجب إعادة دراسته لوضع رسوم على السلع المنتجة وطنيا أو تلك لتي تمس قدرات شرائية عالية .

بعدما عرجنا على الحلول التي يمكن تطبيقها في المدى القصير والمتوسط، سنحاول فيما يلي عرض الاستراتيجيات طويلة المدى للانتقال من الاقتصاد الريعي نحو اقتصاد التنوع.

المطلب الثاني: الحلول الاستراتيجية المقترحة على المدى الطويل لتنويع إيرادات خزينة الدولة

بعد سنوات من البحبوحة المالية التي عاشتها الجزائر خلال أكثر من عقد من الزمن، قد يهدد هذا الوضع متغيرين هما: انخفاض أسعار البترول وارتفاع حجم النفقات العامة للدولة، في ظل هذه المعطيات الجديدة وجب وضع استراتيجيات طويلة المدى للنهوض بقطاعات، وتغيير دفة الاهتمامات نحو أهداف يمكن من خلالها تخفيف الضغط على العائدات النفطية وتنويع مصادر الإيرادات العامة للدولة، من بين الحلول المقترحة على المدى الطويل يمكن ذكر ذكره مايلي:

أولا- إصلاح القطاع الزراعي و إعادة هيكلته

ما يمكن الحكم عليه بعد 50 سنة من الاستقلال هو تقهقر هذا القطاع من عشرية إلى أخرى، نظرا لعدة أسباب يمكن ذكر اهمها فيما يلي:

- غياب استراتيجية واضحة للنهوض بهذا القطاع بعيدا عن الدعم المادي والمالي المجه للمنتجين.
- تطور بطئ لهذا القطاع نظرا لاستمرار الاعتماد على الطرق التقليدية في الزراعة، التبعية إلى الخارج من ناحية استيراد البذور، بقاء العمل بالمساحات البور من سنة إلى أخرى .
- استمرارية غزو الإسمنت للمساحات الصالحة للزراعة على الرغم من صدور قوانين للحد من هذه الظاهرة
- غياب سياسة حقيقية لحماية الإنتاج الوطني في ظل السماح لاستيراد الخضر والفواكه.
- الاعتماد على الظروف الطبيعية في عملية سقي المساحات الكبرى خصوصا فيما يتعلق بالحبوب وبقاء إنتاج هذه الأخيرة رهينة للظروف الجوية الملائمة المتذبذبة من سنة إلى أخرى.

غم ذلك تبقى الزراعة في السنوات الأخيرة تسجل نموا مستمرا من ناحية الحجم بواقع 11.086 مليار دولار سنة، 2008 بعدما كانت 10.152 مليار دولار سنة 2007 أما نسبتها بالنسبة للناتج الداخلي الخام فهو في تقهقر مستمر حيث تم تسجيل 6.50% سنة 2008 بعدما كانت 7.60% سنة 2007 نظرا لارتفاع أكبر مكون للناتج الداخلي الخام المتمثل في الإنتاج النفطي [1].

كما تم تسجيل نمو للقطاع الزراعي في الفترة 2010-2014 بمعدل،11% علما أن مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام قد تعدت نسبة 9% في نفس الفترة، كما أن قيمة إنتاج القطاع في سنة 2014 تقدر بحوالي2761 مليار دينار مقابل 2550 مليار دينار في سنة 2013[2].

[1] IMF Country Report n° 11/40 ،February 2011.

[2] Chiffres du Ministère de l'Agriculture et du développement rural 2014.

يمكن النهوض بالقطاع الزراعي من خلال قرارات شجاعة وإرادة حقيقية من خلال إيجاد حلول للصعوبات التالية:

– حل مشكلة ملكية الأرض، التي مازالت محل نزاع بين العائلات بعد الاستقلال مباشرة و بعد الثورة الزراعية للسبعينات، قبل وضع أي إصلاح في هذا القطاع.

– صلاح القطاع البنكي عموما و البنوك الممولة للقطاع الزراعي خصوصا.

– تشجيع الشباب ومرافقتهم في استصلاح الأراضي في الهضاب العليا والمناطق الصحراوية والاستثمار في الصناعات التحويلية المرافقة لإنتاج المنطقة من خلال وضع عقود نجاعة.

– إعادة النظر في مدة الأراضي الممنوحة للاستغلال في إطار عقود الامتياز.

– وضع الأطر القانونية والإمكانيات المادية للمعاهد المتخصصة في تكوين الإطارات لقطاع البحث في القطاع الزراعي، للتنسيق مع المخابر الأجنبية والفلاحين لإنتاج البذور والسلالات الحيوية المحلية.

– وضع خريطة محلية تنظم وتحفز الفلاحين على التخصص في إنتاج مزروعات أثبتت التجارب على نجاحها في مناطق معية أكثر من مناطق أخرى، وضع جدول زمني لتنويع الزراعة في السنة التي كانت تترك في الأرضي بورا، من أجل الرفع من الإنتاج من دون إنهاك الأراضي.

ثانيا– إصلاح القطاع الصناعي وإعادة هيكلته

على الرغم من الإنجازات المحققة في عشرية السبعينات لاسيما في المكاسب المرتبطة بالصناعات الثقيلة، إلا أن تلك الإنجازات لم ترافقها استثمارات مماثلة خصوصا تلك المرتبطة بالصناعات الخفيفة من أجل تحقيق الترابط بين القطاعات، والتخلي تدريجيا على الاستيراد المكثف من الخارج، لم تتحقق هذه الأهداف نظرا لضعف الاستراتيجية التي وضعت في ذلك الوقت إلى غاية الآن للنهوض بهذا القطاع والمتمثلة عموما في الصعوبات التالية:

– لا يمكن للدولة أن تكون الممول والمسير للمشاريع الهدف من وراءها المردودية وتغطية الطلب الداخلي من خلال قرارات مركزية بعيدة عن المشاريع المنجزة، وقد أثبت التجارب على عدم قدرة الدولة في تسيير المشاريع التي من ورائها الربح لاسيما في قطاعات مثل (لسياحة، البناء و الأشغال العمومية ....).

– توجيه المستثمرين من القطاع الخاص نحو القطاعات التي تخدم مصلحة المستثمر والاقتصاد الوطني من خلال تحفيزات وتسهيلات للتوجه نحو الإنتاج عوض الاستيراد.

– قيام الدولة بالاستثمار في المشاريع التي لم تجلب المستثمرين الخواص لاسيما تلك التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة، ثم فتح رأسمالها في البورصة لتمويل ملكيتها تدريجيا للقطع الخاص.

– توسع الصناعات المرافقة للإنتاج النفطي، فالخبرة المتراكمة منذ اكثر من 40 سنة كفيلة ببناء مصانع لتحويل المحروقات ومشتقاتها لاسيما تلك المستوردة من الخارج، للجزائر الإمكانيات اللازمة لبناء مركبات لإنتاج الديزل والزيوت بأقل من 3.5 مليار دولار و اقتصاد هذه النفقات السنوية الناتجة عن استيرادها.

– الاقتداء بالقطاع الصيدلاني كنموذج للاستثمار، من خلال وضع دفتر الشروط لمستوردين لسلع من الخارج على إنتاجها محليا من خلال شركات رأسمالها جزائري، أجنبي و مختلط.

– إعادة النظر في القاعدة 51/49% من خلال اقتصارها على بعض القطاعات الاستراتيجية فقط وتغليب العلاقة تكلفة/ منفعة عن القرارات الأخرى.

– العمل على إصلاح القطاع البنكي المرافق للقطاع الصناعي، الذي يمكن من خلاله توجيه القروض الاستثمارية للإنتاج وليس للاستيراد.

ثالثا– الاستفادة من الإنجازات الكبرى

تميزت السنوات الأخيرة بكثرة المشاريع المخططة والمنجزة، لاسيما تلك المتعلقة بالطرقات والأشغال العمومية والمشاريع السكنية الضخمة التي بلغت في المتوسط 200000 سكن منجز سنويا، يمكن للدولة الاستفادة من هذه المشاريع لأجل تمويل مشاريع مماثلة حالة احترام أجال التسليم من جهة، ومن جهة أخرى انتهاز أقرب فرصة لبدأ تشغيلها بغرض تقليص التكاليف الثابتة، وتزويد خزينة الدولة بالإيرادات اللازمة لتمويل نفقاتها العامة، يمكن ذكر في هذا الصدد الطريق السيار شرق غرب، الذي بإمكانه تحصيل إيرادات يومية تصل إلى 100000 دولار نتيجة استقبال 100000 سيارة تسير في المتوسط 100 كلم، بسعر 1 دج للكيلومتر الواحد، هنا دون حساب الإيرادات المتأتية من استغلال الخدمات المرفقة لاستغلال هذا الطريق السريع، كما يمكن استغلال أماكن ركن السيارات في المدن الكبرى لخلق مناصب شغل من جهة ومن جهة أخرى تزويد خزينة الدولة بإيرادات يومية متجددة .

رابعا– احتواء الاقتصاد غير الرسمي ومحاربة الغش الضريبي

تشير الإحصائيات أن هناك أكثر من 8000 مليار دينار أي حوالي 80 مليار دولار إلى غاية سنة 2012 لم تجبى من طرف مصلحة الضرائب، أما الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان قد حدد هذا المبلغ بـ

5000 مليار دينار أي ما يعادل 50 مليار دولار[1]، يعتبر هذا الحجم من الأموال الناتج عن التهرب الضريبي بالضخم، نظرا لإمكانية تخفيفه الضغط عن الجباية البترولية من جهة، من جهة أخرى لتحقيق العدالة الاجتماعية و إعادة توزيع الدخل وجباية هذه المبالغ الضخمة ومحاربة التهرب والغش الضريبيان يستدعي إعادة هيكلة النظام الضريبي في الجزائر، من خلال وضع أسس التصريح الشخصي للضريبة الذي أصبح يطبق على نطاق واسع في أغلب دول العالم، والذي يحمل المسؤولية على المصرح وتبعات التصريح الكاذب من جهة، ومن جهة أخرى لا يستدعي نفقات عمومية كبيرة لتطبيق مثل هذا الإجراء.

خامسا– إعادة بعث السياحة المحلية

إعادة تنظيم السياحة المحلية يمر من خلل وضع استراتيجية تأخذ بعين الاعتبار المكسب المحققة في مرحلة الستينات والسبعينات في السياحة الجزائرية، تحليل نقاط القوة وضعف في التجارب المطبقة من طرف دول الجوار لاسيما تونس و المغرب، أخذ العبر من التجارب السابقة يضاف إلى ذلك إجراءات تنظيمية وتحفيزية يمكن ذكرها فيما يلي:

– استعمال وسائل الإعلام الثقيلة للترويج للسياحة المحلية لاسيما القنوات الفضائية.

– استعمال المكاتب الدبلوماسية في الخارج كوسيلة لترويج السياحة المحلية في كل دول العالم.

– تحفيز الوكالات السياحية على المشاركة في الصالونات الدولية للترويج السياحي المحلي.

– وضع تحفيزات للوكالات السياحية بالتنسيق مع شركات النقل الجوية، البحرية والبرية من أجل وضع البرامج السياحية، تنظيم المواسم السياحية، تحديد الأسعار وتخفيضات.

– خلق مكاتب للصيرفة لمحاربة السوق الموازية للصرف.

سادسا– إعادة النظر في تمويل المؤسسات الصغيرة ومتوسطة ومشاريع تشغيل الشباب

وضعت الحكومات المتعاقبة عموما والوزارة الوصية خصوصا ميكانيزمات لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق مجموعة من الصيغ (ANSEJ، ANGEM، CNAC) وكذا الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار (ANDI) إلا أن هذه التنظيمات حققت نتائج إيجابية و أظهرت نقائض يمكن مراجعتها دوريا بغرض تحسينها، تقييم نتائج السنوات السابقة عبارة عن ضرورة لإعادة تنظيم وهيكلة هذه التنظيمات لتحسين الأداء، على الرغم من ارتفاع المشاريع الممولة من طرف التنظيمات، لاسيما الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل

[1] Yacine Yani ،contribution parue dans le quotidien Actujourd'hui ،du 28 décembre 2014

الشباب (ANSEJ) ، حيث سجلنا في 2011 ما يعادل 1983124 مشروع وقد ارتفعت المشاريع الممولة في سنة 2012 إلى249147 مشروع، أما في النصف الأول من سنة 2013 فقد سجلنا 270288 مشروع، مجموع المبالغ المنفقة لتمويل هذه المشاريع من 1997 إلى نصف الأول من سنة 2013 تعدى767 مليار دينار أي حوالي 8 ملايير دولار في شكل تمويل ثنائي أو ثلاثي[1]، ما يمكن قوله في هذا الصدد أن جل هذه المشاريع تركزت في مجال الخدمات التي لا تمتص يد عاملة كثيفة بالإضافة إلى أن بعض الإحصائيات تشير إلى فشل أكثر من ربع المشاريع، نظرا لغياب المرافقة المقاولتية والمراقبة التي تحتاجها المؤسسات حديثة النشأة، يضاف إلى ذلك غياب رؤية استراتيجية لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى مصاف الكبار، من خلال تحفيزات خاصة للحصول على الصفقات العمومية، منح قروض لتمويل المشاريع الكبرى.

سابعا– إعادة النظر في العلاقات الاقتصادية مع دول الجوار

يمكن اعتبار دول الجوار كأول نافذة للدولة على الخارج، كما تعتبر حدود الدولة على جيرانها صدر للتبادلات الاقتصادية وعبور الأشخاص دخولا وخروجا، التي تتم عبر منافذ رسمية يمكن من خلالها مراقبة تدفق السلع والأشخاص من جهة، ومن جهة أخرى تحصيل لحقوق لدولة الجمركية والضريبة تجاه الخدمات المقدمة إن غلق الحدود لأسباب سياسية مثل ما هو جار مع المغرب من شأنه تضييع فرص كثيرة كالتالي:

– تبادل منتجات زراعية وحيوانية عبر الطريق البري دون اللجوء إلى استعمال العملة الصعبة.

– الحصول على عائدات جمركية وضريبة، من خلال تبادل السلع و انتقال الأشخاص.

– مراقبة تنقل السلع والخدمات وتفويت الفرصة على المهربين والتنقل غير المشروع للأشخاص.

– تنمية المناطق الحدودية من خلال مشاريع مشتركة بين الدولتين.

و يمكن للجزائر أن تواجه انهيار أسعار النفط عبر ثلاثة قطاعات أساسية وهي الفلاحة الصناعة والسياحة التي تمثل عصب اقتصاد أي دولة في العالم بما فيها الجزائر لما لها دور أساسي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، بحيث يمكن تبيان مكانة القطاعات الثلاثة في الاقتصاد الجزائري من خلال الجدول التالي الذي يبين مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية الثلاثة في الناتج المحلي الخام.

[1] Bulletin des informations et des statistiques sur les PME ،Ministère des industries et des

جدول(2-12): يبين توزيع PIB على القطاعات الثلاثة خلال الفترة (2009-2012)

القطاعات	الفلاحة		الصناعة		السياحة	
السنوات	مليار دج	النسبة %	مليار دج	النسبة %	مليار دج	النسبة %
2009	931.3	9.3	570	3.5	138.11	0.23
2010	1015.3	8.5	617.4	5	247.81	0.42
2011	1183.2	8.1	663.8	3.4	370.6	1.3
2012	1421.7	9	728.6	4.6	489.65	2

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر 2014/2013.

نلاحظ من خلال الجدول أن القطاعات الاقتصادية الثلاثة لا تساهم بالقسط الكبير في الناتج المحلي الخام فقطاع الزراعة يعرف تذبذبا بحيث لم تتجاوز نسبة مساهمته PIB هو10 بالمائة والقطاع الصناعي الذي يعرف جمودا في نسبة مساهمته PIB حيث لم تتعدى 5 بالمائة، والقطاع السياحي الذي يكاد لا يكون له أي أثر في مساهمته في PIB حيث لم يتعدى 1 بالمائة خلال سنوات 2009 و2010 وهذا يفسر لغياب الاهتمام الحكومي لهذا القطاعات بالرغم بعض الإصلاحات من خلال المخططات الخماسية إلا أن أغلب هذه الاستثمارات موجه لقطاع المحروقات لأنه يعتبر القطاع الوحيد لتحقيق التنمية الإقتصادية المنشودة بالرغم أن الجزائر تملك مختلف المقومات الطبيعية والمالية والبشرية التي تخولها بان تكون هذه القطاعات الرئيسية في تعويض قطاع المحروقات بحيث لا بد على الحكومة الجزائرية من بذل المزيد من الجهود والإصلاحات من خلال:

رفع نسبة النمو في القطاع الفلاحي من 8 بالمائة حاليا إلى 25 بالمائة، حيث أن الجزائر تُهمل حالياً نحو مليون و200 ألف هكتار من الأراضي الصالحة للاستثمار الفلاحي بمناطق الهضاب العليا مؤكدا أن استغلال الأراضي الصالحة للزراعة يتم بإنشاء الهياكل القاعدية من طرق وكهرباء وآبار.

- رفع نسبة مساهمة القطاع الصناعي من 5 بالمائة إلى 15 بالمائة، من خلال الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيعها بهدف الوصول إلى أكثر من ألفين مؤسسة وطنية منتجة حقيقية خالقة للثروة، بحيث يجب على الحكومة الجزائرية تقديم التسهيلات المصرفية والجمركية اللازمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كي يصل إنتاجها إلى مستوى الجودة العالمية.

- الاهتمام بالقطاع السياحي بالجزائر لا يزال ساحة عذراء، حيث توجد في البلاد حوالي 1200 كلم من الشواطئ غير المستغلة سياحيا، بالإضافة إلى المناطق الصحراوية الشاسعة (الطاسيلي والهقار.....)[1]

المطلب الثالث: البدائل والاستراتيجيات لمواجهة انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

لقد تزايد الاهتمام بمصادر الطاقات المتجددة، التي أصبحت من أهم المواضيع الحديثة لاقتصاديات العالم الطاقوية، بعد عد الأزمات التي صحبت التغيرات في أسعار الطاقة الأحفورية (البترول والغاز) على غرار التلوث الذي تسببت به والنضوب التي تؤول إليه.

وتولي الجزائر كغيرها من الدول أهمية بالغة للطاقة الخضراء خاصة منها الطاقة الشمسية، لما تتوفر عليه من أعلى حقول التشمس بالعالم، وهذا بإطلاق جملة من المشاريع الكبرى لتطوير الطاقات المتجددة وتحقيق التنمية المستدامة، سنحاول من خلال هذه الدراسة التعرف على واقع الطاقة الأحفورية والطاقة المتجددة في الجزائر، وإمكانية إحلال هذه الأخيرة مكان المحروقات مستقبلا.

أولا- واقع الطاقة الأحفورية في الجزائر

تعد الطاقة الأحفورية الركيزة الأساسية لقطاع الطاقة في الجزائر، باعتبار النفط والغاز موردين استراتيجيين يحققان عوائد مالية كبيرة ويشكلان المصدر الأساسي لتوفير العملة الصعبة، كذلك يعول على هذه الطاقة .

لدفع عجلة النمو في شتى المجالات فبرامج التنمية مرتبطة بتطور الكميات المنتجة من المحروقات وعلى ارتفاع أسعارها دوليا [2].

1- مفهوم الطاقة المتجددة:

الطاقة المتجددة هي عبارة عن مصادر طبيعة دائمة وغير ناضبة ومتوفرة في الطبيعة سواء أكانت محدودة أو غير محدودة، ولكنها متجددة باستمرار، وهي تتميز بأنها نظيفة ولا ينتج عن استخدامها أي تلوث بيئي.[3]

---

[1] بوريش احمد،**تحليل اسباب وانعكاسات الازمة البترولية 2014 على الاقتصاد الجزائري وتداعياتها بين مخاطر انهيار اسعار النفط وحتمية ايجاد الحلول والبدائل**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار اسعار النفط على اقتصاديات المصدرة له،ص15.

2 شيماني وفاء، **مداخلة بعنوان آفاق الطاقة المتجددة كبديل للطاقة النافذة للجزائر**، المحور الخامس : بدائل النفط المخاطر والمنافع بديل الاقتصاد الريعي، ملتقى حول مستقبل الطاقة الخضراء كبديل للطاقة الاحفورية في الجزائر-كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير جامعة محمد البشير الابراهيمي – برج بوعريريج .

3 عمر الشريف، **استخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة – دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر**، اطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007، ص 22 .

2- مصادر الطاقات المتجددة او الدائمة في الجزائر:

يطلق هذا المصطلح على مصادر الطاقة التي لها صفة التجدد والديمومة، أي أن المخز ونها غير قابل للنفاذ بحكم الاستهلاك الدائم.

ويمكن تقسيم مصادر الطاقة إلى نوعين رئيسيين هما:

2-1- الطاقة المتجددة التقليدية (غير التجارية):

وتسمى بالطاقة العضوية، حيث يتم استخدام الكائنات العضوية لتوليد الطاقة، مثل النباتات عن طريق تمثيلها الضوئي يمكنها أن تكون طاقة تنتج وقودا يولد حرارة.[1]

2-2 - الطاقة المتجددة الجديدة

وتسمى كذلك بالطاقة الخضراء أو النظيفة: وذلك لخلوها من غاز ثاني أكسيد الكربون النيتروجين وأكسيد الكبريت وغيرها بكميات تفوق القدرة الاستيعابية الطبيعية للنظم الأيكولوجية والمسببة لتلوث الهواء وسخونة الارض وتغير المناخ وهي على انواع: [2]

2-2- 1- الطاقة الشمسية

تتمثل في ضوء المنبعث من الشمس في الحرارة الناتجة عنها، حيث استطاع الإنسان تسخيرهما منذ العصور القديمة، باستخدام مجموعة من وسائل التكنلوجيا التي تتطور باستمرار، وتقدر كمية الإشعاع الشمسي الواصلة إلى الأرض بـ1.3 كيلو واط/المتر المربع، وان حوالي 50% منها تنعكس في الفضاء و15% منها تنعكس على سطح الأرض و35% يمتص من قبل الهواء والماء والأتربة.[3]

✓ **خصائص الطاقة الشمسية**

- أكثر مصادر الطاقة الوفرة.
- توفر عنصر السيلكون المستعمل في توليد الكهرباء.
- سهولة تحويلها إلى مختلف أشكال الطاقة الأخرى.
- طاقة نظيف وغير ملوثة.[4]

1 فروحات حدة، **الطاقة المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر، مجلة الباحث، عدد11 /2012

2 نجاة النيش، **الطاقة والبيئة والتنمية المستديمة**، آفاق مستجدات، المعهد العربي للتخطيط، جوان 2001، الكويت .ص 13

3 امينة مخلفي، **النفط والطاقات المتجددة والغير متجددة**، مجلة الباحث العدد 2011/9، جامعة ورقلة ص 22 .

4 فتحيي احمد الخولي، **اقتصاديات النفط**، الطبعة الثانية، دار الحافظ للنشر والتوزيع، جدة، السعودية 1992، ص 105 .

✓ **واقع الطاقة الشمسية**

تسخر الجزائر بإمكانيات كبيرة من الطاقة المتجددة خاصة الطاقة الشمسية، نضرا لمساحتها وموقعها الجغرافي حيث تعتبر من أغنى الحقول الشمسية في العالم، حيث تقدر كمية الطاقة الواردة بـ5 كيلواط/سا/م^2 تصل إلى7 كيلواط/سا/م^2، وهو ما يتيح إشعاعا سنويا يجتاز 3000 كيلواط/سا/م^2، وهذا ما يعني أنها تسمح بتغطية 60 مرة احتياجات أروبا الغربية و4 مرات الاستهلاك العالمي و5000 مرة الاستهلاك الوطني من الكهرباء وهذا حسب وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية.[1]

الحقل الشمسي التي تحضي به الجزائر بأزيد من 3000 ساعة شمسية هو الاهم في حوض البحر الأبيض المتوسط بحجم 169440 تيترا واط /سا/ سنويا، ويصل المعدل السنوي الطاقة الشمسية المستقبلة إلى 1700 كيلواط/سا/م^2 بالمناطق الساحلية والهضاب، بينما الصحراء فبمعدل 2650 كيلواط/سا/م^2.

وهذا ما سنوضحه في الجدول التالي:

جدول(2-13): امكانات الطاقة الشمسية في الجزائر حسب المناطق

المناطق	منطقة ساحلية	هضاب عليا	صحراء
المساحة	04	10	86
معدل مدة إشراق الشمس (ساعات/سنة)	2650	3000	3500
معدل الطاقة المحصل عليها (كيلو)	1700	1900	2650

المصدر: مداحي محمد، **الطاقات المتجددة كخير استراتيجي في ظل المسؤولية عن حماية البيئة** رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص مالية و اقتصاد دولي جامعة الشلف 2012/2011 ص 176.

يبين الجدول السابق أن الجزائر تتوفر على أهم الودائع الشمسية في العالم، إذ تصل مدة الإشعاع إلى أزيد من 2000سا/سنة وتفوق 3500سا/سنة في الصحراء، كذلك الطاقة المستقبلة في 1م^2 تساوي 5كيلواط ساعي أي ما يقارب 1700 كيلواط /م^2 /سنة في المنطقة الساحلية و 2650 كيلواط/م^2 /السنة في الصحراء.

[1] مزايا الطاقة الشمسية، **مجلة الطاقة والمناجم**، وزارة الطاقة والمناجم، العدد 8 جانفي 2008، الجزائر ص 113

✓ **مزايا استغلال الطاقة الشمسية في الجزائر:**

للطاقة الشمسية مزايا عدة نوجزها في النقاط التالية:

- الحفاظ على البيئة اذ تعد الطاقة الشمسية طاقة نظيفة صديقة للبيئة.
- امكانية انشاء مشاريع مستدامة تعتمد في طاقتها على الطاقة الشمسية غير الناضبة.
- تخفيف الضغط على الطلب من الطاقة النفطية.
- التخلص من التبعية الاقتصادية للدول المستوردة للنفط إذ أن الطاقة الشمسية لا تخضع لسيطرة النظم السياسية والدولية .
- التحرر من الهيمنة الاقتصادية لقطاع المحروقات.

وعلى الرغم من المايا التي يحظى بها استغلال هذي الطاقة فانه توجد معوقات لا يمكن تفاديها في الوقت الراهن اذا ان المنشآت اللازمة لتوليد الطاقة تحتاج مساحات كبيرة، كذلك مشكل كلفة بناء مشاريع الطاقة الشمسية المرتفعة، والتي تشمل الابحاث الضرورية واقامة التجهيزات لتوليد الطاقة الشمسية.

ومن بين اهم المشاكل التي تقف صوب انتاج هذه الطاقة هو تخزينها بصورة فعالة وكلفة التجهيزات الخاصة بهذه العملية .[1]

✓ **أهم المشاريع المرتقبة مستقبلا في مجال الطاقة الشمسية[2]:**

- مشروع المؤسسة الوطنية للصناعات الالكترونية (ENIE) لإنجاز مصنع لإنتاج الألواح الكهروضوئية بطاقة 500 كيلواط، 15% منها موجهة للسوق المحلي (مرتقب استلامه 2016).
- مشروع مجمع سيفيتال (CEVITAL) بالشراكة مع متعامل أجنبي لإنجاز مصنع لإنتاج الألواح الضوئية بطاقة 500 ميغاواط سنويا (قيد الإنشاء).
- مشروع أوراس سولار بشراكة جزائرية فرنسية لإنجاز مصنع لإنتاج الصفائح الكهروضوئية بطاقة 25 ميغاواط سنويا (حوالي 100صفيحة +كهروضوئية سنويا) بميزانية قدرات بـ10 مليون أورو.
- مشروع شركة Bergen Energy لصناعة البطاريات بولاية عين الدفلى كوحدة إنتاج ثانية بمليون بطارية سنويا، وتسعى لتغطية احتياجات السوق الوطنية سنة 2014 بنسبة 64%.

[1] شريف عمر، **الطاقة الشمسية وآثارها الاقتصادية في الجزائ**، مرجع سبق ذكره، ص :3 .
[2] وزارة الطاقة والمناجم، مديرية الطاقة الجديدة والمتجدد، 'دليل الطاقات المتجدد، الجزائر' 2007، ص :39 .

2-2-2- الطاقة المائية:

يعتبر الماء أحد المصادر المتجددة الطاقة والتي عرفها الإنسان منذ قديم الزمان، إذ عرفها في الإدارة العجلات والطواحين، وتتولد الطاقة المائية من خلال تدفق المياه من الشلالات وتلاطم أمواج البحر وسدود وغيرها من انسياب المياه من مكان إلى مكان اخر، والمياه مصدر مهم في إنتاج الكهرباء في تشكل حوالي 18% من إنتاج الكهرباء عالميا.[1]

ومن أهم خصائص الطاقة المائية هي: [2]

- متوفرة بكثرة ومجانية.
- من أرخص المصادر لتوليد الكهرباء.
- نظيفة وغير ملوثة للبيئة.
- تستعمل لتوليد الكهرباء.

2-2-3-الطاقة النووية:

الطاقة النووية هي الطاقة التي يتم توليدها عن طريق التحكم في تفاعلات انشطار أو اندماج الأنوية الذرية وهي طاقة تربط بين مكونات النواة أي بروتونات أو نيترونات، وهي تنتج نتيجة تكسر تلك الرابطة وتؤدي إلى إنتاج طاقة حرارية كبيرة جدا.[3]

ووفقا للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن نسبة الكهرباء المولد بواسطة الطاقة النووية تقدر بحوالي 16% من إنتاج الكهرباء في العالم (400 جيكا واط)، وتحتاج إلى 30 طن من اليورانيوم المخصب بنسبة 3% لتوليد جيكا واط واحد على مدار سنة واحدة في مفاعل الماء الخفيف.

2-2-4-الطاقة الهوائية (الرياح)

وهي طاقة تولد من تحريك الألواح الكبيرة المثبتة بأماكن معينة بفعل الهواء، فعندما تمر الريح على أذرع الألواح تخلف دفعة ديناميكية تتسبب في دورانها مما تشغل محركات خاصة تنتج بدورها الكهرباء و أصلها الشمس التي تؤدي إلى تسخينه مما يجعله يتصاعد إلى الأعلى تاركة وراءه فراغًا يتم ملؤه

[1] فروحات حدة، **الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مرجع سابق ذكره، ص: 150

[2] عبد الغني جغبالة، **اهمية الموارد الطاقوية في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ليسانس في اقتصاد وتسيير بترول، جامعة ورقلة 2012/2011، ص: 29 .

[3] عمر الشريف، مرجع سابق، ص: 29.

بالهواء البارد الذي ينساب كرياح، و أن 2% من أشعة الشمس الساقطة على الأرض تتحول إلى طاقة رياح.[1]

✓ **واقع طاقة الرياح في الجزائر**

تعتبر طاقة الرياح في الجزائر موردا هاما للطاقة بعد الطاقة الشمسية، إذ توضح خارطة سرعة الرياح إلى وجود ثماني مناطق شديدة الرياح قابلة لاحتضان تجهيزات توليد الطاقة من الرياح، وهي موزعة كالتالي منطقتان على الشريط الساحلي، ثلاث مناطق في الهضاب العليا وثلاث مناطق أخرى في الصحراء.[2]

✓ **مزايا استغلال طاقة الرياح:**

- طاقة محلية متجددة غير منتجة لغازات الاحتباس الحراري.
- سهولة تركيب التوربينات الهوائية.
- 95% من الأراضي المستخدمة كحقول الرياح يمكن استغلالها كمزارع أو مراعي، كما يمكن وضع التوربينات فوق المباني.

2-2-5- الطاقة الحرارية الجوفية:

تتوفر الجزائر على أكثر من 200 مصدر حرا ري تتمركز في الشمال الشرقي و الشمال الغربي للوطن تتجاوز درجة حرارتها 41° وترتفع إلى 98° في حمام المسخوطين بقالمة لتصل إلى 118° بسكرة، حيث يتم الحصول على أكثر من 12م^3 الثانية من الماء الساخن والذي تترا وح درجة حرارته بين 22و 98 درجة مؤوية و هو ما يسمح بإنشاء محطات لتوليد الكهرباء، الا انه لا يتم استغلالها حاليا سوى في تجفيف المنتجات الزراعية و تكييف البنايات إضافة الى تدفئة البيوت الزراعية و الاستشفاء بصفة أساسية و بالتالي اهدار إمكانات نظيفة لإنتاج الطاقة الكهربائية، كما تتوفر الجزائر على طبقة جوفية من المياه الحارة يحدها من الشمال بسكرة و من الجنوب عين صالح و من الغرب أدرار أما من الجهة الشرقية فإنها تمتد الى الحدود التونسية و تقدر درجة حرارتها حوالي 7 درجة مؤوية وبالتالي تشكل خزانا واسعا من حرارة الأرض الجوفية.[3]

---

[1] شعبان كاظيم خضير، **الطاقة وتلوث البيئة**، دار المسيرة، فلسفتها واساليب تخطيطها وادوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن2007 ص 95: .

[2] خريطة حقول الرياح بالجزائر http://www.cder.dz/spip.php?article1446 le 13/05/2015

[3] تركي عبد الرؤوف، **مكانة الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2013 /2014، ص: 166 .

3- خصائص مصادر الطاقة المتجددة

تتميز الطاقة المتجددة بمجموعة من الخصائص نذكر بعضها فيما يلي:

- أن مصادر الطاقة المتجدد رغم ديمومتها على المدى البعيد إلا أنها لا تتوفر بشكل منتظم طول الوقت وعلى مدار الساعة، فهي ليست مخزونا جاهزا نستعمل منه ما نشاء ومتى نشاء، فمصادر الطاقة البديلة تتوفر أو تختفي بشكل خارج قدرة الأنسان على التحكم فيها أو تحديد مقادير المتوفرة منها، فشدة الإشعاع الشمسي مثلا تختلف من وقت لآخر طول وقت شروقها، إضافة لاختلاف كمية الإشعاع حسب الأيام، إضافة إلى وجود عوامل تؤثر على درجة وصوله إلى الأرض كالغيوم، الأمطار، العواصف الرملية، وكمية بخار الماء...إلخ، وتنطبق نفس الفكرة على مصادر الطاقة البديلة الأخرى.
- تتوفر أشكال مختلفة من الطاقة في مصادر الطاقة البديلة الأمر الذي يتطلب استعمال تكنولوجيا ملائمة لكل شكل من الطاقة البديلة فالطاقة الشمسية هي طاقة الموجات الكهرومغناطيسية المكونة لأشعة الشمس وتتجسد على الأرض بعدة أشكال منها الضوء والحرارة أما الطاقة الهوائية ففي طاقة حركة الهواء نفسه و هي بذلك طاقة ميكانيكية وبالنسبة للطاقة في البحار والمحيطات فإنها طاقة حرارية لكن نتيجة لانخفاض درجات الحرارة في مياه البحار والمحيطات فان هذه الطاقة لا تستعمل حراريا بل يجري تحويلها إلى طاقة كهربائية.
- الطاقات المتجددة هي طاقة صديقة للبيئة فهي لا تساهم في تلوثها، هذه المشكلة التي تواجه الإنسان المعاصر وتبدو كأنها خارجة عن سيطرته وتهدد حياته وحضارته وذلك بسبب الاستغلال المفرط لمصادر الطاقة الملوثة.
- تعتبر الطاقات المتجددة مصدر غير قابل للنضوب وبلا مقابل مما يسهل انشاء المشاريع المستدامة التي تعتمد في انجازها على هذه الطاقة .

4- اهمية الطاقة المتجددة:

تحتل الطاقة المتجددة مكانة هامة، فهي فضلا عن انها متجددة وغير زائلة فهي ايضا طاقة صديقة للبيئة ويمكن ذكر اهمية الطاقة المتجددة في النقاط التالية:

- مصادر الطاقات المتجددة تعتبر مصادر طويلة الاجل ومتجددة ، وكذلك مجانية وذلك لا نها مرتبطة على وجه الخصوص بالشمس والرياح والمياه والمد والجزر والطاقات الصادرة عنها لذلك يتوقع ان تساهم في تلبية حاجات الإنسان من الطاقة وبنسبة عالية .
- تسمح عملية استغلال الطاقات المتجددة، بتوفير مردودات اقتصادية هامة، فقد أعطت التقييمات الاقتصادية لاستغلالها وبالخصوص منظومة الطاقة الشمسية مردود اقتصادي فعال، خاصة على المدى البعيد حيث أن مستخدم الطاقات المتجددة سوف يدفع مرة واحدة ثمن تركيب الأدوات الخاصة باستغلال الطاقات المتجددة سواء كانت ألواح الطاقة الشمسية أو توربينات طاقة الرياح، أو طاقة أخرى، وبالتالي سيتم الاستغناء عن الدفع الدوري لفواتير الاستهلاك ولا يتم صرف المال إلا في حالة الصيانة.
- تحسين فرص وصول خدمات الطاقة إلى المناطق البعيدة والنائية، حيث تسمح مثلا الطاقة الشمسية بتلبية احتياجات السكان سواء في مجال الطبخ أو تسخين المياه وكذلك الإنارة والتدفئة، وهو ما يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان في هذه المناطق ويوفر على الدول تكاليف إيصال أعمدة الكهرباء أو أنابيب الغاز.

5- برامج ومشاريع تطوير الطاقات المتجددة للفترة (2010-2030)

تعد الجزائر إحدى الدول التي اهتمت بالطاقات المتجددة وبصفة خصاصة الطاقة الشمسية، لما تملكه من قدرات هامة في هذا المجال، ولعل من أهمها وفرة المساحات الصحراوية المشمسة على مدار أيام السنة والتي تشكل 80% من المساحة الإجمالية وبالتالي فهي لا تعاني من مشكل لمساحة المطلوبة للألواح الشمسية

ومستلزماتها، وبهدف تطوير هذه الطاقة فقد أقرت مجموعة من البرامج بهدف تنمية استغلال الطاقة الشمسية كطاقة بديلة مستقبلا.

5-1- برنامج إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر للفترة 2030

وقامت الجزائر بإطلاق برنامج طموح لتطوير الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية للفترة 2030/2010 وتستند رؤية الحكومة الجزائرية على استراتيجية تتمحور حول تثمين الموارد التي لا تنضب، مثل الموارد الشمسية واستعمالها لتنويع مصادر الطاقة، ويهدف هذا البرنامج إلى تأسيس طاقة إنتاجية مقدرة بحوالي

22000 ميغاواط منها للاستهلاك المحلي، وبالتحديد لتغطية الطلب الوطني المتزايد على الكهرباء، وتوجه 10000 ميغاواط الباقية نحوى التصدير.

5-2 - آثار تطوير استخدام الطاقات المتجددة على الاقتصاد الوطني

5-2-1-على هيكل إنتاج الطاقة في آفاق 2030/2020

أن تجسد برنامج الكهرباء باستخدام الطاقات المتجددة سيكون له تأثير مباشر على مخطط الحظيرة الوطنية للكهرباء حيث أن دخول المحطات الشمسية الحرارية سيسمح لها بالمساهمة في تغطية نقاط الاستهلاك.

5-2-2- الاحتياجات المالية للبرنامج الوطني للطاقات المتجددة:

يتوقع أن تقدر التكلفة الإجمالية لبرنامج الكهرباء من الطاقات المتجددة في آفاق 2030/2020 حوالي 1493 مليار دج و 4377 مليار دج على التوالي.

5-2-3-اقتصاد المحروقات فيما يتعلق بالسوق الوطنية:

إن تطور حصة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقوية يؤدي بالنتيجة إلى تخفيض الاستهلاك الإجمالي المتراكم من الغاز الطبيعي بـ 10 مليار $م^3$ خلال الفترة (2020/2011) وبـ 37مليار $م^3$ للفترة (2030/2011) وعلى فإن الاستهلاك الإجمالي المتراكم من الغاز الطبيعي للفترتين (2020/2011) و (2030/2011) سيقدر بـ 151 مليار $م^3$ و 354 مليار $م^3$ في حالة حظيرة وطنية حرارية تقليدية من دون الطاقات المتجددة فيما سيبلغ 141مليارا $م^3$ و281مليار $م^3$ في حالة الحظيرة الوطنية الحرارية التقليدية بإدماج الطاقات المتجددة.

5-2-4-برنامج التصدير

إن الأهداف المحددة لتصدير الكهرباء تقوم بإنتاج 2000 ميغاواط تمثل 200 ميغاواط منها طاقة الرياح و 1800 ميغاواط عبارة عن طاقة شمسية حرارية قبل عام 2020 وكذا 10000 ميغاواط في آفاق 2030 منها 1000 ميغاواط من طاقة الرياح و9000 ميغاواط تمثل الطاقة الشمسية الحرارية.

6- تحديات الطاقة المتجددة في الجزائر

لازال برنامج الطاقات المتجددة 2030/2010 في الجزائر متعثرا رغم رصد الدولة له ميزانية تقدر بـ 120 مليار دولار وهذا بسبب وجود عراقيل ومشاكل كثيرة تعترض مسار هذا البرنامج نذكر منه:

- افتقاد ثقافة التخطيط المسبق من طرف المعنيين.
- نقص الإطارات من فنيين وتقنيين من أجل تطبيق تكنولوجيا الطاقة المتجددة، وهذا يحول دون انتشارها بشكل واسع، فهي تحتاج إلى دراسات وافية للقدرات المحلية في التصنيع.
- عدم كفاية الدعم المقدم لتطوير التكنولوجيا.
- الرسوم المرتفعة المفروضة على واردات تجهيزات الطاقات المتجددة.
- انعدام الهياكل الأساسية التصنيعية.
- ضعف الأولوية التي تولى لتطوير الطاقة المتجددة سواء من ناحية التخطيط أو من ناحية وضع سياسات العامة على المستوى الوطني.

ثانيا–النفط الصخري كمصدر من مصادر الطاقة البديلة الحديثة

الغاز الصخري هو أحد مصادر الطاقة الحديثة التي أحدثت ثورة في أسعار المحروقات بصفة عامة والغاز الطبيعي بصفة خاصة حيث أصبح مصدر الطاقة البديلة خصوصا في الولايات المتحدة وأروبا، كما أن اكتشافه هو السبب الرئيسي في انخفاض أسعار البترول حيث أن أمريكا استطاعت استغلال هذا الاكتشاف في دعم اقتصادها حتى بلغ إنتاج الغاز الصخري في عام 2008 نسبة 10% من مجموع كمية الغاز المنتجة.

1- تعريف الغاز الصخري

الغاز الصخري هو غاز يتشكل من أحجار تسمى الإردواز ويكون محبوسا بين طبقاتها ويتطلب لاستخراجه تقنيات معقدة للغاية كما يمكن أن يصل مجال الحفر عند التنقيب عليه إلى أكثر من ألف متر وطريقة الحفر تكون عمودية ثم تنحرف إلى أفقية كما يستخدم في تكسير الصخور التى يتواجد فيها الغاز الصخري مزيج من الماء ورمل ومواد كيميائية مع الضغط العالي ليتم تحرير الغاز واستغلاله[1].

2- أضرار ومخاطر الغاز الصخري

أجمع علماء البيئة أن الغاز الصخري يشكل كارثة على البيئة نظرا لكمية المواد الكيميائية التي تستخدم في تكسير الصخور كما يتسبب في الإهدار الكثير للمياه التي تستخدم في المزيج مع الرمل والكيمياويات

[1] غربي احمد، **الطاقات المتعددة للنفط " المخاطر والمنافع"** ملتقى بعنوان انعكاسات انهيار النفط على الاقتصاديات المصدرة له المخاطر والحلول، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير يومي 7-8 اكتوبر 2015

وكذلك يتسبب في تلوث المياه الجوفية، أما أخطر شيء هو وجود أبار لغاز البترول السام والمسبب للسرطان جانبا إلى أبار الغاز الصخري.

وعموما يمكن تقسيم مخاطر الغاز الصخري إلى مايلي:

- الحاجة لاستخدام كميات كبيرة من المياه.
- مخاطر التلوث.
- الاختراقات البصرية والضوضاء في مواقع الإنتاج وحولها.

يتطلب استخراج الغاز الصخري كميات أكبر من المياه مقارنة باستخراج الغاز التقليدي حيث يلزم البشر الواحد20–10 ألف متر مكعب من الماء لذا يجب أن يكون هنالك مورد مالي متوفر على مدار عملية التكسير التي تستمر حوالي الثلاثة أسابيع، لا تقع مكامن الغاز الصخري في المناطق وفيرة المياه في العالم عموما مثل الصين والمكسيك وجنوب إفريقيا والتي تحوى مواد كبيرة من الغاز الصخري القابل للاستخراج لكنها مقيدة بسبب الحاجة الشديدة للمياه هناك توجد 38% من موارد الغاز الصخري في مناطق جافة أو تحت مستويات عالية أو عالية جدا من الإجهاد المائي، هنالك أيضا 386 مليون نسمة يعيشون فوق الأراضي الحاوية على هذا الغاز، وفي هذه الأراضي ذاتها تشكل الزراعة المروية المستهلك الأكبر للمياه العذبة فيها.

تعد الجزائر اكبر منتج للغاز الطبيعي وثاني أكر منتج للنفط في أفريقيا وتحتل المرتبة عالميا بمخزونها من الغاز الصخري في بلد تستنزف فيه الزراعة 60% من المياه العذبة – الشحيحة اصلا كان لابد للجزائر من تحلية المياه وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي لاستخراج المخزون الهائل من الغاز الصخري.

وتصنف المخاطر البيئية عموما تبعا لمرحلة الاستخراج:

- تحضير الموقع: الذي يتضمن تنظيف الأرض والإنشاء / الخطر المحتمل: تدمير المواطن الطبيعة والتأثير بجودة المياه.
- الحفر: الذي يتضمن استخدام الإسمنت في تغليف البئر بالإضافة إلى احتمال تسرب الميثان إثناءه /الخطر المحتمل: تلوث الهواء والماء الجوفي.
- التكسير الذي يتضمن ضخ السائل المضغوط بما يحمله من كيماويات ثم ضخ مادة تبقى الصدوع مفتوحة/ الخطر المحتمل: استنزاف الموارد المائية في المنطقة والتأثير بنوعية الماء والهواء.

- تخزين سائل التكسير وإعادة امتصاصه: الذي يتضمن معالجة سائل التكسير وإلقاءه في الصرف الصحي / الخطر المحتمل: التأثير بجودة المياه السطحية.

من المآخذ أيضا مسألة التشوهات البصرية والضجيج الناتج عن التكسير، وفي المواقع فإن الناتج عن آبار الغاز الصخري أقل من آبار الغاز التقليدي لذلك كانت الحاجة دوما للمزيد من الآبار الأمر الذي يقلق راحة السكان في المناطق القريبة ويشوه مظهرها.

2- رد المؤيدين لاستخراج الغاز الصخري على الأضرار المحتملة

تدعى شركة توتال النفطية مراعاتها للمعايير البيئية إضافة إلى قواعد الإنتاج المستدام ومطالب السكان المحليين في مواقع الاستخراج عند اتخاذ أي قرار يتعلق بجدوى تطورات الغاز الصخري في المستقبل بالنسبة للاستخدام الكبير للمياه يمكن أثناء استخراج الغاز إعادة ما نسبته 20- 80% من الماء المستخدم خلال السنوات الأولى من الإنتاج لكن معالجة هذه المياه يبقى أمراً غير سهل بسبب الجزيئات الصلبة والهيدروكربونات و الأملاح المحمولة مع هذا الماء .يمكن بفضل تقنيات التحلية المتطورة إعادة استعمال ما يصل إلى 90% من هذه المياه كما يمكن أيضاً استخدام مياه البحر بدلاً من استتراف المياه العذبة.

إن التكسير الهيدروليكي لا ينطوي فقط على استتراف المياه المحلية بل على خطر تلوث المياه الجوفية أيضا وهنا يرد المدافعون عنه بوجوب الابتعاد عن مخازن هذه المياه خلال الحفر وضرورة تدعيم الآبار بشكل حلقي بالإسمنت أي صب الاسمنت بين الصخور وبطانة جدار البئر مما يمنع التلوث المحتمل.

أما عن المركبات الكيميائية المستخدمة فهي تبلغ 0.5% من كامل كمية السائل المحقون وهي مركبات عادية مثل تلك التي توجد في المنتجات المنزلية علاوةً على أن استخدامها يتم على عمق يزيد عن 1000 متر تحت مستوى طبقات المياه الجوفية كما تعمل الشركات على محاولة تقليص استخدام هذه المواد أو ايجاد بدائل لها من مصادر غذائية آمنة.

يؤرق التكسير الهيدروليكي الكثيرين أيضاً بسبب التلوث البصري والصوتي الذي يرافقه وهنا يتم تجميع الآبار معاً في عناقيد من 15- 10 بئراً ليتم حفرها انطلاقاً من منصة واحدة للحد من التشويه المكاني الذي يرافق الاستخراج وهي ذات التقنية المستخدمة بمنصات النفط ليتم حفرها انطلاقا من منصة واحدة للحد من التشويه المكاني.

أما عن الضوضاء الناتجة عن الحفر والتكسير فهي ستمر لبضعة أيام فقط لكل بئر ويمكن بناء حواجز لتخفيف الصوت في المناطق الحضرية كما يجري تطوير آلات حفر ووحدات تكسير هيدروليكي أقل صوتاً عموماً فإن عملية التكسير الهيدروليكي لفتح الصدوع تتم بإحداث هزات دقيقة داخل الصخرة المصدر بحركات تدعى" أفعال الزلزلة الدقيقة " وهي رغم قدرتها على إحداث الصدوع إلا أنه ليس بالإمكان الكشف عنها إلا بمقاييس حساسة جدا حيث تولد هزات تبلغ 2 إلى 3 درجات على مقياس ريشتر وفي أسوء الأحوال +0.5 درجة.

جدول(2-14): يبين ترتيب أكبر الدول احتياطا للغاز الصخري

الوحدة: تريليون مكعب

الدولة	الاحتياط من الغاز الصخري
1-الصين	1100
2- الأرجنتين	802
3-الجزائر	707
4الولايات المتحدة الأمريكية	665
5 كندا	573

Source: U.S Energy information administration ;2014 .

لكن الاعتماد على الغاز الصخري نتج عنه مجموعة من المشاكل و الآثار السلبية أهمها:

تلويث المياه الجوفية، خطرا على الأراضي وتعريضها على الزلازل، استهلاكها لكميات ضخمة من المياه التي يمكن استغلالها في الزراعة او عملية الشرب، ضخامة الاستثمارات في هذا المجال نتيجة ارتفاع تكاليف تكنولوجيا الاستخراج وهو ما يؤثر على التنمية الإقتصادية في الجزائر.

خلاصة الفصل:

هدفت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر منذ التسعينات من القرن العشرين إلى تغير بنية الاقتصاد الكلي، وبالرغم من الجهود الإصلاحية المبذولة إلا أنها لم تستطع تحرير الاقتصاد الجزائري من هيمنة النفط عليه، بحيث يعتبر قطاع المحروقات المحرك الأساسي للاقتصاد، حيث شكلت العائدات البترولية شريان التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل انعدام مساهمة القطاع الصناعي في تمويل الاقتصاد الوطني.

تتأثر التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر تأثرا كبيرا بتقلبات أسعار النفط، وهذا ما أثبتته الدراسة التي بينت ارتباط قوي بين التوازنات الاقتصادية الكلية وسعر البترول وقد حاولنا الوقوف على واحد من بين أهم البدائل المعول عليها في العصر الراهن، خصوصا في ظل الأوضاع التي تشهدها اقتصادات الدول ذات الطبيعة الريعية، فالانهيار المستمر في أسعار النفط جعلها مجبرة على التفكير و إيجاد الحلول لتفادى الوقوع في الأزمات حيث انتهجت الجزائر عدة إصلاحات لكن تبقى غير كافية فيجب أن تكون هناك إصلاحات أكثر قوة و حزم، التي تقلل من الاعتماد على النفط و تشجع الاستثمار و تنمي القطاع الخاص و الإنتاج البديل

الخاتمة العامة

شهدت السوق النفطية تطورات هامة منذ السبعينات أدت إلى تغيرات في أسعار البترول و الغاز الطبيعي، ثم شهدت فترة الثمانينات إنكماش في الطلب العالمي على الطاقة مع زيادة المعروض من البترول، أدى إلى حدوث إنهيار في أسعار البترول وصلت إلى أدنى مستوياتها التي ترتب عنها تدهور كبير في الأسعار و إنخفاض الاستثمارات في مجال البحث والاستكشاف في معظم الدول النفطية و من بينها الجزائر.

وقد حاولنا في دراستنا الإجابة على الإشكالية التي تدور حول مدى تأثير التقلبات السعرية للمادة النفطية في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري وما هي البدائل المقترحة، من خلال فصول الدراسة المعتمدة، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الجانب النظري للأسواق العالمية ، وتناولنا فيه أيضا السعر البترولي ومحدداته، بالإشارة إلى الأسواق البترولية وتطور أساليب التسعير فيها، ثم المحددات السعرية للمادة النفطية وتطور أسعار النفط خلال فترة الدراسة، لنختتم بالفصل الثاني الذي يمثل دراسة تطبيقية حاولنا من خلالها إبراز تأثير تذبذبات أسعار النفط على كل من الناتج الداخلي الإجمالي، الميزان التجاري، الموازنة العامة الجزائرية، ومحاولة إبراز الإمكانيات المتاحة للجزائر من أجل تخفيف التبعية لقطاع المحروقات.

- **<u>نتائج اختبار الفرضيات</u>:**

- فيما يخص الفرضية الأولى فقد أكدتها الدراسة في فصلها الأول حيث وجدنا أنه العرض والطلب هما أهم الأسباب المؤدية إلى تذبذب في أسعار النفط حيث أرجع تقرير وكالة طاقة الدولية لهبوط الشديد لأسعار النفط على قفزة في المعروض من خارج أوبك على أعلى معدل نمو له على الإطلاق وانكماش النمو في الطلب.
- في ما يخص الفرضية الثانية فقد أكدتها الدراسة في فصلها الأول حيث تهدف الاستراتيجية الحالية إلى موائمة الهياكل الإنتاجية لتقلبات السوق النفطية، حيث تتجه الشركات العالمية عقب كل أزمة سعرية إلى إجراء تعديلات أساسية في هيكلها بحيث تلاؤم التغييرات الجديدة في السوق البترولية خاصة بعد فقدانها السيطرة على مرحلة الإنتاج وانخفاض درجة تكاملها الرأسي للتمكن من الاستمرار في سيطرتها عللا الأسواق.

- في ما يخص الفرضية الثالثة فقد أكدتها الدراسة في الفصل الأول أن هناك آثار و انعكاسات لتقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له من بينها انخفاض قيمة العوائد المالية وتراجع التحويلات للعملة الصعبة للرعايا العاملين لدى الدول النفطية.
- في ما يخص الفرضية الرابعة فإن الدراسة قد بينت أن صحة الفرضية وذلك من خلال وضع الدولة لسياسات ملائمة إزاء تراجع سعر النفط وتتفق هذه السياسات على ما إذا كان البلد المعني مستورد لنفط أو مصدر له والاستثناء الوحيد في هذا الخصوص هو الفرصة المشتركة، وتمتلك دول الأوبك بوفرات مالية لمواجهة تأثير هبوط أسعار النفط وتختلف من دولة إلى أخرى.
- أما الفرضية الخامسة فقد ثبتت صحتها وذلك من خلال البرنامج الذي وضعته الحكومة الجزائرية ويظم بدائل على المستوى القصير والمتوسط و وضعت حلول على المدى الطويل لتنويع إيرادات خزينة الدولة ومن بينها فقد اولت الجزائر كغيرها من الدول اهمية بالغة لطاقة الخضراء.

- **<u>نتائج الدراسة</u>:**

من خلال هذا البحث يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

1. في ضوء كل المتغيرات التي تحيط بسوق النفط العالمية، اصبح توقع اتجاه اسعار النفط العلمية ليس بالأمر اليسير، لتأثرها بعوامل من صعب توقعها، منها ما يتصل بصراعات الدولية والمشاكل الداخلية في بعض الدول النفطية (تدخل مصالح سياسية للدول الفاعلة سواء في الاوبيك او في خارجها) وعليه ستبق الاسعار المستقبلية للنفط رهينة قدرة العالم على تلبية الطلب العالمي عليه.
2. أسعار النفط تمثل القيمة النقدية مقاسة بالدولار الأمريكي لبرميل النفط الخام، تخضع هذه الأسعار لتقلبات مستمرة وذلك تبعا لقوى العرض والطلب العالمية على هذه السلعة إضافة لعوامل أخرى أهمها العوامل السياسية.
3. تتأثر اسعار النفط بالعديد من العوامل كالعرض والطلب العالميين على النفط مما يجعلها تتذبذب و تتغير تبعا للأوضاع السائدة في السوق.
4. تبوب النفقات العامة في الجزائر في قسمين هما نفقات التسيير ونفقات التجهيز.
5. عند تغير أسعار النفط بالزيادة أو بالنقصان فإن إى ا ردات الجباية البترولية وبالتالي ايرادات الميزانية تتغير بنفس الاتجاه، أي أن سعر النفط ينعكس على إيرادات الجباية البترولية وبالتالي ايرادات

الميزانية، فإن إنخفض تنخفض الإيرادات، وإذا إرتفع سعر النفط ترتفع الإيرادات وهذا ما لاحظناه من دارستنا.

- إن الاقتصاد الجزائري اقتصاد يعتمد بشكل كبير على النفط وبالتالي إيرادات الجباية البترولية فإن التطوارت والتذبذبات السعرية للنفط تعد من أهم المحددات لوضعية الميزانية العامة للدولة.

➢ **التوصيات:**

يمكن من خلال هذا البحث تقديم التوصيات التالية:

- ✓ العمل على رفع النمو في القطاعات الاقتصادية الأخرى خارج قطاع المحروقات، وتوجيه الإنفاق العام نحو الاستثمار في المشاريع الصناعية من أجل النهوض بالقطاع الصناعي.
- ✓ محاولة الحد من النفقات العامة عند ارتفاع أسعار النفط، حتى تتجنب الدولة الضغوط التي تحدث في الميزانية في حال انخفاض الأسعار.
- ✓ تطوير مصادر الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية والطاقة الهوائية والطاقة المائية، وترقيه القطاعات الحيوية الأخرى كقطاع السياحة والفلاحة.
- ✓ إنشاء صندوق سيادي لثروة الدول المصدرة للبترول، يعمل كمصدر مالي وكضمان للأجيال القادمة، عن طريق ادخار جزء من الإيرادات النفطية واستثمار هذه المدخرات في محفظة مالية متنوعة، فمثلا السعودية تملك واقيات على صعيد المالية العامة لتعويض تأثير أي عجز محلي محتمل بسبب هبوط أسعار النفط، إذ تقدر احتياطاتها المالية بـــ 740 مليار دولار، تعمل في الغالب على تعويض بعض الآثار السلبية لأسعار النفط المنخفضة جداً.

افاق الدراسة:

تناولنا في الدراسة اسباب انخفاض اسعار النفط والتحديات التي تواجه الاقتصاديات النفطية دراسة حالة الجزائر 2000-2017، وهذه الدراسة هي جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد، وفي الختام دراستنا نأمل أن يفتح هذا الموضوع مجالات أوسع لدراسات مستقبلية ومحاور بحوث جديدة يمكن ذكر منها:

- تنمية وتطوير مصادر الطاقة البديلة على مستوى دول الاوبيك.
- تطور السوق النفطية في ظل التحول نحو الطاقات المتجددة.
- سبل الخروج من الاقتصاد الريعي.

- البحث في امكانية تسعير البترول بغير الدولار واثارها على الاقتصاد الجزائري.
- احلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

📖 **الكتب :**

1) محمد أحمد الدوري، "**محاضرات في الإقتصاد البترولي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.1993.

2) علي أحمد عتيقة، **الإعتماد المتبادل على جسر النفط: المخاطر والفرص**، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 1991.

3) نواف الرومي، "**منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام**"، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 2000.

4) د محمد محمد الدوري ، "**العلاقات السعرية بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط**"، مطبعة الارشاد، بغداد، 1988.

5) ضباء مجبد الموسوي، "**ثورة أسعار النفط**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 .

6) هاشم علوان حسين،عبد الله محمد جاسم **اقتصاديات الموارد الطبيعية**، بغداد، 1992 .

7) حسين عبد الله،" **مستقبل النفط العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000 .

8) محمد الخروشي، "**حروب الامتيازات وأسعار النفط في منظمة الأوبك**"، مطابع مؤلفي بربيس، طرابلس، 1970 .

9) بريماكوف الكسندر، ترجمة باسم خليل، "**نفط الشرق الأوسط والاحتكارات الدولية**"، دار ألف باء للطباعة والنشر بيروت، 1984.

10)نبيل مهدي الجنابي"**العلاقة بين أسعار النفط وسعر الصرف الدولار باستخدام التكامل المشترك نسبية**"جامعة القادسية، 2006.

11)حسين عبد الله"**مستقبل النفط العربي**"مركز دراسات الوحدة العربية –بيروت ط 2006.

12)سالم عبد الحسن ربسن"**اقتصاديات النفط**"الجامعة المفتوحة طرابلس، ط 1999.

13) منذر المصري "**قضايا عربية معاصرة** "المؤسسة العربية للنشر،2006.

14)قصي عبد الكريم إبراهيم، "**أهمية النفط في الإقتصاد والتجارة الدولية النفط السوري نموذجا**"، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010.

15)عدنان شهاب الدين، "**المحافظ على تماسك منظمة الاوبك مضامين التعاون بين الدول الاعضاء في قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج الامكانيات والقيود، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**" الطبعة الاولى، ابوظبي الامارات العربية المتحدة، 2017.

16)د خالد بن منصور العقيل، "**رحلة في عالم البترول، قضايا بترولية دولية**"، الرياض، ط1، 2003م.

17) د عيسى محمد الغزالي، "**أسواق النفط العالمية**"، جسر التنمية، العدد السابع والخمسين، نوفمبر/ تشرين الثاني السنة الخامسة.

18)كامل بكري وأخرون،**الموارد الاقتصادية** ،الدار الجامعية ،بيروت ،1989.

19)محمد عجلان،" **البترول و العرب**"، دار الفارابي ، بيروت،2001.

20)بن علي بلعزوز،" **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.2008.

21)فتحيي احمد الخولي، **اقتصاديات النفط**، الطبعة الثانية، دار الحافظ للنشر والتوزيع، جدة، السعودية 1992.

22)شعبان كاظيم خضير، **الطاقة وتلوث البيئة**، دارالمسيرة، فلسفتها واساليب تخطيطها وادوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن2007.

الرسائل والأطروحات:

1) بيطام ريمة، **أسعار النفط وإنعكاساتها على الميزانية العامة للدولة 2015 دراسة حالة الجزائر(2000-2014)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، بسكرة، 2014/ 2015.

2) حمادي نعيمة، **تقلبات أسعار النفط وإنعكاساتها على تمويل التنمية في دول العربيةخلال الفترة 1986- 2008** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم تسيير، جامعة شلف،الجزائر، 2008/ 2009.

3) ماضي محمد، **تذبذبات أسعار النفط وتأثيراتها على إقتصاديات دول منظمة الأوبك**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015-2016

4) همام الشماع، **دراسة اقتصادية مقارنة الأوبك ووكالة الطاقة الدولية وتأثير كل منها على السوق النفطية العالمية** رسالة ماجستير، جامعة بيروت، لبنان، 1987 .

5) عبد المالك مباني، **الاقتصاد العالمي للمحروقات النفط والغاز الطبيعي دراسة إستشرافية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تحليل،اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر 2008/2007

6) محمد بوزيان، عبد المجيد لخديمي، **تغيرات أسعار النفط والإستقرار النقدي في الجزائر أداء المؤسسات الجزائرية** دراسة تحليلية وقياسية، الجزائر، العدد 2، مجلة 2012.

7) قويدري قوشيح بوجمعة،"**انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر .2008-2009.

8) مجلد ميلود، **الجباية البترولية لعقود البحث والإنتاج نحو ملائمة أكثر مع السوق**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،الجزائر2002،2001.

9) سالم بوغرارة **السياسة التسعيرية لمنظمة الأوبك وانعكاسها على سوق النفط العالمي خلال الفترة من (2000-2011)** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة قاصدي مرباح 2012-2013 .

10)ماضي محمد، **تذبذبات أسعار النفط وتأثيرها على إقتصاديات دول منظمة الأوبك**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا العلوم في العلوم الإقتصادية ، التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2015-2016.

11)مقليد عيسى، " **قطاع المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية** " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة 2007-2008 .

12) عمر الشريف، **استخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة – دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر**، اطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة 2007.

13) عبد الغني جغبالة، **اهمية الموارد الطاقوية في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة ليسانس في اقتصاد وتسيير بترولي جامعة ورقلة 2012/2011.

14) تركي عبد الرؤوف، **مكانة الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2013 /2014.

15) كمال باسور، "**أثر فعالية السياسة النقدي على التوازن الخارجي بالإشارة إلى حالة الجزائر لفترة 1990-2012**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية ،2014.

16) قنادزة جميلة، **الجباية البترولية في الجزئر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير في المالية العامة جامعة تلمسان، 2011.

المجلات العلمية:

1) محمد خالد، توقعات أميركية ببقاء أسعار النفط مرتفعة والولايات المتحدة تستأثر بالحصة الأكبر من الطلب في 2006 مقال نشر في صحيفة الحياة بتاريخ 2005/12/11 .

2) الجميلي عاطف، "الهيكل البنيوي لصناعة النفط"، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 109، ربيع 2004.

3) د. مايح شبيب ألشمري، "تشحيص المرض الهلندي ومقومات الإصلاح الإقتصادي ألريعي في العراق"، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الكوفة.

4) كريستين إبراهيم زاده، "المرض الهلوندي"، التمويل والتنمية، مجلة 40، عدد1، 2003.

5) مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص أكتوبر 1999.

6) القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 24ربيع أولا 1421الموافق ل 27جوان 2000 ،المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000،تم نشره في الجريدة الرسمية –العدد 37 الصادرة بتاريخ 2000/26/28.

7) فروحات حدة، الطاقة المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر، مجلة الباحث، عدد 2012/11.

8) نجاة النيش، الطاقة والبيئة والتنمية المستديمة، آفاق مستجدات، المعهد العربي للتخطيط، جوان 2001، الكويت.

9) امينة مخلفي، النفط والطاقات المتجددة والغير متجددة، مجلة الباحث العدد 2011/9، جامعة ورقلة.

10) مزايا الطاقة الشمسية، مجلة الطاقة والمناجم، وزارة الطاقة والمناجم، العدد 8 جانفي 2008.

11) فروحات حدة، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 2012/11 جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

المؤتمرات والملتقيات والندوات:

1) مريم شطيبي محمود، مداخلة بعنوان إنعكاسات إنخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري، ملتقى أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الإقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، قسنطيينة، يوم 14 ماي 2015.

2)رميدي عبد الوهاب، سماي علي، العولمة المالية وأثارها على إقتصاديات الدول النامية، مداخلة مقدمة في الملتقي الدولي سياسات التمويل وأثارها على الإقتصاديات والمؤسسات– دراسة حالة الجزائر ودول نامية، جامعة بسكرة، 20–21 نوفمبر 2006.

3)ملتقى دولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له – المخاطر و الحلول.

4)محمد خالد، توقعات أميركية ببقاء أسعار النفط مرتفعة والولايات المتحدة تستأثر بالحصة الأكبر من الطلب في 2006 مقال نشر في صحيفة الحياة بتاريخ 2005/12/11 .

5)حميد ألجميلي "أضواء على سياسات تخزين النفط السعودي خارج الأراضي العربية" مقال نشر في صحيفة القادسية.

6)عبد المجيد قدي، "إمكانية تطبيق مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بخصوص حوكمة الشركات في البلاد العربية الجزائر نموذجا "، مقال نشر في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – العدد السادس.

7)عيد بن مسعود الجهني رئيس مركز الخليج العربي للطاقة والدراسات الإستراتيجية في الرياض، "النفط بين السياسة والاقتصاد"، مقال نشر في صحيفة الحياة، لندن في2004/03/17 .

8)حمزة رملي،"سبع اسباب لانهيار اسعار النفط في ازمة 2014–2015 "الملتقى الدولي لانعكاسات انهيار اسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له "المخاطرو الحلول" يومي 07 و2015/10/08، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة.

9)نصر الدين عيساوي، مداخلة بعنوان متطلبات النهوض بالاقتصاديات الريعية في ضل تقلبات اسعار المحروقات دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، ملتقى دولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له – المخاطر و الحلول–كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي– 2015.

10)بوريش احمد، تحليل اسباب وانعكاسات الازمة البترولية 2014 على الاقتصاد الجزائري وتداعياتها بين مخاطر انهيار اسعار النفط وحتمية ايجاد الحلول والبدائل، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار اسعار النفط على اقتصاديات المصدرة له .

11) شيماني وفاء، مداخلة بعنوان آفاق الطاقة المتجددة كبديل للطاقة النافذة للجزائر، المحور الخامس : بدائل النفط المخاطر والمنافع بديل الاقتصاد الريعي، ملتقى حول مستقبل الطاقة الخضراء كبديل للطاقة الاحفورية في الجزائر–كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير جامعة محمد البشير الابراهيمي – برج بوعريريج .

12)شريف عمر، الطاقة الشمسية وآثارها الاقتصادية في الجزائر، مقال منشور في مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد السادس، جوان 2004.

13)بلجيلالي احمد، مداخلة بعنوان تقلبات اسعار النفط وأثرها على الموازنة العامة دراسة حالة الجزائر، يوم دراسي بعنوان فعالية السياسة المالية في ظل ازمة انخفاض أسعار البترول، يوم 19 افريل 2016، جامعة تلمسان.

14)بشير مصيطفى، "الاصلاحات التي نريد– مقالات في الاقتصاد الجزائري" جسور للنشر والتوزيع، الجزائر 2012.

التقارير والقوانين والمراسيم والقرارات:

1) تقرير مجلة الايكونوميست لشهر ديسمبر 2014.
2) وزارة الطاقة و المناجم "حصيلة قطاع الطاقة و المناجم (1962-2010): خمسون سنة من التاريخ والانجازات الكبرى" الجزائر ،2010.
3) تقرير الامين العام السنوي لمنظمة الأوبيك 2008،إعداد مختلفة .
4) وزارة الطاقة والمناجم، مديرية الطاقة الجديدة والمتجددة ، 'دليل الطاقات المتجددة ، الجزائر' 2007.
5) التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، التقرير السنوي لبنك الجزائر ، 2013.

المواقع الالكترونية:

1) http//:www.jornalismatraining.net
2) http://fortune.com
3) http://islamonline.net
4) http://www.omrandirasat.org/node/99.
5) http://www.alarabiya.net/ar/politics/2014/12/20.html
6) WWW.alghad.jo,Alghad Newspaper 22/2/2017.
7) www.mincommerce.gov.dz.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية:

1) Jean Pierre Angelier, « énergie international 1987-1988 » , Economica 1987.
2) Viktor, David G. « In the tank : making the most of strategic oil reserves ». Foreign affairs, juillet-août 2008.
3) DUROUSSET Maurice Le marche du pétrole Ed Elipsses paris France 1999.
4) BEURET Vincent, Marché pétrolier, In Département fédéral de l'environnement, des transports, de l'énergie et de communication DETEC, 24 mars 2009.
5) Coden ،"Boo;ing sector and Dutsh Disease Economics sur vey and consolidation ،"oxford economic Papers ،1984.
6) . Corden & Neary , " Booming sector and Deindustrialization In A Small Open Economy " , Economic Journal , 1982 .
7) Economist, Cheaper Oil, Winners and losers, America and its friends benefit from falling oil prices; its most strident critics don't, Oct 25th 2014.
8) Abdellatif benachenhou , « Algérie :la modernisation maitresée », Alpha design.
9) Hilel Hamadache, " Rente pétrolière et évolution du secteur agricole en Algérie- Syndrome hollandais et échangeabilité " Thèse de Master of science, CIHEAM – IAMM n° 103 - Montpellier, 2010.
10) Kuider Boutaleb, contribution parue dans le supplément hebdomadaire El watan économie n°440, du lundi 27octobre au 2 novembre 2014.
11) Chiffres du Ministère de l'Agriculture et du développement rural 2014.

12) Safia Berkouk, Contribution parue dans le supplément hebdomadaire El watan économien°440, du lundi 27octobre au 2 novembre 2014.

13) Yacine Yani, contribution parue dans le quotidien Actujourd'hui, du 28 décembre 2014.

14) Bulletin des informations et des statistiques sur les PME, Ministère des industries et des.

15) Abdellatif benachenhou , « Algérie :la modernisation maitresée », Alpha design.